

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس والاستغراق اي كل
 مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان
 مقامه امكان حمده سبحانه يلائم الاستغراق كما يلائم الاستغراق
 ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سياس واستايش
 لوليه اي للذي بحسب الجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسم
 سبحانه وتعالى التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان
 الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعلق الحمد
 صريحا بشعر بالتعلق وغريبه الاسلوب التي تجلب الطابع

الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس والاستغراق اي كل مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقامه امكان حمده سبحانه يلائم الاستغراق كما يلائم الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سياس واستايش لوليه اي للذي بحسب الجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسم سبحانه وتعالى التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعلق الحمد صريحا بشعر بالتعلق وغريبه الاسلوب التي تجلب الطابع

اليه لكون الجديد لزيد قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخ
 ماله مراد وجناب الحق سبحانه قوله على من النبوة يعني
 الرفعة وهو في الشرع عبارة عن الانسان بعنه الله تعالى على
 عباده التسليع ويظهر مما ذكرناه في الفقرة السابقة وجب ترك
 التصريح باسمه على ان فيه حسن الموافقة قوله وعاله اي
 اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او
 جمع صحب لسكون اللام الحاء كنعرو وانفاله او صحب بكسر
 الحاء كنعرو وانفاره وانما تخفف صاحب بنا، عما قيل ان
 فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتأديين بادابه لادب نكاه
 داشتن حدهم چيزي اي الذين ثبت فيما يلزمهم الثابت
 بادابه والايضاع لصيغة لغنائهم في ذاته صلى الله عليه
 واله قاله قوله فهذا اي ماسيتي عليك قوله فوايد جمع فائدة
 ليفيد يعني انچه داده وكفته شود از دانش ومال قوله
 مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه

بسم الله الرحمن الرحيم

١١١

١١١

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

وأما هي الحق الحفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية
لللباغزة او النقل أو التانيث باعتبار الرسالة **قول** للعلامة
تاءه للباعثة ولم يطلق على الله مع انه الجدير بذلك لتوهم
التانيث **قول** في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض
كما في قوله تعارب المشارق والمغارب توجب الجمع ان الشمس
من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعها وهي
مائة واثان وثمانون ثم يعود الى مطالعها كذلك وكذا
حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا
كناية عن جميع الارض كما في قوله تعارب المشرقين ومن
المغربين والتثنية بنا على مشرقى الذهاب والعود المساق
للكل وكذا حال المغربين **قول** الشيخ خواجه **قول** تعمد الله

بغفرانه منه قد مر منه التعمد الستري يعني ستر الله ما كان في
بغفرانه اللائق بجنانه او الناشي من محض فضل من غير سابقه عمل
ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله تعام بغفرانه و

بمجرد ان جعل الغفران
بالمعنى على العود
بمجرد ان جعل الغفران
بالمعنى على العود
بمجرد ان جعل الغفران
بالمعنى على العود

ان كان
بمجرد ان جعل الغفران
بالمعنى على العود
بمجرد ان جعل الغفران
بالمعنى على العود

كلمة

جعلها سأملا له قال في التاج التعمد كناه يوشيدن فلا بدح من
التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ماد كناه كما

في قوله تعام اسرى بعينه ليلا **قول** واسكنه محبوبه حنانه
بكسر الجيم منه قد مر منه محبوبه الدار وسطها وهو من كفاه
كل شيىء وسطه وحياره يعنى جعل الله تعام حيار جنانه على

له **قول** نظمها النظم در شمس كشيديان جواهر استعير
بسايط كلامه المترتبة المعاني المتناسعة الدلالات على
يقضي سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان تبا
كلامه كالدر في الصفا والغلا وانما ذلك من غلب اللطيفة
قول في سلك التقدير السلك رشتة التقدير رقمه رادان

والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه **قول** وسط
التحريم السوط بكسر السين رشتة حرد ايدي يثيبه وغيران
والتحريم نقش خط بر كفتن وللراد والاصافة الكتابة كاضافة
السلك **قول** للولد العزيز العزيز ارجند وكرامي وكرياب

حافظ الله وحواصم التقدير
حافظ الله وحواصم التقدير
حافظ الله وحواصم التقدير
حافظ الله وحواصم التقدير

الذخيرة الكلام
بمجرد ان جعل الغفران
بالمعنى على العود
بمجرد ان جعل الغفران
بالمعنى على العود

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

صيا، الدين يوسف كضياء البيت سر كانه ضياء بهنك
به الى الدين قوله عن موجبات التلف والتلف
التلف دريغ خور دن واندوه كين شدن التاسف دريغ
ودرد خور دن قوله لا لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائبة
اي لانه في التسبب والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائبة
التي يكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسب
الى الباعث الترك قوله وما توفيقي التوفيق جعل الاسباب

موافقة للطلب قوله وهو حسبي والحسب حسبي
وخرسند كرين قوله ولعم الوكيل الوكيل انك بوبي كاري
كذارند والحجة عطف على جملة وهو حسبي والخصوص
او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والخصوص
قوله هضم النفس بتجليل اي ترك ذلك لجعل كسر النفس واسب
ذلك الكسب تجليل ان كتبه من حيث حصة لا الله من حيث
اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك
الترك

والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة
والتاليف كالعلة الغائبة

الترك مخالفتهم فانهم لما يستحسنون جعله جزئيا يعنون
بشابه وما هو في مرتبة كتبهم كبريقي توهم ترك الامثال
بالحديث الدبير على الانس وهو ان كل امر ذي بال لم يبد
فيه بالحدثة وهو اجزم اي اقطع فعد فعه بقوله ولا يلزم
وحاصله ان المأمور به التلفظ سواء كان معه التلفظ الكتابي
اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله وبد ابتغى
الحكمة والكلام وبتقسيمها ايضا لانه من ثمة تعريفها او
التحصيل الاقسام المجرى عنها قوله لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالها الى عن احوال منسوبة اليهما من حيث انهما منسوبة
اليهما سواء ثبتت لانفسهما ولاقسامهما من حيث انهما اقسامهما
وفيه اشارة الى انهما موضوع الخور وامن قال موضوعه الكلمة
والكلام لعدم انتصاف البحث بواحد منهما وجعل البحث
عن احدهما راجعا الى الآخر قوله فتى لم يعرفها اي
لم يتصورها لم يصح عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انهما

الكلام والكلام والكلام

الكل والكل والكل
الكل والكل والكل
الكل والكل والكل
الكل والكل والكل

الكل والكل والكل
الكل والكل والكل
الكل والكل والكل
الكل والكل والكل

منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب نظورها بالتخصيل هو
الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف
كل شيء على نظره وجوبه عن بان ذلك التوقف بالقياس
الى المعلم للفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا علم بها
لعرف قبل التعريف لان لام التعريف يشير الى ما يعلم الخاطب
قلنا لا يلزم من لزوم علم الخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون
سامعه غير مخاطب فاذا ل التعريف بالقياس اليه يفيد العرف
وبالقياس الى الخاطب زيادة في المعرفة قوله وقد علم الكلمة على كون
افرادها اي سوله نظر الى افرادها او الى مفرداتها وجمعة
التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى على ان المتقدم بحسب الوجود
الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات
لاربعة اعني الكسبي واللفظي والذهني والخارجي وان التقدم
بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات
ما عدل الخارجي قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق

الاشتقاق

اصل

اعلم ان هذا هو الغرض من كتابنا

في الفعل
وغيره
المنطوق

ان تجد بين اللفظين تناسب في احد الدولات الثلاثة واشتركا
في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب او اشتركا في اكثر الحروف
لاصلية مع تقارب ما يقع بالخرج كنعق ونهق وقد اشار الى
بعد هذا الاشتقاق بقوله وقيل وذلك لان التاثير المناسب
لان يشبه بالخرج تاثير يصحبه الاكلم ولا يخفى ان هذه مناسبة
بعيدة عن الفهم عين لارادة مع ان المناسب ان يقال ان تاثير نفسها
بقرع الاسماع ونقل الصور في الازهان وما يترتب عليها
من الاعمال والانفعال على ابي وجد كانت من مشتبات
القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقابلها كلها
لا يخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدم
في ان تاثيرها للقومة المفرومة من جوهر تلك الحروف قوله
وهو الجرح الجرح بفتح اليم الجرح حنثه كركن قوله وقد عير
يعني ان ذلك علاقة معتبرة قوله جرحات السنان جمع جرح
بكسر الجيم حنثي قوله السنان بفتح السين سردينه وعصا ويطردو

ترينت قول جنس اليه ذهب الجمهور لكن لا يستعمل الاملاق
 الاثنان قول صديل قوله تعان يصعد الكلم الطيب فانه لو كان
 جمعا لوجب التانيث ويدل عليه ليس من اوزان الجمع قول وقيل
 جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قول
 والكلم الطيب يؤله فان الصاعد الى محل العوض ليس الا بعض
 الكلم وهو الطيب كل كلمة التوحيد لا الخليلت فجاز ان يعبر عنها
 ببعض فتاويل كتابيل الرحمة بالاحسان في قوله تعان ان رحمة الله
 قريب من المحسنين قول واللام للجنس هذا الوجه هو المختار لان
 المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للعنى
 اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد
 الخارجي ولا بيان الطراد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف
 ليس الا للتطبيق من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قول والتا
 للوحدة ولقائل ان يتنع ذلك في المعنى العربي خصوصا عند من
 عدل عن تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الواحد
 في

مرادة

ان الكلم يطلق على
 معان اشياء الكلام من
 الالف تقا كلمة السنج
 العلم والقصبة
 استعملوا كلمة السنج
 الشبان كلمة الغنى
 ان الكلم يطلق على
 معان اشياء الكلام من
 الالف تقا كلمة السنج
 العلم والقصبة
 استعملوا كلمة السنج
 الشبان كلمة الغنى
 ان الكلم يطلق على
 معان اشياء الكلام من
 الالف تقا كلمة السنج
 العلم والقصبة
 استعملوا كلمة السنج
 الشبان كلمة الغنى

قول باراد الخ العلم
 ان الكلم يطلق على
 معان اشياء الكلام من
 الالف تقا كلمة السنج
 العلم والقصبة
 استعملوا كلمة السنج
 الشبان كلمة الغنى
 ان الكلم يطلق على
 معان اشياء الكلام من
 الالف تقا كلمة السنج
 العلم والقصبة
 استعملوا كلمة السنج
 الشبان كلمة الغنى

مرادة ولان سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد
 في مقام التعريف اسما الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها تنفذا
 المنتشر وليس التاء نضا للوحدة حتى تنفع التجريد بدليل كلمتين
 وتبين قول ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التزل وتليم
 ما منعناه قول لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او
 نوعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه لان هذه الوحدة مغايرة كل
 للوحدة التي هي مدلول التا فانها فردية لاجنسية ويمكن ان يجاب
 بان الكلمة اللغوية اذا اخضت بمصطلح النحاة صارت الوحدة اصابتها
 التي في كلمة اللغوية وحدة جنسية ولا يلزم من ذلك ان لا يكون لاصواته الدنيا
 نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمر الى تمر قول
 الواحد بالجنسية يعني ان يبين الجنس والواحد تضاد فيجوز
 ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفاله وان يعكس قول اللفظ
 في اللغة الرعي وسري شي من القم هو التكم ثم نقل في عرف النحاة
 المهزوم من كلام الشيخ الرعي ان اللفظ في الالف مصدر بمعنى التكم ثم
 في

وهي المراد بقا

النحاة يجمع لفظا جمع
 النحاة يجمع لفظا جمع
 النحاة يجمع لفظا جمع

في استعمال لغة في المفوطة وهو المراد منها فلي هذا لا يكون فيه
 ثم استعمال لغة في المفوطة وهو المراد منها فلي هذا لا يكون فيه
 ثم استعمال لغة في المفوطة وهو المراد منها فلي هذا لا يكون فيه

نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج السوي عن تعريف الكلمة
 لاننا نقول المراد باللفظ لفظا حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل
 فيه مبني على ان الخاء لم يريد وباللفظ الا المعنى الشامل للمفوظ
 به حقيقة او حكما **قوله** ابتداء فيكون من قبيل تسمية السبب
 باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر
 وليس فيه مونة تعدد النقل **قوله** او بعد جعله بمعنى المفوظ فيكون
 من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل
 منقولا من اللفظ بمعنى الرعي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواحدة
قوله الى ما يتلفظ به التفظ كفتن والباء للتعددية وليس
 فيه دور لان التفظ منشعب اللفظ اللغوي الذي هو الكلام
 والحرف والعرف هو اللفظ الاصطلاحي **قوله** علم انهم اختلفوا في ان
 الحركة الاعرابية كلمة ولا في ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق
 وقد اجيب عنه لما ذكرناه من تحقيق معنى التفظ وفيه بحث او ظاهر

في ذلك

التعمير والنقص وهو غير متصور في اللفظ المراد باللفظ الشامل للمفوظ
 به حقيقة او حكما ابتداء فيكون من قبيل تسمية السبب
 باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر
 وليس فيه مونة تعدد النقل او بعد جعله بمعنى المفوظ فيكون
 من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل
 منقولا من اللفظ بمعنى الرعي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواحدة
 قول الى ما يتلفظ به التفظ كفتن والباء للتعددية وليس
 فيه دور لان التفظ منشعب اللفظ اللغوي الذي هو الكلام
 والحرف والعرف هو اللفظ الاصطلاحي قوله علم انهم اختلفوا في ان
 الحركة الاعرابية كلمة ولا في ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق
 وقد اجيب عنه لما ذكرناه من تحقيق معنى التفظ وفيه بحث او ظاهر

قوله او حكما يدخلها **قوله** الانسان الاقيد به اخريا لتصوير
 اللفظ من الضم **قوله** او حكما اي تلفظا حكما وذلك فيما يشترك
 المفوظ به في الاحوال **قوله** مملوكا كان او موضوعا منه قدس سره انما
 قاله موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المذكورة المشهورة بتبليها
 على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والاي يلزم الواسطة بين المممل ولا يستعمل
 وهو لفظ وضع لعنى قبل كل ان يستعمل **قوله** قبل ان يستعمل اي
 قبل ان يطلق ويراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يقع
 استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص **قوله** او مركبا قيل انما
 اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر **قوله**
 واللفظ الحقيقي اي المفوظ به الحقيقي **قوله** اذ ليس من مقولة الحرف
 والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اعم مقولة جاشين السبع ارب
 هو قال المصنف في الايضاح ان المستر هو الحذف لكن عبر عن الحذف عن الحاشية كما مر
 الذي هو الفاعل بالمستر صوتا للسان عن حذف الفاعل **قوله** ولم لعل لفاق بينهما شح
 يوضع له لفظ خاص به فحكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا

في استعمال لغة في المفوطة وهو المراد منها فلي هذا لا يكون فيه

في استعمال لغة في المفوطة وهو المراد منها فلي هذا لا يكون فيه

ما قيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام المفوظ ايضا لمحل جزء الكلام المعقول ايضا نوليس من مقولة
مينة بل يكون تارة واجبا وتارة ممتكنا عارضا جسا او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الهمز الى الصوت
نقول ليس من مقولة اللفظ والصوت اصله ليس على ما ينبغي فاحفظا فانه ما حظير في غير حق بان بعض
الفصلا الا ان من اي مقولة هو
فلمست قولي بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كتابة عنه فهو
عارية قول واجر واعليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد
باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده والابدال عنه
وكونه ذ ا حال عمله الى غير ذلك قول والحذوف لفظ حقيقة اذ
على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قول وكلما
الله تعالى داخلة فيه اذ في اللفظ يقضي هذا التعريف لانها مما
يتلفظ به لا انسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه
سجانه لا يصدق اولا ان مرثانها ان يتلفظ به الانسان او
لانها مما يتلفظ به حكما كالنويات وعلى هذا القياس كلمات الملا
والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان مل يتلفظ به الانسان
مغابرا لتخصر للتكلم به الحق سجانه فكيف يصح صدق ما ذكرنا عليها
لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء
فان اختلاف المل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار
انما يحتاج اليه او اثبت ان كلمات الله تعالى مابا وهو يخالف

ماتلوا

وذلك ان اللفظ لا يصدق ولا يمتكنا
على

ما يخرج اللفظ المحققون او بعض ما فيه في علمه من الكلمات او بما يظهر
في غير الانسان قول والنصب جمع نصب وهي ما نصب لتعريف
او لم يرد في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف وتوهم المطابقة لان
لما لم تدخل عليه منه لم يخرج في تعريف الي اعتبار اخر احد لا تحمل التانث او انتمنى او
بقيد حتى يلزم عليها ان كتاب تصف كما تصفوا حيث قالوا
ان الجنس والفصل اذا كان يلزمها عموم من وجه جاز الاحتراز ما
جنس مجوز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قول لانه لم يقصد
الوحدة واما لان مثل عبد الله على داخل في الكلمة عند خارج عنها
عند من قال لفظه واما ما سياتي قول لعدم الاستتقاق
مطابقة الخبر للبتد مشروطين ثلاثة شروط الاستتقاق وما
في حكمه والاستناد الى الصيرير الرجوع الى المبتد وعدم تساوي
التذكير والتانث كجمع وقد استفتت ههنا الثلاثة باسرها
قول الوضع في اللغة جعل الشيء في خير فكان الواضع بتعيينه
يجعل المعنى خيرا للفظ قول تخصص شيء ما لخصوصية او ليقوى
تخصصه بمعاني الالفاظ المراد كما في قوله تعالى انما جعل

توهم المطابقة لان
خبر لا يرد في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف وتوهم المطابقة لان
لما لم تدخل عليه منه لم يخرج في تعريف الي اعتبار اخر احد لا تحمل التانث او انتمنى او
بقيد حتى يلزم عليها ان كتاب تصف كما تصفوا حيث قالوا
ان الجنس والفصل اذا كان يلزمها عموم من وجه جاز الاحتراز ما
جنس مجوز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قول لانه لم يقصد
الوحدة واما لان مثل عبد الله على داخل في الكلمة عند خارج عنها
عند من قال لفظه واما ما سياتي قول لعدم الاستتقاق
مطابقة الخبر للبتد مشروطين ثلاثة شروط الاستتقاق وما
في حكمه والاستناد الى الصيرير الرجوع الى المبتد وعدم تساوي
التذكير والتانث كجمع وقد استفتت ههنا الثلاثة باسرها
قول الوضع في اللغة جعل الشيء في خير فكان الواضع بتعيينه
يجعل المعنى خيرا للفظ قول تخصص شيء ما لخصوصية او ليقوى
تخصصه بمعاني الالفاظ المراد كما في قوله تعالى انما جعل

تخصصه بمعاني الالفاظ المراد كما في قوله تعالى انما جعل
تخصصه بمعاني الالفاظ المراد كما في قوله تعالى انما جعل
تخصصه بمعاني الالفاظ المراد كما في قوله تعالى انما جعل
تخصصه بمعاني الالفاظ المراد كما في قوله تعالى انما جعل

كهيئته المفردات والمركبات قوله ينبغي سوله كان ملحوظا لخصت
 او لعمومية ولا يدخل في الموضوع الحرف لان الحرف الاول
 لم يقصد جعله بل يقصد المعنى بتوهم انه محمول له ان قلت
 ان كانت الباء داخله على المقصود خرج عنه وضع المرادف
 لعدم اخصار معناه في واحد من المرادفين لوجوده في كليهما
 وان كانت داخله على المقصود عليه خرج وضع المشترك لعدم
 اخصاره في شي من المعينين لوجوده في كليهما والحاصل ان
 الجزء السلبي الذي يفيد التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن
 ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزءه السلبي وبان التخصيص
 يجب الجعل لا يجب الحكم ولما كان الاوضاع في المشتركات
 والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق الا رتبة المترتبة للاوضاع
 الا المحمول الواحد والمحمول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا
 حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار
 جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك

أيضا الكلام في تفسيره وادب العلم في قوله تعالى

طبر

وقر اوله

بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ولما ذكرنا يعلم الجواب
 عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وموضوع له خاصا قوله بحيث
 اي حال كونها ذلك الشيء المخصص ملائبا لتلك الحقيقة التي
 من مقتضى الشرعية وبه يخرج تخصيص حروف العجاء لغرض
 التركيب قوله متى اطلق وسمع واحس لغرض السمع وفيه تنبيه على
 انه لشيء الموضوع من اللفظ وغيره كالذوال الاربع والافريقي ان
 يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انظام
 العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا بعد ان يقال هذا لانظام
 مراد ومفهوم من العبارة ظاهر في ان التخصيص علاقة بها يثبت
 الدلالة من العلوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه
 قال متى اطلق واحس وعلم ذلك التخصيص قوله فزمنه ان لم
 يكن مفهوما فزمنه منه فزمن قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل
 الحاصل قوله يخرج عنه وضع وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالة
 على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة بمعنى الحرف متى

الحرف

وما كان وضعه عاما وموضوع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب
عنها كالجواب عن الحرف **قوله** واجيب ولا يجاب بان الفهم
اللازم لا ادراك الموضوع ففهم العنى بوجه لوحظ حالة وضعه
ولا شبهه في تحققة قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق
اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له **قوله** المعنى ولا
ان يقال يعنى لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الا
ستعمال في المقاصد والاستعمال في المقاصد لا يكون بدون
الضميمة **قوله** المعنى ما يقصد بشئ ويراد به صريحا او ضمنا او
تبعاسوا كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه معنى المطابق و
التضمي والالتزامي وغيرها كما اذا سئل و اردت به حفرتك
وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ اسم مكان من
مصدر المعلوم او المجهول **قوله** او مصدر ميمي للمصدر للعلوم
او المجهول **قوله** يعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر لعله اليه فيرتفع
مونه النقل **قوله** او مخفف معني تحققة غير قياسي والذي

٢ على هذا الاحتمال مع بعد لفظ الميل الى جلب المعنى واستعمال
المشدد **قوله** الخفف فيقال معنى الكلام ومعينه واحد **قوله**
فذكر المعنى بعد مبني على تجريد ح حتى يكون المراد تخصيص
شئ بدون الشرطية ايضا لا يقيد مقيد الى الشئ المتروك
فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان
تخصيص شئ بمعنى اي بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما
قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لا شئ
عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب
من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة و
شيوخ امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من
جزئي الوضع على ان ذكر الوضع اللفظ مغر عن الصوغ اذا
من لفظ الاصوغ فلا فائدة في ذكره لا يتعلق به قوله **قوله** يعنى
قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذلك الالفاظ الدالة بالعقل
فقط كما يدل عليه الدليل وان جعل الطبع في مقابلة الوضع

قول ولقيت حروف الهجاء اي يعدد باسمها كالف با تا و
هي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني قول فان قلت قد و
ضع بعض الالفاظ بغير اغراض عن عموم تفسير المعنى قول وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي مقام نقص تعريف
الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قول الى الفاظ مخصوصة اي
متخصصة من حيث انها متخصصة سواء كانت في نفسها مفردة
او مركبة وذلك لان نقص الاول انما يتم على تلك الحليته ولا يدخل
للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة مجلاف النقص
الثاني فانه انما يتم على تراكيبها ولذا قال او مركبة قول فليس هناك
اي في مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المختصة او المركبة قول ما
لا يدل جز، لفظه من حيث ان جز لفظه يعني حيوان ناطق حال
كونه على الشخص المتأخر لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار
وصفه العلمي وجز به هذا الاعتبار لا يدل على جز ذلك المعنى
قول وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوعه وذلك لانك اذا عبرت

اي
من
الشيء
بما
فيه
معنى
الوصفية
وعلمت
به
معنى
مصدر
يا
اماني
صيغة
فعل
او
غيرها
من
منه
في
عرف
اللغة
ان
ذلك
الشيء
موصوف
بتلك
الصفة
حال
تعلق
ذلك
به
لا
بسبب
وانما
قال
يوهمن
مع
القاعدة
لتقتضيه
اقتضا
يدنا
لظهور
المراد
ههنا
قول كما
يرتكب
قتل
قتيلا
وهو
مجاز
بطريق
المشاركة
فكذا
في
المفرد
قول انما
يؤيد
بموضع
ومعناه
ح
ما
لا
يدل
جز
من
حيث
انه
لا
يدل
جز
عاجز
معناه
المفهوم
من
كلام
الشيخ
الرحي
ان
الافراد
صفة
للفظ
عند
المنطقيين
وصرف
للمعنى
عند
الحاجه
لكن
المشهور
ان
الافراد
في
عرف
النهاة
صفة
للفظ
بالذات
وبالعرض
للمعنى
قول وكان
النكتة
فيه
التبيين
وكانه
التكثير
ايضا
في
تقديم
الوضع
على
الافراد
وكانه
الاحسن
لما
عتبر
الافراد
الا بعد
اعتبار
الدلالة
او
ما
يستلزمها
وهو
الوضع
قول حيث
لقد
بصيغة
الماضي
فاستقير
صيغة
السبق
الزماني
للسبق
الترتبي
الذهبي
قول فعلى
انه
حال
من
المسكن
في
وضع
ان
قلت
لو
كان
حالا
منه
لكان
جنس
كما
في
ضرب
قائما
ربا
قلنا
لام
لزم
ذلك

عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلمت به معنى مصدر يا اماني
صيغة فعل او غيرها من منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف
بتلك الصفة حال تعلق ذلك به لا بسبب وانما قال يوهمن مع
القاعدة لتقتضيه اقتضا يدنا لظهور المراد ههنا قول كما
يرتكب قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشاركة فكذا في المفرد قول انما
يؤيد بموضع ومعناه ح ما لا يدل جز من حيث انه لا يدل جز عاجز معناه
المفهوم من كلام الشيخ الرحى ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين
وصرف للمعنى عند الحاجة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة
صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قول وكان النكتة فيه التبيين
وكانه التكثير ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكانه الاحسن لما
عتبر الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع
قول حيث لقد بصيغة الماضي فاستقير صيغة السبق الزماني
للسبق الترتبي الذهبي قول فعلى انه حال من المسكن في وضع ان قلت
لو كان حالاً منه لكان جنس كما في ضرب قائما ربا قلنا لام لزم ذلك

ان اضافة العجز بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع

عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل
 والمفعول به فلان سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين
 ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد صفة للفظ بالذات او اذا
 تغير تعين المعنى على تقدير جعله حالا على يديه ولا خفاً في ان لا
 فرادى والمعنى يؤل الى افراد اللفظ **قوله** فانه مح مفعول للفعل واللام
 واسطة في كونه مفعولاً له ومفعولاً له فالتحامل الحال وصاحبها
قوله او من المعنى تتبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من
 غير اشتراط سند ذكره لا يقال لو كان حالاً منه لتقدم عليه
 لان صاحب الحال النكرة لا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال
 محجوراً فان تقديرها عليه مطلقاً يمنع عند اكثر البصريين كما
 يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** لا يخرج المركبات فان
 المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشترنا اليه **قوله**
 فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل مثل الرجل ايضا فان لام التعريف
 والتويز من صرف المعاني اتفاقاً وتماثل الثالث المتحركة والفاء اياه

قوله فانه مح مفعول للفعل واللام واسطة في كونه مفعولاً له ومفعولاً له فالتحامل الحال وصاحبها قوله او من المعنى تتبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط سند ذكره لا يقال لو كان حالاً منه لتقدم عليه لان صاحب الحال النكرة لا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال محجوراً فان تقديرها عليه مطلقاً يمنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح قوله لا يخرج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشترنا اليه فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل مثل الرجل ايضا فان لام التعريف والتويز من صرف المعاني اتفاقاً وتماثل الثالث المتحركة والفاء اياه

ويا، النسبة وعلامتنا التشبية واتبع كسلمان ومسلمون فذهب
 الشيخ الرحمن وجماعة الى انها من صرف المعاني فذهب جماعة
 الى انها من صرف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالاً على المعنى
 المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت
 الدلالة اليها كما نسبت الطلب الى سين استعملوا المطاوعين
 الى نون الفعل **قوله** واعرب باعرب واحد كان المراد بالاعراب
 معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر
 لكل من الجزئين حالة اللين فان الحرف الاخر في قائمة لم يستحق الاعراب
 بل الا البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع بكلمة الواحدة فان
 عرب اعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهراً في قائمة وبصري وجبلى وحماً
 دون الرجل ورجل والمتن في المجموع بالواو والنون فان العرب
 في الاول ليس الا الجز الثاني وفي الثالث الجز الاول وكذا في الاما
 حنين فان علامة التشبية واتبع فيهما العراب بالحقيقة و
 فيه تأمل **قوله** مع انه معرب باعرب بين ان قلت ما توجيه الاعراب

المراد بالحرف العراب ما فيها
 والاعمال فانها موضوعة
 واما الالفاظ السببية
 حروف الدلالية فاشترت
 بكونها

منه من غير ان يكون له

في كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقضي ولا تعدد
للمقضي في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلت قد يعتبر وفي الاعلام
الاحوال التي تقيضها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق قلت
وقال صاحب الباب ان اعراب آخر محكي كما في تأبط شرا ولما
كان الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الخبر الفارغ كما
اظهر اعراب غير في الاستثناء في الغير فليس بعبد الله علم الاعراب
واحد قول ولا يخفى ان الغرض من تدوين علم النحو معرفة احوال
اللفظ وتصح اعرابه فاما الجانب اللفظ والميل الى الجانب المعنى لا
يلزم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاعمال لا يجري في كل ما يعد
لشدة الاعتزاز لفظه واحدة بل فيما اعراب بالاعراب الكلمة الواحدة
قول فانه لا يقال له لفظه واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان يريدوا
اللفظ او فيما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف
الامان من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج عن ميل
عبد الله علما وان اريد به خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت

اللفظ

اللفظة للوحدة والمفهوم منه ما يتكلم به دفعه واحدة
في جوارحه والوحدة التكلم بعبد الله علما دفعه بل يجب ان
اللزام الا ان يقال المراد بالمراد ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم
به مرتين فخرج عنها مثل عبد الله علما لا شتماله على كلمتين يصح
ان يتكلم بهما مرتين جوارحه التكلم دفعه ولو كان باعتبار وضعه ما الى قوله
وبقي مثل قائمة وبصري الى قوله واحلا اي مسامحة ومجاز قول لان
الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر وهي عليه اقسام وصغيرة
ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعة ان كانت بسبب صدور الدلالة
على الطبيعة عند عرض حاله لها وعقلية ان كانت بخبر ذلك
قول كدلالة لفظ ديز السموع من ورسا كد الجدار وانما قيد بذلك
اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظن دلالته او لم يدل كما قال
السيد قدس سره فان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة لامن اللفظ
قول اي منقسمة الى هذه الاقسام السري تثليث القسمة بتباين
احوال الاقسام واختلافها مارة وصورة للكلام قول منحصرة يفهم من السكوت
بالالفاظ

من الكلام وقوله
ان يتكلم به

قوله ويريد وصف
وقيل لا ينسب بالواحد

في معرض بيان الاقسام وتعلق قوله لا يفتقر هذا المحصر عقلي
 وتوجيهه انه في قوة القسامين كل منهما اذ الربيع النقي والابنات
 كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي
 اذ ليس لتلك الاقسام معنومات محصلة سوى ما اخرج التقسيمان
قول اما من صفتها قيل والتقدير هكذا لان حالها ودلائلها او
 لا يفتقر اما دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح بما يقبله الطبع السليم غاية
 القول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة
 ولا القول بان الاول الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي
 عدم صحة المحصر على الاول وعدم صحة الحرف الثاني لاحالة الكلام
 لا يفتقر في الدلالة وعدمها ودلائلها لا يصح حمل عدم الدلالة على
 معان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني فالأ
 ليق التاويل فيه لاني الاول واما تقدير فيخالف ما اقتضاه زيادة
 ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير
 هذا المقام مبني على ما حكوا به من ان الفعل معان في تاويل الصد

روضة

ولو وضع هناك بدله اخرج الى ما ذكره لكن النظر الى المعنى بعينه
 اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخرج عن خدشته قول من غير حاجة
 الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قول الثاني الحرف استينا
 لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا يقول ما الاول وما الثاني فقال
 الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة لاستغناء
 ولك ان يعطف الاول او لا ثم يجعل جوابا وكذا الحال في قوله الحرف
 الثاني الاسم والاول الفعل قول لان الفعل في اللغة الطرف يقال
 حرف الواوي اي طرفه قول اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل
 في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء له نحو زيد لا محض قول ان يعبر
 ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها اما اعتبار المقارنة
 في الفهم عن الكلمة خرج حد الفعل ما يقترن باحد الا رضنة بحسب
 التحقيق كضرب مصدر وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم
 كضارب اسم وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون ميمعا عن كلمة
 كما اذا تفق مع فم ضارب فم الزمان قول ما اخذ من السواي سمي اسما

الخدوش الكدم وفتا
 وجهه من حيث
 ولا كذا من سطر

فثبت ان الثاني
 اذا اوتيت على

حال كونه ما خوذ امنه واصله سموها مجر كانت السين حذف
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بانه
الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لا يستعمل له على اخويه
ولانه يرفع للمسمى **قوله** وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي
وجمع على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه او ساما
واستتاب القلب بعيد **قوله** لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية
الدال باسم المدلول **قوله** وقد علم الواو للاعتراض ليدبسه من لا تجدير الا
شارة او للعطف على المحض لانها اول العطف على العلم بالانحصار
الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اوجوه
وعا هذا التقدير يحتفل ان يكون الواو للحال **قوله** بذلك الباء للاشارة
ووضع اسم الاشارة موضع الضمير لزيادة التمكن في الذهن وكما ان
واختاره ذلك دون هذه اشارة الى استحسان التعميم مجوزيه
قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التضييق بها
واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يتسع التصريح بها كما حققه

فذلك

قد سرت في تحت الاضافة من انه لا يلزم فيها هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بل كفي افادة اختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاخذ وكل
رجل وكل واحد ومنه قوله منها للتعيين والجاء والحرف وصفة
لقوله واحد **قوله** وليس المراد بالحد هنا اي معنى في هذا الفن فان
الحد في هذا الفن هو العرف الجامع للمانع في هذا المقام لان المركب
عامة من صلب الاشتراك وطبقة الامثلة لا يستلزم حد او مقابلا
للمرسم **قوله** ولله در المصنف اللص في اللغة اللبن وفيه خير كثير
عند العرب فاريد به الخير حيا وميتا في النعم لا بد من الابي
لا كالحيرة وفي الملح لله دنة وذلك لان العرب اذا غطوا كعبنا لما جردت الجدار مثلا فان
نسبوه الى الله سبحانه قصدوا الى تعجبوا بغيره ان لا يقدر عليه
وقد يقال اللام التعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن الابل وبت كصدقها جميعا
به كمال في العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية **قوله** الكلام مع ان المراد بكلام
لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام **قوله** في اللغة ما يتكلم به لان الوجودية
ثم استعمل استعمال المصنف جعل كلمة كلاما كما غطي غطا مع انه الموضوع لتعريف بصا

والمراد من الكلام المعبر وتوقيده بالانه
في بعض النسخ

والمراد من الكلام المعبر وتوقيده بالانه
في بعض النسخ
المراد من الكلام المعبر وتوقيده بالانه
في بعض النسخ

بصا

لما يعطى قول لفظ تضمن تضمن الكل الجزئية قول اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان فائدة التبيين اختصار العطف كانه قال كله وكله قيل لوجعت الباء للاستعانة لم يخرج الى هذه التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتج الى ان ياول بان يقال لا يخرج باللفظ كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول صيني عما جعل الصيغة جزء الكلام ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مستحضر ولو لم يجعل جزءا لكلامه كان في الشرح احتج الى التاويل قول ولا يلزم تخادها ايما ان تركيب الكلام من كلمتين فقط قول اي تضمننا حاصل باب الاسناد ويجوز ان يكون الباء اللصاق اي تضمننا ملصقا بالاسناد قول والاستناد نسبة احد الكلمتين الى ضم احد الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قول حقيقة او حكما الكلمة الحكيمة ما يطرح وقوع مفعول موقوعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الشرحية الحكيمة الشرطية قيد للجزء على زعم المصنف ومنعهم فلذا قالوا ان الا

الاسناد

هذا هو اللفظ الذي لا يخرج الى هذه التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتج الى ان ياول بان يقال لا يخرج باللفظ كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول صيني عما جعل الصيغة جزء الكلام ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مستحضر ولو لم يجعل جزءا لكلامه كان في الشرح احتج الى التاويل قول ولا يلزم تخادها ايما ان تركيب الكلام من كلمتين فقط قول اي تضمننا حاصل باب الاسناد ويجوز ان يكون الباء اللصاق اي تضمننا ملصقا بالاسناد قول والاستناد نسبة احد الكلمتين الى ضم احد الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قول حقيقة او حكما الكلمة الحكيمة ما يطرح وقوع مفعول موقوعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الشرحية الحكيمة الشرطية قيد للجزء على زعم المصنف ومنعهم فلذا قالوا ان الا

الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لا يتألف ذلك الا في اسمين او فعل واسم ولو جعل الرابطة بين الشرط والجزء كما حققه السيد يخرج عنه قطعا ان لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بفرد والدليل على ان الرابطة بينهما ما صدق قولك ان ضربتي ضربتك و ان لم يوجد منك ضرب الخطاب قول بحيث يفيد الخطاب اي من شأنه ان يقصده امادة فافادة الخطاب فائدة يصح السكون عليها اي لو اسكت المتكلم لم يكن لاهل العرب مجال التخطيئة ونسبت الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها الخطاب قول وخرجت المهملات الصرفة اما المركب من الكلمتين ومهملا فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية او محكية بها في الواقع القول التشابيه اي غير محكية بها في الواقع قول اعني قائم الابد او ذاق في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات محمولة يجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال

الخطاب

وهو المفرد قول فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ
موضوعية لا نفسها حتى لا يحتاج الى هذا التأويل لما حققه
السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة عما الفسها بل هي
تخضع بانفسها لا بدوالذي ذهن السامع عليها ولان سلمت فلين
بالوضع لثبوتها في الالفاظ الممثلة ودعوى وضع المهملات لا
نفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان
قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعية لانفسها لم يكن لها كيف يصح
الاجبار عنها وحقوق التثوين لها قلت ان الالفاظ لما صارت
في تاويل للاسم المفرد قلت احكامه وخواصه او ان الاجبار
عنها وحقوق التثوين لها من خواص الاضافية للاسم بمعنى
انما لا يوجد ان في غير الاسم اذا كان الغير موضوعا ^{لعين} واستعمل
فيه واما اذا لم يكن ذلك مجاز الاجبار عنه وحقوق التثوين
له والالفاظ كلها متساوية للاقدام في ذلك مثلا يقول من حرف
جك وضرب فعلا كما مضى وحسب قول اعلم ان كلام المضط في ان

س

مخوضت زيدا قانا مجموع كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ان كتاب
تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قول اجبارا او اوصافا او
حملة قسمية الكلام هو جواب القسم والمجمله القسمية للتأكيد او
شرطا فان الكلام هو الجزاء عما نظم فليس من الشرط والجزء كلاما
بل الكلام هو المجموع قول بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها
لان الاسناد وسيلة لما هو المقصود لذاته قول ذلك الى
الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التثمين
او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مشوق للكلام ولبعد
ولان قوله لا يتأتى اشارة تقسيم الكلام بعد تعريفه
كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها
ولما صح فيه باداة الحصر للعناية ببيان الحصر لان التركيب
العقلي من الاثنين يرتقى الى ستة قول الا في ضمن اسمين حقيقة
او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئية

التقديم قوله او في حين اسم فلما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى
 الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على
 الاسم كما في بعض النسخ ففضيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل
 على الفاعل قوله بتقدير ادعو المنقول الى الالثناء قبل التقدير او بعده
قوله اي كلمة دالا لدخول في التعريف المركب والدوال الاربعة والق
 على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كما في نفسه جعله حصة
 لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعل ظرف لغو لئلا
 او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول يا اول بنفسه او في
 حد ذاته وعلى الثاني يقول حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في
 بعنى البناء خلاف اذهب المختار ومجانا غير مشهور في اللغة
 وان الدلالة الوصفية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة
 بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني فبيدته على تصور خطالة
 الحرف ولا تصور الا في معناه لاحتياجه تصورا والتقايا الى غير
 الاحتياج غير ذلك الوضع السابق على الدلالة وما لوضع لم ينسب حاجة اخرى
 قبل

بالدار

بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في الدلالة فان كثيرا من العليين
 الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تقسيمها
 الى صنفين كتقدم المجمع الى غير الغائب والخطاب والتكلم في غير الخطاب
 والتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة يتوقف ضم
 المعنى المسمى على شرط لفظي كان او غيره لا يستلزم تصورا في الدلالة
 كما يستلزم ذلك العقور بوقفه على القابل والفاعل قوله مادام على معنى
 باعتبارها في نفسها اي ملحوظ في حد ذاته لا في حين غيره كما في مقابلة
 كقولك الدار في نفسها كذا اي الدار الملحوظة في ذاتها او ملحوظة
 في ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج
 عنها من كونها في وسط البلد او قرية من بيت الغلابي اعترض
 عليه الشيخ الرمي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض
 قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيم الدار في نفسها
 كذا قيمة الدار في غيرها كذا يقال في نفسها ويكفي ان يجاب عن بيان
 ليس مقصودا مفرد في الموضوعين واحدا بل لا تصور ذلك لان

المعنى ملحوظا ونفسه ملحوظا وغيره معقول بخلاف الدار فانها
غير قابلة لان ينسب الى الغير بقي مع كونه مثلنا الحكمها وكذلك
بل المقصود التشبيه بهما باعتبار الخارج تابع وعدم اعتباره اذ
وان امتياز قول كما ان في الخارج موجودا اي كمال الوجود الخارجي
قد يكون وصفا لا مرتابا له وقد لا يكون لذلك الموجود في الذ^ه
قد يكون تابعا في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول
بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظه في وهوانه
لما شابه المعنى المحرف في التابع لا امر العرض الخارج القائم بالجوهر التابع
له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظي كما ينسب العرض الى
محله بلفظي والمعنى المستقبل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه
كائن في نفسه يعني انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته
يعني انه غير قائم بغيره قول والله ملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد
بالغير هو المتعلق فلا يصلح لشي منهما ان يصاح لهما لا يكون
الاما هو ملتفت بالذات بديهة قول ملحوظا في ذاته تفسير لقوله

استقلا

مستقلا لا بالفضومية قول من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجل
الذي لا يتصور الا ابتداء بدونه وهو شي ما معضوم من لفظ الاستقلا
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالسبع
كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه للاح
من ذكره متعلقه لضم كلمة اخرى ليدل عليه قول ولا حاجة في
الدلالة عليه من ذلك على كذا قول وهذا هو المراد بقولهم يعني
ان ليس صادما يكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى تجلو
الكلام عن الحدوي ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت
وحدتها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه لكان قالب الكلمة
كظرف اذا نقل انتقل بافيه فلها قيل هذا المعنى في نفس الكلمة وما يقال
من ان الحرف معنى كائنا في غيره فعناه انه اذا انتقلت وحدها الى
ذهن السامع لم ينقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف حاله
يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ يظهر معناه قول من حيث
هو حالة تين السير والبصر لا من حيث هو وهو وصفي قائم بالسير بالفكر

الى البصر قول وجعله الله لتعرف حالهما اي لتعرف نفسها الا من
حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن ملينوا بها
وكان معنى غير مستقل بالمفهومية اي معنى ملتقبا بالسع قول لا يمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلقه اي لا يمكن ان يتعقل السامع الا بتعقل
متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة لا
يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصها وذلك التعقل لا يمكن
لا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتقبا بالذات وعموم وضع من فان
ما كان وضعه عاما لا يفيد المخصوص بدون محيية وهي متفاوتة بطر
الموضوعات كتقدم للجمع في محيز الغائب والتكلم في محيز المتكلم والا
تشارف في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك
الضام قول ولقطة من موضوع لكل واحد من حيثيات لانه لا يستعمل
الاف الجريبات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول مابه مجاز لا حقيقة
لانه عمالا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجريبات اضافة لا حقيقة كما قيل
لانها خصص للاشياء المعزوم الا ابتدا، لوحظت بتعاوانات الافزادله

ما يشاهد عليه والظن ايضا انما يجوز ان يلاحظ قصد الكن
لا يبقى ح معنى ح في قيل ان معنى من ليس من حيثيات لا ابتدا
بل الا ابتدا، وانه في نفسه ياتي عن الالتفات اليه قوله
اذا عرفت هذا علمت وعلمته ايضا ان كينونة العوي في غيره من
المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة
في معنى الاخبار اي كون ملعني ملحوظا في نفسه وذلك لقب المتعلق
المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور ومحلها على ما هو ملان
امتياز الحرف عن اخويه قول وارجاع الصير الى المعنى اي لم يصرف
عن الظن بارجاع الصير الى ما كان في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقتها
الح قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
لا يقال لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف
او الاخبار بتمامه ايضا لازمة للظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
بقتضي صحة الحكم عليه اوبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدر في استقلاله
امتناع الحكم عليه اوبه بما يعرضه سواء كان ذلك العارض قوله للدول

ما يدل عليه كقوله او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرف ^{منه}
داخليا في الاول خارج عن الثاني قول لكن لما جرت العادة باستعمالها
يعني ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ في مفعولها الكلية
وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز
ان يكون مستوعلا في مطلق الكلية وان يستفاد الخصوصية
من مخترع مع ضمنية دلالة الصريح الا جازعنه كما يصح الاستدلال ^{بصرف}
ومنه تأمل قول باعتبار معناه التضمني يعني له اراد بالمعنى ما يشمل
المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى اخرج به بقوله غير مقترن
ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان المعنى المطابق للفعل
باعتبار اشتماله على النوعي النسبة غير مستقل فلم يخرج الى ان
يخرج به بقوله غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا
انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرا كقوله مؤنة التقدير
قوله وهو صفة بعد صفة للمعنى او الاحلال عنه وهو بعيد قوله ^{الماد}
لعدم الاقتران اي الماد بعدم الاقتران المعنى المستقبل ان يكون ذلك

العدم

العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان
ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد ويشكر
علمين لان معانيهما العلي غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة في
الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه
ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة في الفهم
عنها بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب ^{ايضا}
او جار مجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسوخة ^{عن النسخ}
لان معانيها وهي منسوخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة الثلاثة
في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ ^{طية}
اشتباكية وتلك العاني الاشتباكية غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة بحسب الاول ويكفي ان يدفع بان المراد لما كانت اقتران
المعنى المستقبل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقبل في
تلك الافعال ليس الا ما يقلده صفة الاشياء وبحسب الوضع الاول

مدان واربعين
بابه

مقتزك ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم الاقتزال المعنى
المستقبل بحسب اصل الوضع فيدخل فيه يزيد ويشكر غير لانها
بحسب الوضع الاول غير مقتزبان باحد الارضنة ودخل فيه ايضا
اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازا المعاني الفعلية وح يكون الحكم
باسميتها بحسب الوضع السابق بنا، على التعليل فانها بحسب هذا
الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسجمة من الزمان
على ان لا وضع لها بازا، المعنى الاستثنائية ولما كان الوضع القول بان
لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللأفعال المنسجمة في المعاني
الاستثنائية بعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظ عبارته لم يسلك
هذا الطريق فلماذا لم يحجب عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى الصادق
التي لم يلاحظت معه الافعال ولا بانها موضوعة للأفعال الاصطلاحية
لا المعانيها قال الشيخ الرحي العربي الفتح لي الخاصر بما يقول
صكه مع انه لم يخطر بباله لفظه اسكت **قول** فدخل فيه اسماء الافعال
فعال التي الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال على لغتها للأفعال

المعاني بهر

مجموع

صيغة وقبولها لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التثنية وكون
بعضها ظروفا وبعضها جارا **وبعد** **قول** وحوسر ويد فانه قد ^{يستعمل}
مصطلحا **حوسر** ويد زيد وهو مصغر ار واو مصدر ار وادي
سوق **تصغرا** تصغرا تزخيم اي ارفوس فقا ولو كان صغيرا قليلا
قول او غير صريح اي لم يثبت استعماله مصدرا لكونه ان يكون مصدرا
في الاصل لانه قام دليلا على كونه فاضقولة الى معاني الالفاظ عن اصل
واشبه ما يكون اصلها المصادر المناسبة بينهما وزنا ولا ^{تفها}
باخواتها من **حوسر** ويد زيد **قول** على وزن فوقاه فاصل هي هات
هيبة لله كقوية قال قد سرسرو في الحاشية الدجاجة
يقوي اي تضرع فوقاه وقيقا على فاعل فعله وفعل **قول** نحو ما
زيد اي يقدم وعليك زيدا اي الزم فانه على تقدير استراكة
وهو الراجح على ما قيل انه للحال حقيقة ولا استقبالا لجارا او بالعكس
قال **مؤخر** **واصر** حيز قدم للاهتمام به او للقصر وميتدا كما قال صاحب
الكتشاف في قوله نعم وض الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال

وتزحم بها

مجموع

يفهم من ان اللكوس اقل من اللكوس قوله منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
التي تجاوز العشر قال النصاب يبلغ قريبا من ثلثين قوله وبين التبعيض
بقرينة دخولها على الجمع ولو دخلت على مفردة لكانت استبدالية لقراءة
عليه قوله عليك قولك هذا من الناس او من الانساق لا يقال يفهم
منه انه لو لم يات بمر لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا
يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشر لانا نقول لا اتم الكثرة ذلك والآن
سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشر ان لا فرق بينه وبين جمع القارة في
جانب القارة ولان سلم وكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر فذلك
مجاز غير قوله وخاصة الشيء ما يختص ولا توجد في غيره تفسير
لما يضمنه يختص من جهة السلبى وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد
في غيره اشارة الى المناسبة بين اللغوي والاصطلاحي باخلافه
ولم يشار عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ملهه
وهو الجنس والعرض العام ولكن ان كان مختصا لفظا ما بالخارج المحول
لبشاعة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كان بالمعنى العرفي كما هو في الاعداد

الجزء

ويجب العنى انه بيان لا تقسام التنازع وحيث يكون الجزاء قوله
فان عملت او المقدورين هو جاز اعمال كل منهما او فيفتح كما في بعض
النسخ قوله وليس هذا قسما لالتنازع التنازع الملوك لانه يتنازع
في ظل واحد كما يدل عليه افراد ظ وتكثيره ايضا قوله مختلفين حال
والعامل فيه معنى فعلي يستفاد من الصير المستند في قوله وقد يكون
رجوعه الى التنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان
العمل نفس الصير فيكون مثل هذا زيدا قائما في ان العامل فيه معنى
فعل توهي قوله لقرينه اي لقب الطاب من المصطوع وعلم لزوم الفصل
بالاجتبي ووردوا الاستعمال التابع عليه ان قلت اذا كان القرب
مستحكما ينبغي ان يعنى بجواب الشرط عند اجتماع اواقي للشرط و
القسم لاجواب القسم مثل والله ان ابليتني لا اكرهك قلنا القرب
حجج عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة
الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضار التصدير قوله نحو ان
الاختار قبل ذلك علم ان الغرض من التفسير ان كان من خواص في رفع

الالباس وانما الة الحيزة كما في صخر الشان وصخر لغم رجلا وربه
سرجله فلا نزاع في جواز الاعماد قبل الذكر لان المفسر قد يكونه **جعا**
وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى
غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العدة لان المفسر لا يتعين ان يكون
مرجعا فلا نزول الحيرة ومنهم من جوس في العدة كما نحن فيه وقالوا
ان حذف الفاعل اشيع من الاعماد قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسر
في الجملة وان لم يكن نضاميه **قول** وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب
اظهار المفعول في نحو حسبي وحسبهما منطلقين الزيدان منطلقا
لاختلاف اللفظ افراد او تشبيه **قول** دون الحذف فلا خسر **قول**
لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها
بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا
انا وفي اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه و
في نحو اضرين واكرم القوم يحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني
بسبب التقاء الساكنين وبه قد اجيب عنها اما في الاول بان المصدر قد ينزل

منزلة

لا اصل المحصر فيقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المضم فكيف يصح
المحصر عازمة اللهم الا ان يقال ان المحصر المبتدأ الذي اتفق
عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان المحصر
ليس المبدأ **قول** الاسم لا يرد بالاقبال للصفة كما يقتضيه مقابلة للصفة
لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضارب في زيد ضارب
محمول على زيد **قول** او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح وضع اسم موصوف **قول**
ونحو ان تقصموا وسوا عليهم انذرتهم ام لم تستدبرهم **قول** المراد قبل الماصح
لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجود لان امكن الوجود واحتماله قد ينزل
منزلة الوجود كقولك ضيتو فيم البير **قول** اللغظة من قبيل نسبة الجري الى الكلي
قول اي الذي لم يوجد يعمل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظنة
في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى
الجموعه وضار الجنس موصيا منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
من عموم السلب لكن المراد هو هذا التعريفية القام واما القول بان العبارة ان
حلت على العدل فاذا عموم السلب فغيره ولما اكد النبي بقوله اصلا رداع من

نعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواحي التبدل والحوار كباب ان واخواته لن لا
 يتفرض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الدهر لا يتفعل من العوامل
 اللفظية المخصوصة **نواحي قول** وكأنه اراد بالعوامل اللفظية ما يكون مؤثرا في
 المعنى وذلك الظاهر الموزن لفظا مؤثرا معي وذلك ان يقول ان الحرف الزائد كما هو
 وان الخرد اعم من ان يكون حقيقيا احكاميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف
 على محل اسم ان بنا على كونه مرفوعا للمحل كما لا يتبدل فلذا جعل جوارز ذلك صيني
 على توهم ان اسمها كان متبدلا ولا يجاب بان لا يعبر عنى الجملة فكأن لا يروى
 الزائد فالتبدل التوكيد اما لا فلا بد من حركتها على حد لا المتبدل واما تانيا
 فلانه غير حاسم مادة الشبهة تجوز العطف على محل اسم لا التي لفظي الجنس
 مع انما معيزة لعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه ليس على محل اسم لا بل على الجموع
 المركب من لا واسمها لان القضية سالبة معدولة الموضوع **قول** وذلك قسمي
 المتبدل قد اشار به الى ان المتبدل مشترك معنوي لان اللفظ المتبدل الترتيب
 لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرحي والالزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين **قول**
 او الصفة لفظية او الانفصال الحقيقي ومن قال انها المنع الخلود دون الجمع لم يأت

ابن

منزلة اجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي
 وبنافصان باب تقديرا العاصل الفاعل لا من باب حذفه سيبا والحذف
 في باب التنازع محذوف سيبا وفيه بحث لان المحذوف لو كان كذلك
 لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيد من لا منزلة **قول**
 اللانزم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضا المفعول ولنم وجوده بل فاعل
 في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يجتمع البواقي اما
 مثل ما ضرب واكرم الا انا فبانه في عدل المستثنى ومن ترهب يربي قوم
 فهو منهم واما عن اسم بهم وانصر فبانه ليس مما ذهب اليه المحققين وبانه
 في نزي المفعول للزوم الجار وكون فعله صورة ما يلزم استتار فاعله
 واما عن الاخيرين فبان الضم والكمرة بعض الواو والياء فكان الفاعل
 غير محذوف فتسدد جزاءه مسددا **قول** خلا فاللكتا وصله يخالف
 قول الا حمار قول الكسائي خلا **فأقول** وجار الجملة امتراضية ذكرت لبيان
 الصفة **قول** وذي عنه تشتريك الدافعين فيلزم تواسد العلين على مفعول
 واحد وذلك يخرج ازود ذلك لان العوامل الخوية بمنزلة المؤثرات

في معنى من اوله اذ كانت
 في صوتها وجاهتها
 سببا استوارا ودرست وارت

الحقيقية عندهم **قول** وسواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ
الرحي الراوية الصحيحة عنه يخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس
سنة ذلك النسخة موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى افعال الفاعل
في الاول اتصاله به ويكون معنى جازا به اتصال الفاعل بالفعل فاما
للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بانقل عنه او بان يقول اعمال الثاني
فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في
طلب الفاعل فانه يشترك **قول** ان استغني عنه بشرط استغني
عن الخبر، تقدم ما يد له عليه **قول** لانه لا يجوز حذف احد معطوي اب
حسب لانه معفولة بالحقيقة مضمون المفعولين لانه احسان
والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض اجزاء المفعول واحد
واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كل منها
في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى لا يحسبن باليه الذين يتحلون
بما اتهم الله من فضله هو خير لهم اي يحكم هو خير لهم **قول**
لئلا يلزم احوار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة الجوزة

لا احوار

للأحوار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا
مع ان امتناع قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاحتمال مطلقا
لجواز الاحتمال بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين البتداء و
الخبر بالاجنبي وهو موضح **قول** على المذهب المختار والوجه المختار
على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجه امر جوازا حمل قوله
تعالى هاؤم اقراوا كتابية على الثاني والالزم حمل افعال الكلام على الوجه
المرجوح **قول** الا ان يمنع مانع اي اضررت في جميع الاوقات الا
وقت منع مانع **قول** وهو انه لو اضررت فخر داخل المفعول الاول وتأويل
المفعول الاول بكل واحد بعيد **قول** ولو اضررت يخالف المجمع قال
الشيخ الرحي جار مخالفة الصمير للمرجع اذ لم يلبس الخالفة بينهما قال الله
تعالى فان كانت و قبيلة ان كن نساء والصمير للاول لا يجوز حسبي
وحسبتهما ايها الزيدان منطلقا وفي التفرع بحيث للفرق
البين بين الاصل والفرع **قول** ولا يخفى انه لا يتصور النزاع اصبي
على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد محال اعجاب **قول** ولما استدل

الكوفيين لا يقال لقال ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول
والا لزم حمل كلامه على المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف
لضرورة انكسار الوزن **قول** لا ادنى معيشة المعيشة زندقا في
واجبه بوي زندقا في كسند والمراد هو هذا **قول** وقول امر القيس صح
باسمه تليها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفا في
بدل اوبياك لقوله **قول** على تقدير توجه كل من كفا في اه ان قلت هذا اذا
كان لم اطلب معطوفا على كفا في اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الضم قلنا لا يجوز الاول للزوم يفسد
الجزء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام التاكيد دون التاكيد
معان واو العطف والاعتراض من يتنوع عن ذلك وذلك لان نفي السعي
مستلزم نفي الطلب ان قلت السعي البيع يكون اخضر من الطلب
ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا
لان الكفاية يحتاج الي لا الى الطلب البليغ **قول** لاستزمامه عدم
السعي وجعل نقيض الشرط جزله **قول** وثبوت طلب الثاني لكل منهما

١٦٦

١٦٦

اما منافاته لعدم السعي فلا يفسر من ان المراد من السعي الطلب اما
منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية **قول** فعلى هذا ينبغي
ان يكون ان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما السعي
قلنا لا اتم انه معطوف على الجزء نحو ان يكون الجملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية وحاصل البين انه لم يطلب في الرهان الماضي
قليل من المال ولا محجلا لكنه يطلب في الحال والارضية الآتية مجرد
الموتل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المحب بالموتل
او باعتبار استمرار طلبه في الارضية الآتية وبيان ذلك انه لما را
قال طلبت المحب كان متوهم ان يتوهم ان طلب محبلا ما في بعض الا
رضية الماضية اذ من شأن القياحة وعدم الانكباب على طلب ما
يعنى فدفعه بقوله ولكنما السعي اه لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول
بان القرينة على اعتبار المحب البيت الاتي وهو معتد بالموصل فالمتاسب
تقدير المحب الموتل لا تقدير المحب مطلقا **قول** لشدة اتصاله بالفاعل
لقيامه مقام الفاعل واشتركا معه في الاحكام **قول** كل مفعول فيه ان

المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا تصح لفظه كل فاعله لقم
للاشعار بالطرف **قول** حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي
فلا يرد النقص بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور
لا محذوف **قول** واقيم هو اكد الصبر المستكن لئلا يتوهم اسناد
الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلوه الجملة الواقعة صفة عن الصبر
قال الى فعل الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهر واصافه
واراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل وخوها
قول ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا
كان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث
من باب اعلمت لان الثاني نقل ان المتأخرين يجوز وقوعه
موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر مسندا اليه
لشيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا لذلك الامر **قول** والمفعول
له والمفعول معه كذا كان لم يكف يعطف المفرد على المفرد تقدم
مع احتضاره للتبعية عاصمه ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث

٦١

احتم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق لكونه وذلك
لوصوح التدريل فيكون فيه معلما لبعده في رد من يجوز قيامها
مقام الفاعل **قول** بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس فيه مشعر
بالعلية لانه لا يستعمل تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان
لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان الضب فيه مشعر بالظرفية
لانا نقول بما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز
ان يناقش لجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع
مقام لكونه جوابا لشيء ولا يصح السؤال بلم تمام الحكم ثم اعترض
بانه يوجب امتناع ضرب للتأديب والقول بان المنصوب
جواب لم دون المجرور تخم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا
عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان
معمولا بقدره لا المذكور فعلى ان المفعول له جواب لم انه
مع عامله يقع ان يذكر في جواب السؤال عن العلية فاذا قيل
لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتأديب **قول** تعين خلافا

لكوئين وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا
بالقرارة الشاذة في قوله تع لولا نزل علي القران بالسب وقراءة
لا في بعض المديني لجزبي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة كذلك
تجبي المؤمنين على اعمار المصدر **قول** لشدة تشبيها بالفاعل
قل لبنا الفعل المجهول وكون اسناده اليه حقيقة والمعنى مجازا
اولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار
الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز
فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لان المتكلم مع امكان التكلم بالمجاز
فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز اعقلي ولا يمكن المجاز
العقلي مع وجودها هو له ان قلت باي علاقة تنسب الى الزمان
والمكان والمصدر والمفعول قلنا النسبة الى الاخير وظر اما النسبة
الى الاوليين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لانه ينسب الى ما هو
محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيها
نوع تأثير حتى يصير فاعلا كما تشبهت بالمثل القائل واما النسبة الى المصدر

فلا

فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير يزيد سير شديدا في قوة
فعل سير شديدا ان قلت هذا التحق يقضي نقل النسبة الى الفاعل
الى ساير المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور
مع وجود حرف الجر نحو ضرب في اللد فان النسبة ليست الا استقيد
من حيث حرف الجر فعني ضرب في اللد مضروب فيها لا
انها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل في المفعول ^{بالوسط} واما في بدو واسطة
المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة
ربط حقيقي لا مجازي بقية هنا سيان احدهما ان ما ذكرته يقضي
ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة
الى ما هو له فيلبي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو **يزيد**
يوم الجمعة مع ان التصريح بحلها فيه وثانيهما ان النسبة الى ساير
المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قياسها مقام الفاعل دخول
الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا **قول** اذ لا فائدة فيه و
الفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا

لا يقع الزمان والمكان المهران مقام الفاعل للدلالة الفعل عليهما
فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذكره **قول** شبهة
بالمفاعيل بلا واسطة انما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان مفعول
في مفعول فيه عند المضارع فلا يظهر القول بالتمثية **قول** وان لم يكن فالجميع
سواء قيل لوقال البواقي سواء كان احض واظهر يعني ان البواقي سواء
في جوائز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان
حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به واما المجهول حالها
على تقدير عدمه فالنقص بحالها على تقدير وجوده مستدرك
مع انه انما التصريح برده من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست
سواء انما التصريح برده من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا **قول** اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المفيد والمفعول بالواسطة ان قلت
يلبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول
به قلنا صورة الخبر لما كانت منافية للحالة اعني الرفع متغية ان يكون

١٢١

في درجة المفعول بلا واسطة **قول** سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل ولا يخفى ان هذا القيد عمليتنا ان اليه الذهن بلا شبهة
يعني انه لم يرد الاستثناء الشامل لجوائز وقوعها موقع الفاعل
وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان يكون الترتيب الجزاء على
قوله وان لم يكن معنى **قول** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان
هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيا
لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم **قول** واما عند عدمه
ان قلت يجوز رفع الالباس يلزم مفعول الثاني في مركبة
قلنا حرف الالباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول
ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اوليا وهو اولى
بان تقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الخبر والاشتباه وكثيرا
ما يقع تخراجه عن خوف اللبس **قول** ومنها المتبدل عطف على قوله فيها
الفاعل **قول** او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من التبعية
ويحتمل ان يريد التبعية بتقدير المضاف اي من جملة افراده **قول**

١٢٢

على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون الخبر
مسند اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ بالصاد اليه
للضرورة ولهذا لم يكن قائم في زيد قائم ابوه مبتدأ الاحتمال ان
يكون خبر الزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر له لانه مع فوه
كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه
كما تكلف كثير من النحاة **قول** واشتركا في العامل المعنوي وهو ههنا
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الي شي او
اسناد شي اليه **قول** هو قيل الي بصيغة الفصل الدالة على الحصر
دون الحديثين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف
للزوم اطرادها وانعكاسه اما لانه اكتفي في بعض الحدود بدلالة
صورة النضج على صورة الاكثاف اولانه اذ النضج بالحصر يكون
ردا عما من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفعل
يفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم مهي لتأكيد الحصر
لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها

المقول

واطباق الشرح عليه ويؤيد الحد لكان عد المذكورات منها
من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبتدأ واسم المشتق
قوله دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان للتبادر
من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك محسب الاتصاف للاسم
بها ولا تقربها **قول** اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام
الابتداء وكان اللام يتبادل من المضاف اليه او للعهد الخارجي ولذ هي
والتفسير بيان للواقع لا يمان لما استعمل اللفظ فيه **قول** كان شاملا
للهم في لغة حمير وهي قبيلة من حمير وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه
لم يتصرف له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس
الا بعض الاسماء **قول** في مثل عدي في جواب حمير في قال ام امير صيام في
اصغر **قوله** لعدم شهرته ولا اختصاصه ببعض الاسماء وكجواز
ان يقولي ان الهم ليست للتعريف بل يد لمرطام التعريف **قول** وفي حيتان
اي في عن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار اللام على
اللايف واللام هذه الاشارة **قول** هي اللام وحدها لان تقيض التعريف التثنية

ودليله حرف ساكن فكذلك دليل نقيضه فيوافق النقيضان في الدال
ويوافق دليلها قوله زيدت عليها مرة الوصل مفتوح مع انها
مكسوفة وسائر المواضع لان الحقة فيها مطلوبة لكثرة استعما
قوله الى انما ال كحل وايضا لو لم يكن كحل كان المناسب كسرة الهمزة و
فيه ان عذرة قد سبق قوله الى انما الهمزة يضعفه شيوع حذفه في
الوصل والعلامة لاخذ قوله لتعيين معنى سمعت عن بعض الا
فاضل بافلا عن بعض شرح التخصر الذي صفة التخصيري ان اللام
الداخل على اللفظ الذي اريد معناه هي لتعيين المعنى المستقبل وصحة
في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تغل على اللفظ ولا تعين فيه
فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على العرف بالتعريف اللفظي قوله
بدخل عليه اللفظ مطلقا بقدر هكذا قالوه وفيه انك اريد بالمطابق معناه
الحقيقي يلزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناها المجازي
وليس كذلك ولو اريد بهاد لالة غير غير ضمنه لزم جوانر دخول
اللام على الفعل المجرد عن الزمان والتبيين دخول قياسي اللام لا التيقن

الناكز

ان هذا التقليل وان امكن دخولها عليه لكن جوانر ابي عن دخولها عليه الخال
التي اقتضاها وصفه بخلاف الاسم فان كلتا حالتهم مصرح او يقال لا
يصح تجريد الفعل عن التبيين قوله وكذلك سائر الخواص اعلم ان تلك
الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقة بل ايضا
لوجودها في غير الاسم اذ لم يرد معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد
فيه ولذلك صوى بيان الاطراء والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه
الجنس لان كلامها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف
والجبر متضمن لاختصاص حرف الجبر وهي كثيرة والتسوية لاختصاص
اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضاف اليه و
التعريف والتخصر والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه صوفا
وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبنية
في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجبر
بالجبر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظا و
محلا ولو اريد بالجبر مصدر جزم فهو لا كان عطفا على دخول اللام ومن
ح

التنوين واما قدم الجرح على التنوين مع ان يبين ويرى اللام التعريفية ^{سببه}
التقابل لانها اذا جمعتا في كلمة واحدة كان التنوين متنازعا عن
في الوجود اما تقديم اللام عليهما فلان المصدر موقعها واما التقديم
الثلاثة عام باقي فلا يضاف لفظية وهي اظهر من العنوية في الدلالة
على الاشياء اختصاصا واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة
فلانه مدار الكلام وتعيينه خواص كثيرة قوله لانه اتر حرف الجرح
اي حرف اتره الجرح او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويقصد بالاول
حرف الجرح قوله واما الاضافة اللفظية اي واما الجرح الذي ليس
اتر حرف الجرح كما في الاضافة اللفظية فلا يضاف او لا يضاف لا يكون
الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله
بان يختص بيان الخالفة بانها متصورة على وجهين احدهما ان
يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص بالاضافة المعنوية
وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال
معناه غير صالح لان يضاف اليه سمي وثانيهما ان يريد على الاسم بان

يدخله والفعل قوله والراد به كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم
مسندا اليه كما نقيضه سياق الكلام والاختلاف الحكم غير الفالفة
ولو جبه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد به الحكم عليه لا بخصوصه
بل بنوعه فكانه قال الاسناد الى نوع الاسم ومطلقة وفالفة
هذا لاداء انه اخضر من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا
يتعرض فيه بما لا دخل له في الاختصاص وهو الشيء او ان الحكم المتعلق
بالابتداء بالمضاف قد يعبر قبل الاضافة كما يعبر بالاضافة كما يقال
في علامة الرجل حية ان معناه علامة الرجل الحية والحية مضاف
اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا تقول هذا من معناه
من خواصه الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة جرح
ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سوا كان ذلك النظر
قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول يرجع الصبر
الى الشيء المذكور في الطاع اولى اللفظ بعيد قوله لان الفعل لا يعني ان
لا احاط معنى الفعل مساقا الى امره يتطابقه لا غير بخلاف معنى الاسم

فانه لا حطه لا على وجه منساق الوشي او منساق اليه
بشيء فلذا كان صالحا للتقابلين قوله من التعريف والتخصيص للمراد
من التخصيص تقليل اشراك الافراد ولا يراد بالفعل لا الطبيعة
فلا تقبل التخصيص وفيه تأمل كجوانر ان يقال ضرب يوم مريدا
به نفس الطبيعة ولا شبهه ان هذه الاضافة للتخصيص لا تحذف
ان هذا النوع من التخصيص جارية الفعل كتحصيله بالطرف والحال ان
قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدرى وهو معنى اسمي فلم
يوجد الالفة الاسم قلنا المعنى سواء كان في قالب المصدر او الفعل
صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه
بالفعل مطروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا واضح
ذلك لم يصر المقض الا اني بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس
الابن المروس وزيد قوله والتخفيف ذلك بحذف التنوين اما يقوم
مقامه ولا يوجد شي من ذلك في اخويه وما الحسن الوجه في محو عليه
طردا للباب قوله وانما ضربنا الاضافة بكون الشيء مضافا اي بمعنى نعت

للفرد

للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما يجعل في مقابلة كون الشيء
مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه او العطف على الاسناد
بعميد وقوله قدس من اضافة لا بتقدير حرف الجر مطلقا ولا ان
المصدر ردد عبارة المفصل بين هذين الاجمالين حيث قال فالاضافة
كذلك يعنى من الخواص الا انه لم به الاضافة مطلقا فان اسما
الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف اذ او الجميع لانه
انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر ان قلت كيف يصح ارادة
الجميع من الاضافة قلنا لا يشبهه في انما نجد بين المضافين حالة
مقلية تارة الى طرف وتارة الى آخر فلعله يدعى انها يجوز ان
تتصور محردة عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة مضمون
لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه
وحمل الجميع على ارادة ما على سبيل البدل بعميد قوله لان الفعل والحمل
اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصنف الى ان الاول كما قلنا وذهب
بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو

٢٢١

المفاهيم هي المشابهة الموجبة للبناء، وهذه المشابهة منفية
عنه والآلزم الدور ولزم ايضا ان يكون بناه يعارض المشابهة لا
بنفسه **قوله** الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم
او المنجى ويستعمل مع وعاء المجموع المضمين ويستعمل بمن فالمركب
يعني الاول زيدا في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقول
الحقان زوج وللمجموعا واعتراض عليه بان المتبادر من المركب هو
للعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر
صدق التعريف على مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل
مع عامله لتلاخروج ما عامله معقوبا وينبغي ان يراى ان يتركبه
مع عامله انضمامه معه بمعنى تحقق العامل مع **قوله** الذي لم يشبه اي
لاشبهه بدل لم يناسب في المناسبة المشابهة الذي هو المشاركة في الكيفية بالمتا
التي هي اعم منه لان المضمون فيه بذلك وذلك لان مانع الاعراض
هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال النبي من اناس **قوله** مناسبة
هوثرة يمنع الاعراب صليحة في بحث النبي فلا يلزم في التعريف

المتبادر

جهالة تبدل

الجهالة كما يلزم منه اذا فسر المشابهة بالمناسبة التي لها قوة ولم
يبين فان للقوة عرضا واسعا وليس يعومره **قوله** اي المبني الذي
هو الاصل في البناء لم يفسر بما اصله في البناء، لانه بهذا المعنى لا ينحصر في
الثلاثة لان اصل جميع الافعال البناء، وانما الاعراب فيها لعارض المشابهة
للاسم بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظلالان المتبادر من
مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصلية دون العروض و
المتبادر من ما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بني كما هو اصله
او عرض له الاعراب **قوله** وهو الماضي اه عارض عمر المصنف و زاد
بعضهم الجملة من هي الجملة **قوله** فاعتبر العلامة يعني ان العلامة
التي في تحقق العرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف
به اذ جمع القابلية وجود الاسباب التي بها يتحقق الاسم لان يعطى بل
الاعراب وهي التركيب وتحقيق العامل معه وعدم المشابهة لمبني
الاصل **قوله** عند المحصور كأنهم وقعو في ذلك من لفظ العرب ووجود

للاعراب في افراده فتوهوا ان حقيقة العربية ذلك ولم يعرفوا انه
 من عوارض المفارقة **قولهم** فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة
 تتبع والسماع منهم مستغن عنه يعلم باجمعه المدون ورتبه بخلاف
 من لم يتبع اصلا او يتبع ولم يعرف احكامها فانه يحتاج الى تعلم المدون
 وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن
 معه فمعلوم النحو وحكاية عنه على اختلاف فيه **قوله** فالمقصود من
 معرفة العرب اشارته الى ان ليس في نفس التعريف مناد بل الفساد
 في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف العرب ان يعلم
 العرب بوجه صالح لان يكون وسط الحكم بان هذا اوداك مما يختلف آخره
 باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب في كل معرب مما يختلف آخره
 باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا يشبه
 في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان يقول نبيد في قام
 مركب في شيد معرب اي لم ينسب مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف آخره
 باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف

المشهور

وعوارض

الجوهري فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسط المدون تقدم
 الشيء بالفسر في ضمن الدور اوله في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد
 في المثال المذكور معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل
 معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف
 العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النجدة والصغرى متقدمة والنجدة
 متأخرة عنها ابتدا وبواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد
 اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او
 ذلك معرب والى النجدة بقوله ان يعرف انه اي يعرف انه معرب
 مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله حاصله بمعرفة
 هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعريفه به
 به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل **قوله**
 تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجله والنجدة مفصلة فلا يلزم تقدم
 الشيء على نفسه لا نقول لادمخل للتفضل في التعريف فان الحكم بنفس
 مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورة في الاجمال والتفضل

العوارض
 في كل واحد من هذه
 جاز في تعريف المعرب
 بل ذلك الاختلاف
 لعدم توقف
 معرفة المعرب
 العوارض
 في كل واحد من هذه
 جاز في تعريف المعرب
 بل ذلك الاختلاف
 لعدم توقف
 معرفة المعرب
 العوارض
 في كل واحد من هذه
 جاز في تعريف المعرب
 بل ذلك الاختلاف
 لعدم توقف
 معرفة المعرب
 العوارض
 في كل واحد من هذه
 جاز في تعريف المعرب
 بل ذلك الاختلاف
 لعدم توقف
 معرفة المعرب
 العوارض

وهذا لا سرفيه عليه **قوله حقيقة** او حكما المراد بالتبدل الحقيقي
تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكي تبدل المفردة مع بقاء الذات
فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات **قوله** وصفه اي حاله شبيهة بالوصف
لاصفه حقيقة لان الحركة لا يقوم بالحرف بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها
تابعة له **قوله** باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان فاعلا صفة
لا يقع على فاعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما
قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم العرب اختلاف مؤنثا ومبني
باختلاف العوامل الداخلة على المسفرم عنه كما زيد ورايت مرعوا
ومررت بمررت **قوله** واما خصصنا اختلافا بكونه في العمل كما يلين عنه
قوله اي يختلف لفظ اخره اي صورة اخره او تقديره اي يختلف
اخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في
او تقديره وبتقدير صفته كما في عصي وقاصر او بحسب تقديره بالصفة فقط
كما في جلي وغلدي فان اخرهما لا يتبع عن قبول الاعراب بحسب الاعراب
والحكم وان كان يتبع عن قبوله بحسب الخارج **قوله** اي يختلف اخر لفظ او تقدير
من الاعراب لا ينفذ

اي اختلا فامسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مرر فلان نقل
اختلا فاملفوظا او مقدر بل يذرف الموصوف لان الاختلا ولفوظا
مجانزا باعتبار سببه وسببه لوجعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا
او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سوله كانت اللفوظا العوامل ملفوظة
او مقدره لان العوامل لا يخصص في اللفوظا والمقدر لانه قد يكون معنويا
ولانه لا يلام الا قوله لاني التقدير والعطف في ضبط اعراب الاسماء
وذلك لان الظم انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا **قوله** رات
احمد ومررت باحمد ورايت جلي ومررت بجلي **قوله** وقولنا مررت
مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلولها من الصورتين فاذا نطقوا
لمنتهي والجمع **قوله** علامه الضم اي علامه هي الضم الذي دل على
المفعولية وقر عليه علامة الجوز **قوله** فان قلت لا يتحقق الاعراب في
اخر العرب ولا في العوامل اذا ركب مع عامله ابتداء ان قلت التركيب
مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظا فجزوا ان يكون التركيب مع العامل
ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق مع عاملان معنويان فيحقق الاختلاف

الاختلاف

وهذا لا سرفيه عليه **قوله حقيقة** او حكما المراد بالتبدل الحقيقي
تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكي تبدل المفردة مع بقاء الذات
فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات **قوله** وصفه اي حاله شبيهة بالوصف
لاصفه حقيقة لان الحركة لا يقوم بالحرف بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها
تابعة له **قوله** باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان فاعلا صفة
لا يقع على فاعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما
قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم العرب اختلاف مؤنثا ومبني
باختلاف العوامل الداخلة على المسفرم عنه كما زيد ورايت مرعوا
ومررت بمررت **قوله** واما خصصنا اختلافا بكونه في العمل كما يلين عنه
قوله اي يختلف لفظ اخره اي صورة اخره او تقديره اي يختلف
اخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في
او تقديره وبتقدير صفته كما في عصي وقاصر او بحسب تقديره بالصفة فقط
كما في جلي وغلدي فان اخرهما لا يتبع عن قبول الاعراب بحسب الاعراب
والحكم وان كان يتبع عن قبوله بحسب الخارج **قوله** اي يختلف اخر لفظ او تقدير
من الاعراب لا ينفذ

الاختلاف

حكم

العوامل كما مر اختلافها في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد
باختلاف وذلك لا يوجد فيما فرض لان محل العامل المعنوي ليس
لا الرفع قوله قلت هذا آخر حاصله ان حكم النبي لا يلزم ان يكون
لا زماله ان قلت يجوز ان يفيد الاختلاف بالعوامل باحد الا
رضة وح يكون لازما للعرب وان لم يكن قيل يفيد بالظرف لا
له فلنا في صرف الكلام عن الظبلا ضرورة مع ان بعد ذلك التقيد
ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق المعرب لم يتحقق معر على شي من
الارضنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبا
فعلية الاختلاف لم يعرف له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى
يشمل الاختلاف الذي مبده حالة البناء وباختلاف الثاني الوجود
وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جلس العامل فان اللام
الداخلية على الجميع قد يبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك قوله غاية
الابران هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي خواصه الاضا
بالقياس الى النبي وانما قلنا بذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ^{ههنا}

واما

حكمة ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه ^{الشاملة}
صبي على ان يتحقق في الصورة المفرد منه عوامل في شي من الارضنة
اذ لو تحقق فيها عوامل في الارضنة كاختصاصه شاملة لكل ما هو محور
لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اي حركة او حرف كان القرينة
عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او سيد كونه وضبط
اعراب الاسماء ولا يخفى بعد قوله اختلف آخره به اعترض عليه
بان التعريف غير جامع لازم لتعريف مسلمان ومسلمون ليس في الآخر
اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيها كالتنوين في المفرد
ويعلم ان ادوابه ان هذه المجلية لما وجدت في بعض الاوقات
جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه المجلية في حكم ال
وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الآخر ولنا
قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في
المثنى والجمع المعرفين باللام لا مستناع اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا
اوصفتا اما اختلاف الاخر اي قوله ذاتا فحاجتي ل واو ابوك الى الف

اباك واما تحوله صفة فح كتحول حمة ريد الى فتح قوله لا يرد
العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قديس سر في الحاشية
لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالبا الجارة فالاولى
ان يسند اخرهما الى الشبيه القرينة المفهومة من اليه الجارة
والثاني ما للوصوله عا عموما انتهى كلامه اما قال فالاولى ولم يقل
فالصواب يجوز ان تجعل الباء لالة فسند اخرهما اليها اما خرج
العامل فلان النجاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة
يؤثره بالحقيقة لان التثنية للكلم وهو علامة لتأنيده واما خرج المقتضي
فلان الة الشيء فمسبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا
يخفى ان قوله ليدل آه لو جعل من قام الحد حتى يخرج الكال احسن لكن
المصنف لم يجعل من قام الحد قوله خرجا بالشبيه آه ان قيل ينقض
القرين ح بالعلة التامة للاختلاف فانها مسبب قريب له قلنا
ليس للعلة التامة سبب اخرها واخرها مركبة من قريب ولعيد
نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب ليصح القس به لا يقال لو

كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
ركب ابتدا لاننا نقول سبب القريب للشيء سبب العقد علامة
العلية يئنه وبين ذلك الشيء لا يئنه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي
استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل
ما يختلف لاننا نقول لم يرد بصيغة الفعل من التعريفات الزمان فلا
فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس
عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف مخصوص بالاعم منه ومن التحول
من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام
الاسماء الستة ومن كونه علامة لآمر الى كونه علامة لامرير كالف
المتنى وواو الجمع فانها قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد
التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كيانى التثنية
والجمع قلنا هذا الجواب غير مرصحي عند المصنف وغيره من العبارة
فان المتبادر من جمع الصير قوله آخر الى العرب ان الاختلاف بطريقه
بعد كونه معربا قوله خرج نحو حركة نحو غلامي وان تحول آخر من الاعراب

الى الكسرة وكذا خرج جرجا جواس كقوله تعا وامحو ابر ووسم
 وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات مرتا ^{الثالثة}
 ويا النسبة وعلامتي التنشيت والجمع فارجز يرجع الصير الى
 العرب لان ما حكيت تلك الادوات ليست معرفة وان ^{بهي} البت عن ذلك
 فخرجت بقيد الحلية قول ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل
 الجبريل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة قال ليدل على
 المعاني جمع معنى بمعنى ما يقابله الشيء يقوم بالثبوت ويقابله العين قوله
 واللام في ليدلا معطوف على اسم ان وخبرها يعني وضع الاعراب
 في تلك التي وضع الاعراب في الاسماء ليدلا على المعاني وتضع به المعاني
 في نفس الاسماء من غير اسعانة الى العامل الى العامل والقربة وذلك
 للاعتبار بشانها قول فانه بعيد ان لا نظراى وضعه لا قصدا ولا تبعا
قول ليدلا الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان في الاعراب هذه المعاني كانت
 للاعراب هو المعاني الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما
 به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان

هذا القول هو الذي
 في المتن من غير
 الاعتناء بالاسماء
 من غير اسعانة الى
 العامل الى العامل
 والقربة وذلك
 للاعتبار بشانها

(ب)

نسبة الدلالة الى الاختلاف يضرب من السامحة ووجه ذلك
 ان اختلاف المعاني للدول عليه المعتونة عليه لما كان مستندا الى
 الاعراب من اختلافه نسبت الدلالة عليه ^{الته} قال المصنف انما اخترت
 هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا
 في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اوليان
 يجعل علامة ولان الاختلاف هو الخواص من جهة او صرف العنيد
 فاذا نيلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اوليا و
 يمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويريد ان يفسد الا
 الالباس والوضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف
 قال الشيخ الرعي الظفي اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف
 الا يرى ان البناء ضد وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق
 البناء على الحركات وفيه نظرا لان في المعرب اثنين اختلافا
 وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل
 فتعين ان يكون سببه اعرابا واما البني فيليس فيه الاعمى الاختلاف

التأنيف كما في
إذا استندت اليهم
بجمع نحو انزلوا
مخالفين واطلاق
بجمع نحو انزلوا
جاءت وجبت و
انجاز العذر بالظن
قد كسر

اي البقاء على حاله واحدة اذا حاجة منه الى سبب يقتضيه
بلفظه علم سبب الاختلاف فعين ان يكون نفسه بناء وليس
بالحركة او السكون في آخره سبب لعدم الاختلاف حتى يطلع على الحركة
والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو
كذلك حاصل في الجملة وذلك كما في جعله ما متقلياين **قوله**
يعني الفاعليه قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة كون الاسم عمدة و
فضله بلا واسطة حرف الجر وبواسطة **قول** المعتورة على صيغة
اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى
الاسماء ياخذها على سبيل التنادية وذلك لان توصيف المعاني
بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعتراف والو
الذي به اقصاء الاعراب وهو كون احد هاتاري ابدا لا كون احدها
مطر دا عليه فاذا ن تعين الكسر وبواقفه ايضا الرواية ويرشدك
المصادر ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في نفس الكلمة قد يجراد
بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة لمن المراد عليه و

الاسماء على سبيل التنادية
باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعتراف
والو الذي به اقصاء الاعراب

والمعنى

ومن ثم احتياج الجازم الى قرينة والطار غير اللازم لا يلزم
ان يطلب له اخف العلامات بل وقد يعتزله صفة الكلمة كافي
التصغير والتكسير وقد يختلف له حرف كافي المثني وقد يكون كلمة مستعملة
كالمنضاف اليه الدال على معنى في المنضاف وان كان طرفا ان المعنى لا يعا
لكلمة وان كان الطاري واحدا لكون الفعل عمدة فيما تركب منه
ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للجنس بغيره وان كان
الطاري اللازم احد الشئين او الاشياء فاللايق ما يحكمه ان يطلب
له اخف علامة يمكن لانه ومثل هذا المعنى لما يكون في الاسم فجعلت
علامته العاض حرف المد التي هي اخف الحروف وجعلت بعض ال
سما حرف المد التي لم تجتلت ومن هذا المقرر يظهر وجه ما يقال
ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله**
على تقويم مثل معنى الودود والاستيلاء فان احدا لثني مستولد مسهل
عليه ومثله الطن ان **قول** يقال اعتور الشيء الاعنوار دست
بدست كردن چیزی را و النعاور و العور مثله وقد جعل ههنا
التي ليست بكلمة رصي

الاجزاء
التصغير والتكسير
المنضاف اليه
الطار غير اللازم
الاعراب

من ثم احتياج الجازم الى قرينة
المنضاف اليه الدال على معنى
الطار غير اللازم لا يلزم
التصغير والتكسير
المنضاف اليه
الطار غير اللازم
الاعراب

مستعارة متعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناداة او محازا
 مرسل عن التناوب **قوله** وانا جعل الاعراب في اخر الاسمي
 جعل الاعراب هو الاصل حال في الاخر او جعل مطلق الاعراب
 في الاخر تحقق الحال في الخل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في
 ضمن جزئية كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يفتا
 على التقديم الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لاننا نقول اذا
 تعين موضع الاصل تعين موضع فرع وهو جانب السفلى بقدر ال
 مكان والآن لم تقدم الفرع وتاخير الاصل **قوله** والاعراب عاصفة
 اي عاصفة السمي والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلتها صفات
 للمدلول وقد جعلها الشيخ الرمي صفات للدال وهي كونه عمدة او فضلة
 فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فا
 لا شيب ان يكون الدال عليها ايضا متأخر عن الدال عليه ان قيل ان
 الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية النفس الاواخر
 فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الا

٤٢

الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذي لا
 الزمني ولا شيبته في تاخرها الذي لا ينافي مانعة للحرف لاننا نقول
 تاخرها الذي لها ايضا وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب
 بالحركة لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ
 الرمي وقال ان الحركات العاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان
 بعده بلا فضل بعض الواو ومن عليه اخويه فالحركة وان بعد الحرف لكنها
 من شرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا سبقا صارت حروف
 مدد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر الدال بقدر الامكان او
 التاخر عما عد الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن
 الكل **قوله** ثلاثة اشار به ان مجموع قوله رفع ووض وجر حيز واحد يجر
 المحل على قوله احواله انواعه فيكون العطف مقنعا على المحل كما في قولك
 البيت سقف وجره ان **قوله** هذه الاسماء الثلاثة اء اعلم الحركات
 الثلث لسمى فتحه وضمه وكسرة سواء كانت ثنائية او غير ثنائية
 وسواء كانت اعرابية او غير اعرابية كضمة فعمل لكها اذا اطلقت بكسر
 على السكون

ما كان الحركات في الحقيقة
 اعراض حروف العلة فضم
 الحرف في الحقيقة اتيان
 بعده بلا فضل بعض الواو
 من شرط اتصالها به يتوهم
 انها معه لا بعده واذا سبقا
 صارت حروف المدد ويمكن ان
 يجاب ايضا بان المراد التاخر
 الدال بقدر الامكان او التاخر
 عن الاكثر في حكم التاخر عن
 الكل **قوله** ثلاثة اشار به
 ان مجموع قوله رفع ووض
 وجر حيز واحد يجر المحل
 على قوله احواله انواعه فيكون
 العطف مقنعا على المحل كما في
 قولك البيت سقف وجره ان
قوله هذه الاسماء الثلاثة
 اء اعلم الحركات الثلث
 لسمى فتحه وضمه وكسرة
 سواء كانت ثنائية او غير
 ثنائية وسواء كانت اعرابية
 او غير اعرابية كضمة فعمل
 لكها اذا اطلقت بكسر على
 السكون

يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجر اذا كانت اعرابية
 ولا يختص بهابل معناها شامل للروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الصفة
 والرفع عموما مروج وكذا بين الفتح والنصب وبين الكسرة والجر ^{والمما}
 الحركات بتلك الاسامي لحصول الاول بضم الشفتين ويلبغه رفعها
 عن مكانها وحصول الثانية بفتح الهم ويلبغه نصبه فكان الرفع كان
 ساقطا فنصب اي اقبلته بفتحك ايه وحصول الثالثة بجر الفتح ^{سفل}
 وخفضه وهو كسر الشيء اذا الكسوة يسقط ويصير الى اسفل ثم الجرم
 بمعنى القطع وفي الجرم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بحذف
 واحد والاول مختص بالاعرابي والآخران بالبنائي قول ولا يطلق على
 الحركات البنائية عند البصرية ولما عند الكوفية فالكل قول فانها
 مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية عاقلة
 بالقسنية كقوله بالضمه رفعا الخ حقيقة اوحكاما وذلك اذا كان الالف
 عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكنه قد يختلف عنه لعله المشابهة بالفضل
 ولا يتحقق ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية

ويكونان

ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيدا لا دليل عليه نعم
 الرفع والنصب احق ومن جعل الياءيهما للنسبة واسد الخصلة للنسبة
 الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه
 الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قول حقيقة اوحكاما وذلك فيما اذا
 كان الاسم فضلا قول اي علامة كون الشيء مضافا اليه بقسنية المقابل
 للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا وانما لم يقل حقيقة
 اوحكاما لان الجرا لا يوجد في غير المضاف واما نحو مجسبك زيد فلما كان
 الجار زائدا فيه لم يعتد وابه او كان الجزا زائدا كالجار فكانه ليس علامة
قول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في
 الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة
 اوحكاما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنياعليها وكذا الكلام في قوله والصفة
 ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فتاب العدة قول واعطي
 التثنية للقليل او مجموعا للقليل للتعاول ولذا جعل القليل الكثير الخفيف
 والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف

الفاعل والمفعول

٢

قوله ولما لم يبق اه اذا احتج للاضافة علامة لان المضاف اليه
فضلة بواسطة الحرف فاراد تبرزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف
اما كونه فضله فلا يه اقتضاه العدة الى ما في الفعل وليس عطف واما ان
با بواسطة فلان اتصال معنى العدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت
العدة اقتضت وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عليها اما عمل الحرف في
ظاهرة واما عمل الفعل في محله ولذا جاز العطف بالضم على محله ^{ويظهر}
الحرف ضمير اذا حذف الحرف ثم يخرج المخرج موضعين عن كونه علما
للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما مما يضيف اليه ^{الاسم}
بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسبا منبيا الثاني
في المجرور المستند اليه كزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان
غير مفرغ والمفعول معه ايضا المجرور لانها فضلة بواسطة الواو والاما ^{لكن}
كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص بالقييلتين يعنى الاسم والفعل وكان
الا يدخل في غير الفضلة كما المستثنى المفرغ لم يرد اعلمها فيبقى ما بعد ما مضى
كل ذلك مما استفد به من كلام الشيخ الرحي قال العمل احتج الى بيانه مالا

*العامل عامل الاربعة
انما سمى العامل مذكور في حكم
ان الحرف على ما هو اصله الى حالة
اخر لفظا او تقديرا
وهو*

حتياج بيان حكم الحرف بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكم
مراد في تعريفه وانما اضرة عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف
والاعراب سبب قريب له ولما الاستيفاء ذكرها بعلة الاربعة التي
هي مقاصد هذ الفن كما قالوه فالعرب مادة والاعراب صورة والدلالة
على المعاني غاية والعامل فاعل وتأخره عن المادة والصورة ظا اما تأخره من
الغاية فلا يها مذكورة ^{ابن النجاشي} بمعنى اساق بيان الصورة اليها اولها مقصود
بالذات والملاذبيان عامل للاسم اذا كان المعاني المعنوية مختصة بالاسم
كما ذهب اليه البصرية ويبغى ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما او
كون آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المعنى ^{الاسم} او شبيه
التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى
حتى لا يرد النقص بالياء في جيبك زيد له ما به يقوم تعليم الجاد
والمجرور للاهتمام لا لا اذ لا مدخله في التعريف ان قلت التعريف
غير مانع لصدقه على كل واحد من الاسناد وقام به المعنى والمركب منهما
وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء لانه اي ما عده

اله التأنيد المتكلم واعتقدوا انه اله وان لم يسموه اله بل يسمونه
 مؤثرا لا يقال فتوقف اثبات التعريف على التبع ليعلم ما يعد
 اله فيفوت الغرض من تدوير النحو ويصل ما قيل في عدول المضمر
 عن تعريف التعريف المحصور للعرب لان العامل مأخوذ من تعريف
 لا نأقول قد كفي ضبط المدون وحصره العوامل مؤنه التبع و
 لا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى مقتضى للاعراب لكان سائلا
 عن الاعتراض الاول لانه نص في الاله اعلم ان العامل قد يقال انه اله
 وقد يقال انه عاملة لما يحدث المتكلم في اللفظ وتفرع عليه ما قاله من ان
 سببته العامل التقدم اما على الاول فلان الاله مقدمه لذات عامه هو
 اله ومن حق المتقدم بالذات ان تقدم نلفظا ليوافق الوضع الطبعي اما
 على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم عامه هو علام
 له لتعرف اولاه ثم يعرف ما هو علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا
 ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو اله او علامة لل
 فحقه التقدم عليه لا على العرب ولا نأقول تقدمه عليه لا يتصور بدون

تقدم

تقدمه على العرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمنع العقاد علامته ^{صية} الخلا
 العامية والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كل منهما عاملة في الآخر والا
 لزم ان يكون كل منهما عاملا في الآخر التقدم على الآخر بحيثين حق
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر
 نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله للاسماء الحسنی فان اياما حيث تضمنه
 معنى ان وادارة معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومرجبت وتوع
 الفعل عليه مفعولا له فله تقدم وتأخر بحيثين مختلفين قوله اي
يحصل في النجوم بالحصول بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل الفعلا
من القيام الذي هو قيام الغرض بحاله وذلك لان المعنى المقتضي ليس
قائما بالعامل قوله اي معنى ما معان معتوره وانا قيد المعنى به لان
اقتضاه الاعراب ليس يجب ذاته بل بحسب اعتبار كونه من المعاني
المعتوره كما ذكرنا قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الا
سناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في مرتبة
 لان له استدعاء، التعلق قال الكونية مجموع الفعل والفاعل عاملا

في المفعول لانه صار فضلة مجموعهما قول وفي مرتب يزيد
البا، عامل اي في لفظ وتأني في محله فالعامل هو اللفظ الفاعل ومحله الخبر
هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام
زيد فهم من قال ان المقدر عامل وجاز انما عرف الجر مقدرا
منهم الوقوع المضاف موقعه ومن قال ان المضاف عامل لان الحرف
صار نسيانسيا ولذا يكتب المضاف التعريف والتخصيص
من المضاف اليه واليه قال الشيخ الرحمى قوله فالقدر لها ذكر
الاعراب والواو وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الا
قسام محال اراد ان يذكر عقوبة تلك الاقسام ومحالها فاقى
بالفاء ليس بقوله الذي لم يكن متنى ولا مجموعا المفرد في المشهور
يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف
وعلى ما يقابل المتنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقربنية المقابلة ان
فيل لا بد من تصيد بكونه غير الاسماء السننة وما الحق بالمتنى والمجموع
لانها داخلية في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلية في

صلى

ما حكم عليه بنا، على ان القضية مهمة وان اسما السننة وبعض
ما الحق بالمتنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله
بجميع الافراد لا شموله في جميع الافراد في جميع الاحوال لان
مقام الضبط ياتاه مع ذكر المنصرف لا خارج غير المنصرف
الذي لم يضاف ولم يعرف باللام اصلا لا الا خارج غير المنصرف
مطلقا كما هو الظاهر بانها غير داخلية بواسطة ذكرها فيما بعد
وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان
ينبغي ايضا ان يكتبي بذلك ولم يصرح بقيد الانفراد هنا
اخترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف
لا يكاد ويحصر في عدد فاحتبط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط
في امور كثيرة والكفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ
اذ ليس للاعتناء في حالها كالاعتناء بالاجمعي مع ان الاحتراز
في العبارة مطلوب له جدا قوله والجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل
فالمفرد والجمع المنصرف فان لانه قصد نوع تلقيب ولا ان يلزم

الفصل بين الصفة ووصوفها بالليس صفة له وهو المستلزم
او التوهم التعليل كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين
المضرف وغير المضرف يأتي عن ذلك ولو لم يأت عن توهم التعليل
لم يأت عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى
سرتعا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتعا قوله الذي لم يكن الواحد
فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخر واحد واوونون
ولان الف ليظهر ضريح مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول
فلك جمعا لفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
لخفتها ولانها العاصم للرف وفيه ايضا ليست العاضا لها الا
توها ولو سلم ذلك تقتضي الاصاله بحسب الذات لا يكون فاعلا
قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل
العطف على معولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم اذا كان محجورا
اجاز المصنف انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الفتحة والعامل فيها
البا، ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدم والقرينة

عليه المقام لانه يصدق بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك
ان تقلد الاعراب في نظم الكلام لان ملاحظته كافية وكونه علما
ولك ايضا ان يجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ويحتمل الخبر
على الحالية المصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هناك
القسمان بالفتحة حال كونها مرفوعين او اعربا بالفتحة اعراب رفع وعاهد
القياس نصبا وجب انتهى فاشارة بقوله على معنى ملاحظة الاعراب
سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدس في نظم الكلام او لم يقدر
ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا
وجب على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي
هو الرفع والنصب والجر اذا كان مقلبا بالفتحة والفتحة والكسرة وكان
تلك الملازمة من قبيل ملازمة العام للخاص افادت ذلك قوله جمع
المؤنث السالم قدمه على غير المضرف لانه خطأ طرأ عن اقسام الاسم المعنى
لشبهه بالفعل وهو يصدق بيان اقسام العرب واعرابها ولانه اكثر
خلافا للاصل من جمع المؤنث السالم حيث ترك فيه احد الحركات مع

التسوية

بجلاف ولا يجمع المؤنث السالم اكثر اربطانا بالقسمين الاولين
لانه مقابل للاول ومنا سب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل
للجزء الثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما
قال الشارح قدس سره في الحاشية القول السالم مرفوع صفة للجمع
استعمل المحرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي
سلم عن التغيير اذ اجمع جاز توصيف المضاف الى ذى اللام وبنى
اللام عند الجمع لانهما في درجة من التعريف عندهم واما عند
فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انفس ومثله بدل عند
قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحدة مؤنثا او مذكرا
كسجلات جمع تجال ومرفوعات جمع مرفوع وسواها كان جمعا بحسب
الحال احسب الاصل فدخل عرفات فيه ولا يخفى ان تفسيره بما
ذكر سواء كان بحسب العرف او مع عموم الجواز كما يدخل مثل سجلات
يخرج نحو تبين كما لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير المضاف وهو
صفة او معطوف وهو ما على ما صفته لم يخرج في اخرج الثاني عن تقدير

فلا

بجلاف ولا يجمع المؤنث السالم اكثر اربطانا بالقسمين الاولين

قال غير المنصرف بالصفة والفتحة اي اذا خلى كان كذلك قوله فاعلم
هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري
حكم على شخص معين ويراد به الحكم على نوعه في اصله ان الاسماء الستة
حكما كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ
يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان
يؤول ابوك اه بالصفة له اي اشهرت بها وهي كون الاسماء الستة
وفيه ما مر من تنزيه كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله بالواو
رفعا اه لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف
المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول لا خلاف الاصل
وهو التقدير مع المعنى عنه قوله اذ مصغرا ايضا اي ما يصغر منها
وانما قلنا ذلك لان ذولا يصغر قوله موية بالحركات لانه لم يتحرك
عليه ولانه وجوبا يتم وزن لفعل فاعل وحرف العلة للمفعول اعرابا
يجب سكونه ليشابه الحركة قوله مضافة فيه تغير لظن المتن حيث
آخر قوله مضافة عن قوله بالواو اه وذلك اما لانه جعل قوله مضافة

من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبار
محموله على التقديم والتأخير والافعال لا يتقدم على العامل المعنوي
ولذا قد مضى اعلان الجارح تفسير النظم لنكتة كالناية او حسن
الموقع او موافقة الاستوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله
مضافة بجوز ان يكون حالا من محمول الاعراب المصنوع من المقام
او المقدس في نظم الكلام **قول** ولم يكف في هذا الشرح بالمثل للتأني
تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكورة غير معتبرة والقصد
الى بقى الاضافة الى ايا المتكلم فقط في غاية الحفا فاحتج الى التبريح
به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة الكبر ولا عن المثني والمجموع بصيغة
الواحد كذا **القول** لتلك يكون بينهما وبين الاحاد ولان الحروف وان
كانت فروع الحركات في باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات
الا ايضا اقوى لان كل حرف من تلك الحروف محركاتين او اكثر فكلها
ان لم يستند المثني والمجموع مع كونها فرعي للمفرد بالاعراب لا هو
قول لتساويتها المثني في كون معانيها منبئة عن تعدد كالاتي لا

لانهم يفتقر
الذي يفتقر
الذي يفتقر
الذي يفتقر
الذي يفتقر
الذي يفتقر

دون غيره ليظهر لك التعدد خصوصا ذلك مجال الاضافة **قول**
ولو وجود حرف صالح فاستحواض كلفه اجتهاد حرف اجنبت
مع ان اللام في اربعة منها كما انها محبوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة
قيل سني لهنسايهني اذن كالحركات المختلفة للاعراب وكذا لو
في فوك لا ايضا كانت صبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى الصلها
الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في اربعة
الاول والعين والباقيين في حالة الرفع علم العمدة والياء في النصب والجر
علم الفضلة والمضاف مع كونها بدلا من لام الكلمة وعليها وجعل
ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصنف ان الواو
الياء والالف صبدلة من لام الكلمة في اربعة من غيرها والباقيين
لان دليل الاعراب لا يكون في الكلمة مهمي بدلا فيفيد ما لم يفده المبدل
منه كالتاء في يلب يفيد التاء ولا يبقى ذو وفوك عاصم فقيام
البديل مقام المبدل واعتراض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب
سبح الكلمة بعرض التخفيف كما في المثني والمجموع وله ان يقول ان عملي

الذي يفتقر

التثنية والجمع ليستا مصروف المباني بل مصروف المعاني
قوله وهو كلا وليس مبتنى لانه لم يثبت كل في المفرد وجواز رجوع
 الصمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعا كلنا الجنين
 انت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى
 المظهر وجواز ما لته فان التثني لا يبال والفة بدل من الوو ولا يبدل
 له من التثني في المؤنث ولم يبدل التثني من اليه الا في اثنين قال السير
 بدل من التثني لاسماع لاماله ولا يلوون اسمان لا شيئا غير الشذوذ ولا
 ما كان من ذوات اليا **قوله** وكذا كلتا عاوزن فعلى والالف للتأنيث
 جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جئنا بالالف التاليت بعد التاليت
 لان التثني لم يخصص للتاليت فلذا جازتوسيطها بل فيها راجحة منه
 لكونها بدل من اللام ولهذا لم يتفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اختويت
 ها في الوقف ولا يفتلح في التاليت وكذا الالف ولا يفتلح في
 الاعراب جاز الجمع بينهما والحق التاليت كلا مضافا الى مؤنث افصح
 من تجديده وفي قوله فلذا جازتوسيطها رد للمصنف حيث قال الفضا

ولا يلو بدل

المراد

المراد ان التثنية والجمع ليستا مصروف المباني بل مصروف المعاني
 قوله وهو كلا وليس مبتنى لانه لم يثبت كل في المفرد وجواز رجوع
 الصمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعا كلنا الجنين
 انت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى
 المظهر وجواز ما لته فان التثني لا يبال والفة بدل من الوو ولا يبدل
 له من التثني في المؤنث ولم يبدل التثني من اليه الا في اثنين قال السير
 بدل من التثني لاسماع لاماله ولا يلوون اسمان لا شيئا غير الشذوذ ولا
 ما كان من ذوات اليا قوله وكذا كلتا عاوزن فعلى والالف للتأنيث
 جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جئنا بالالف التاليت بعد التاليت
 لان التثني لم يخصص للتاليت فلذا جازتوسيطها بل فيها راجحة منه
 لكونها بدل من اللام ولهذا لم يتفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اختويت
 ها في الوقف ولا يفتلح في التاليت وكذا الالف ولا يفتلح في
 الاعراب جاز الجمع بينهما والحق التاليت كلا مضافا الى مؤنث افصح
 من تجديده وفي قوله فلذا جازتوسيطها رد للمصنف حيث قال الفضا

ليست للتاليت لان تاء التاليت وسطا ويجب ان يكون ما اضيف
 اليه كلا وكلتا متثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما
 لا يجوز تطريق التثني الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمر **قوله** فاذا
 اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة **قوله** واذا اضيف المظهر الذي
 هو الفرع قيل اذ لانه انه اذ كان مضافا الى المضاف لا يعلب كونه
 جاريا على التثني ان يكون معربا فالاول جعله موافقا للتثني وعرف في
 ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المعنى المعرب نحو جئت كلانا واما اذا
 الى المظهر فانه لا يجري على التثني اصلا **قوله** واشتاك قال الشيخ العربي
 وكان عليه ان يذكر ايضا مدرسا وان اذ لم يستعمل مفرد فكان رخص
 انه ثابت في التقدير كانه كان مدرسا ثم ثني لم يكنه مثل ذلك في ثنيلان
 وذلك لان معنى ثنا ولو استعمل طرف الجبل ولبس في الطرف الوا
 معنى التثني كما لم يمكن ان يقال المفرد اشتان اشن اذ ليس في المفرد معنى
 التثني فالشايان طرفا الجبل المتثنى فالثنيتان في مجموع الجبل لا في كل
 واحد طرفا منه **قوله** وهو الوجود ذولا عن لفظه فلا يكون جمعا سلما وجوبا
 الحكاية الفعلية كما لم يدخل عليها ما انك والتثنيين قيل نقرهما كذلك لم يدخل بعد النقل سر قدس كره

المراد ان التثنية والجمع ليستا مصروف المباني بل مصروف المعاني
 قوله وهو كلا وليس مبتنى لانه لم يثبت كل في المفرد وجواز رجوع
 الصمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعا كلنا الجنين
 انت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى
 المظهر وجواز ما لته فان التثني لا يبال والفة بدل من الوو ولا يبدل
 له من التثني في المؤنث ولم يبدل التثني من اليه الا في اثنين قال السير
 بدل من التثني لاسماع لاماله ولا يلوون اسمان لا شيئا غير الشذوذ ولا
 ما كان من ذوات اليا قوله وكذا كلتا عاوزن فعلى والالف للتأنيث
 جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جئنا بالالف التاليت بعد التاليت
 لان التثني لم يخصص للتاليت فلذا جازتوسيطها بل فيها راجحة منه
 لكونها بدل من اللام ولهذا لم يتفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اختويت
 ها في الوقف ولا يفتلح في التاليت وكذا الالف ولا يفتلح في
 الاعراب جاز الجمع بينهما والحق التاليت كلا مضافا الى مؤنث افصح
 من تجديده وفي قوله فلذا جازتوسيطها رد للمصنف حيث قال الفضا

ان يكون مفردة من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها
فلا يكون جمع الموث السالم فيلبي ان يذكر اولات مع جمع الموث
السالم ملحقا به واما ذو وهو جمع سالم فلذا لم يعد من ملحقاته واما
قدم الوعا عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع
قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرحي جعلت الالف علامة
للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف خفته لعله عد التثنية والواو
لنقله وكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المتنى والجمع نحو
وضربوا واتموا وتموا وهو او كما هو **قوله** لانه الصير لم يرفع للتثنية
الجر ولان كل من المتنى والجمع متقدم لا محالة على اعراب واسبق
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المتنى وواو الجمع على
الرفع ولم يتيق حروف اللامين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا
يا، للجر والنصب في التثنية والجمع اولى بهما فقبلت الف المتنى وواو الجمع
في الجريا، فلم يتيق للنصب حرف فاتبع الجردون الرفع لكونهما علامتي
الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفرقوا قال الشيخ الرحي ترك صيغة ما قبل اليا،

في قوله
الواو والياء
في قوله
الواو والياء

في المتنى لبقاء على الحركة الثابتة مع عدم اشتغالها واما الضم
قيل يا، الجمع فقبلت كسرا لاشتغاله قبل اليا، الساكنة وابقيت
واللباس الرفع واخيره وبطلان البقي لو قبلت اليا، بضمة ما قبلها
واذا مع ان يعتبر الحركة اولى من تغير الحرف فانرفع اللباس للجموع
بالتثنية بسبب كسر ما قبل يا، الجمع ان حذف نوناها بالاضافة وكسر
النون في المتنى لكونه تنوين ساكنا في الاصل في تحريك الساكن اذا
اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق حصل الاعتدال في التثنية لخفة
الالف ونقل الكسرة وفي الجمع لنقل الواو وخفة الفتحة واما اليا، بهما
فطارية الاعراب **قوله** الذين اشير الى تقيمه ايها ما سبق اي في ضمن
ما سبق من تقسيم الاختلاف اي اختلاف لفظ او تقدير واما قال
ذلك ليصير تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده
كاتبين ولا يتكفل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري
بيان محل التقسيم لانهما لا قيل **قوله** ولما كان التقديري اقل سطر الخبر
اشار اليه اولاً والا لكان المناسب تأخيره عن اللفظي لان من حق

في قوله

من حق العلامة الظهور **قول** اي في الاسم العربي اشار به الى
ماليت مصدرية كما قيل و وذلك للاحتياج الى جعل في معنى اللام
ان لم يقدر الوقت والارزوم تقدير التعذر او الاستقلال في ال
مثلة ولفوات اللانة من بيان محال الاعراب ولا في قوله
معناه ان م
ما للفظي فيما عداه لبيت بمعنى اللام والالكان الاعراب للفظي
لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستقلال ولا يخفى فساده الله
تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى
الاعراب ولكن ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير وصار صفة مستتر في الفعل
قوله الذي آخره اي في موضع آخر فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف
ولكن ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد **قوله**
الف مقصورة سميت بها لانها ضد المدودة او لانها ممنوعة عن الحركة
مطلقا والقصر النع والاول اولى بدليل مقابلتها للمدودة وعدم اختصار
للغ بالالف لتخففه في ميم غلام **قوله** او محذوفة وهي في حكم الثابت وهذا

لم يعرب ما قبل الالف وكحفا، الالف هذا القسم وظهور مقابلة
مثل ما لا اول وترك الثاني **قوله** كعصا وغلامي خبر محذوف للتبدي
والتقدير هو اي ما تعذر عصا ومثاله وغلامي ومثاله او صفة
مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر اعصا وغلامي وان جعلت
الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا وغلامي من قوله
ما تعذرا او بيان له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من دخول
الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من
الكلام من بيان التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثالث حال مما اضيف
اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى
كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال
من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر ^{الظرف}
لذلك العامل **قوله** فان الالف صامت الف **قوله** كما في الاسم العربي با
لم يعرب كما في المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم
ولو قيل بالحركة لفظا كان اولى ليخرج مثل عصاي فان تعذرا الاعراب

مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاضا لو قصدح بلفظ نحو تمثيل
بتقدير 2 على تقدير الاعراب كان مستدرسا كلافادة الكاف اياه ولو قصد به
كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يخرج ايضا
الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المدرس وكانت بل
يراد المذكورات واخرها لهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها فان اصله
مسلموي قال الفاصل الصندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد
الاعلال متعذر وبعده قبله مستثقل كما في عصا لكن اللوثة
التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من
الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله توجب تقديرها بخلاف
عصا فان تقديرها اعرابه بالحركة وثقله ابدال الحرف لا لا ساكن
وتقدير الحركه قوله فصار للاعراب حالة الرفع تقديرها وذلك
امتناع ان يكون اليه المقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما
جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا من الفتحة لان الزائلي الا
علال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابا

اللفظ

لفظي وتقديري بخلاف فتحه الجمع المؤنث السالم فانها غير ثابتة تقديرا
قوله فان الياء المدغمه ياء باينه على ما سكونه قوله وقد يكون الاعراب
بالحرف تقديريا في الاحوال الثلث وبعضها فيما كان اعرابه بالحرف
ولا في مدة اخرى كما نبهنا بعد هاسوا كان مضافا او لا كما في قوله تعالى
المقبى الصلوة على تقديري ^{قراءة} الضب وانما لم يقل ولا في اخره لئلا يتقضى متقضى
القاعدة بمصطفوا القوم ولعله وانما لم يعده للضف لانه بصدديان
اعراب اللفظي والتقديري والثابت في الاسم في ذاته لا باعتبار عارض
ولان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة لبيت عارضة
ان قلت فلم لم يعد في مع اعرابه ينبغي ان يكون تقديريا في الرفع كما
في مسلمي فلما لم يعد من التقديري بطور قوله واللفظي فيما علاه اجيب عنه
بله جعل داخل في باب غلامي نظرا الى قوله اخواته واللفظي فيه هو
هو قمي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي كالحكي في لغة
الحجاز نحو من زيد ومن سندا ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه
وجوب الاستثقال محله بحركة الحكاية وكذا في المبني الحكي اذا جوز الحكاية

فيه قول واكتفى بتعريفه انا صح لاكتفا به لا خضار العرب عنده
 والمنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما منه علتان اه
 اعلم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا ومثل ما سبق في تعريف
 العرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الذي
 الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه
 الحركات والتنوين بستة الفعل وتحريرات بالفتح وذلك لاستلزامه
 توقف النون على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم الخصار
 العرب فيهما خروج ما اجرب بالحروف مثلا عنهما قوله غير المنصرف
 المنصرف ما خذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف
 به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او
 لانصافه زيادة تمكن ولهذا يقيم له الامكن ولما عرفت مقابلة عن
 تلك الزيادة سمي بغير المنصرف اي اسم معرف جعل ما موصوفه لا
 موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة لئلا يلزم تعريف الخبر وتشكيك
 المتبدل لان غير لا يكتب التعريف عن المضاف اليه وفيه ان المراد

منه في تعريفه انما هو المقصود من التعريف وعدم الخصار
 العرب فيهما خروج ما اجرب بالحروف مثلا عنهما قوله غير المنصرف

بغير

بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لمحايل لا يحظر
 فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر
 انه اسم جنس لا علم جنس لان علم ضروري ولا ضرورة هنا والقول
 بانه خبر قديم بخلاف ايجاف الاسلوب الشائع من تقديم العرف وجعله
 موصوفا والقاعدة المحفوظ ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي
 جعله موصوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال منه علتان فاعل
 الظرف او مبتدئ قدم خبره والحلة صفة فالعلة في اللغة عارض غير طبيعي
 يستدعي حاله غير طبيعية وفي الاصطلاح النحاة لم يستلزم المعنى الموجب
 بل المعنى ما ينبغي ان يختار التكلم عند حصوله امر باناسب وذلك
 من المناسب ليسي بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد ^{حد}
 مجازا لكن كلام المنصرف صريح في الايضاح يدل على ان الاطلاق ^{المراد}
 على كل من التسمع حقيقة وهي ذلك على ان صاحب الفصل ثنى السبب
 في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه
 ولا يخفى ان هذا الوجه جاز في العليتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل

واحد حقيقة عند **قول** واستجماع شرايطها انما قال ذلك لئلا
يبتل مانعة التعريف بنوح ووهند مصرفين بنا على صدق الطرفين
التعريف عليهما وما يدخله اللام او اضيف كالا حرك فاعلم
مصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من
تأثير العلتين اتفا ما يعارضها وقد وجد المعارض فيما ذكرنا في الاولين
فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان دخول
اللام او الاضافة يعارض السببين او احدها لزيادة الاختصاص بها
بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او
التناسب لصدق التعريف عليه في انه مصرف عند لقوله و
يجوز صرفه وبسلمات ايضا على الموث لصدق التعريف عليه مع
انضافه لدخول الكسر والتنوين عليه واجيب عن الاول بما سيجي
في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين ^{الست} مع بعضها
لشرايطها كما قال العلامة من ان هذا التا ليست مختصة للتأنيث ^{لها}
على الجمعية ولا مجال لتقدير التا لان التا الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى

لان

او ان يقول ان تنوين المقابلة غير مجموع منه ولا الكسر العاين ^{المختص}
المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم
قال من تسع مبينة بقوله وهي عدل آه فلا حاجة اذن الى
علتين لكونها مانعتين من الصرف حتى لا يلزم تعريف النبي بما
يساويه والحصر فيها استغرافي قول من علل تسع او من
تسع علل والاول اوفى بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت
اعني قوله موانع الصرف تسع **قوله** اي العلة التسع مجموع ما
في هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك
البيت سقف وجدران قال قد سر في الحاشية اوله موانع
الصرف تسع كلها اجتمعت ثلثا منها فالصرف تنصوب انتهى
هذه الابلية لا ابي سعيد الانباري الخوي وانما لم يذكر اولها حتى
يكون له عنى عن التعريف لان التعريف غير جامع لعدم صدقه على
ما فيه عليه تقوم مقامها الا بصرف من التكليف بان يقال المراد اجتماع
السببين حقيقة او حكما **قوله** لجر المحافظة في ذلك عن التراخي واريح

مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متافرا عن ثبوتها كما سبق وكذا الحال في التركيب **قول** والنون زائدة وفيه مساهلة اذ اعلمه مجموع الالف والنون **قول** منصوب بحال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير النون اعني لان النون لما ذكرت مطلقة اجتج الى تعيين الملاد ويجوز ان يكون حرفا على انه صفة للنون لان اللام للمعد الذهبى زيدت على الحافظة على الوزن بدل عليه بتكبير البواقي او يدل بحذف موصوف اي والنون نون زائدة او حيز مبتدا محذوف اي هي **والجملة معترضة قول** اذ المعنى وينع النون الصرف وذلك لان قوله اه تعدد اللوانع لانه حيز محذوف اي تلك التسع هذه او بدل من تسع اوسيان لها فالعامل هو المنع المهرنوم من المقام من تقديره في نظم الكلام وقيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قول تعام والارض جميعا قبضه **قول** وقوله الف اه الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المتوافقة او ضم حيزه المستتر في زيادة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة **قول** فلو جعل الالف فاعلا اه الصر

كروية ١٢١٦
تتبعها
الاصح
وهي

اللام
تعيين الملاد
الذهبى
زيدت على الحافظة
على الوزن
بدل عليه
بتكبير البواقي
او يدل
بحذف موصوف
اي والنون
نون زائدة
او حيز مبتدا
محذوف اي هي

بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او نفس الزائدة اذ على الاول يفهم زيا وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الا الوضع على الثانية **قول** يعني ان ذكر العلة اه من فسر القريب بالاقرب فلعله الفهم من اللباغزة المعنومة من محل المصدر صاحب اوض الصيغة فان باب التفعيل يجي للتكثير وفيه له اذا كان متعيا يجي لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل والقول بان كل واحد اه الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر

ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بنا عما ذكرناه **قول** وقال بعضهم اثنان لعلة اراد ضم الذر والاشان الحكاية التركيب **قول** اما الحكاية اي النقل من الاسم الى الفعل ففي وزن الفعل مع الوصف **قول** فان اشتاع الوصف **قول** اما الحكاية اي النقل من الاسم الى الفعل ففي وزن الفعل مع الوصف **قول** فان اشتاع الوصف **قول** اما الحكاية اي النقل من الاسم الى الفعل ففي وزن الفعل مع الوصف **قول** فان اشتاع الوصف **قول** اما الحكاية اي النقل من الاسم الى الفعل ففي وزن الفعل مع الوصف **قول** فان اشتاع الوصف

دتهما

ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بنا عما ذكرناه
الحكاية والاشان
الحكاية التركيب
اما الحكاية اي النقل من الاسم الى الفعل ففي وزن الفعل مع الوصف
فان اشتاع الوصف
اما الحكاية اي النقل من الاسم الى الفعل ففي وزن الفعل مع الوصف
فان اشتاع الوصف
اما الحكاية اي النقل من الاسم الى الفعل ففي وزن الفعل مع الوصف
فان اشتاع الوصف

الف التاليت المفصورة وهو كل الف ليست للتاليت زيدت في
 اخر الاسم وجعل ذلك الاسم على سوله كان للحاق كالحق او لا
 لقبعزري لا يفا بالعلمية ينغ من التا، كالف التاليت واما الالف الا
 المدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التاليت لمدودة وان كانت تمتنع من
 اليا ولعل المصنف لم يعتبرها لان مراعات الاصل من درجته في
 الوصف الاصيل وضع الصرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القيا
 يقضه لانه اشبه بالف التاليت من الالف والنون التاليتين
 قوله اشارة الى فصي التاليت يعني ان التاليت اللفظي معتبر وان كان
 مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تاليت الفعل معه فلا يقال جات
 طلحت وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على
 اه وانما قال ذلك لان الحكم الى العلة حقيقة لا الاماينه العلة ورجع
 الصير الى وجود احد الاصلين من العلتين وما يقوم مقامها صرف عن اللساق
 الى الصم قوله ان لا كسر ولا تنوين اما ذلك الكسر مع ان اتقانا ما قد علم بقوله
 غير المضرف بالضم والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا

ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المتن وجمع الموث السالم علمين للموث
 الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم **قول** لان لكل علامة فتحة
 اعلم ان الفرعية لا يختص بفرعية الوقوف بل الوقوف عليه بل يشتملها
 وغيرها كفرعية الرجوع للمراجع وانما لا يثبت فيها ذكر كون الاسم مشتق
 الى غير ذلك لكن لم يعتبر وهو لم يعلم وجهه **قول** فاذا وقع في الاسم
 علتان آه ولم يمنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة فلا
 قومه اذ الفرعية للبيت من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج الى اثباتها
 الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء، لبيت هذا العلة خفي ولم يكف
 واحدة الا اذا قامت مقام الاثنتين فليس العلم ان اصل الاسماء الارب
 واصل الاسم واصل الفعل العمل والبناء فاذا اشابه الاسم الفعل في
 تمام معناه كما في اسم الافعال سي ويعطى علمه واذا اشابه في تركيب
 الحروف الاصيل وفي جز معناه كاسم الفاعل يعطى علمه ولا يثبت
 لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يوجب المضارع بتطقل الاسم و
 واذا اشابه بوجه بعيد كونه مرفوعا فلا يثبت له هذه المشابهة لضعفها

وبيد

الف التاليت المفصورة وهو كل الف ليست للتاليت زيدت في
 اخر الاسم وجعل ذلك الاسم على سوله كان للحاق كالحق او لا
 لقبعزري لا يفا بالعلمية ينغ من التا، كالف التاليت واما الالف الا
 المدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التاليت لمدودة وان كانت تمتنع من
 اليا ولعل المصنف لم يعتبرها لان مراعات الاصل من درجته في
 الوصف الاصيل وضع الصرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القيا
 يقضه لانه اشبه بالف التاليت من الالف والنون التاليتين
 قوله اشارة الى فصي التاليت يعني ان التاليت اللفظي معتبر وان كان
 مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تاليت الفعل معه فلا يقال جات
 طلحت وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على
 اه وانما قال ذلك لان الحكم الى العلة حقيقة لا الاماينه العلة ورجع
 الصير الى وجود احد الاصلين من العلتين وما يقوم مقامها صرف عن اللساق
 الى الصم قوله ان لا كسر ولا تنوين اما ذلك الكسر مع ان اتقانا ما قد علم بقوله
 غير المضرف بالضم والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا

مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل مخلوه من المعنى
الفعلية بل يترع بها علامة الاعراب وهو التنوين لم يبعده الكسرة او
ينزغان معا **قول** فنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين ^{شارة}
الى ذلك ومع التنوين او لا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف لامين
في الايضاح وقال التبع الرمي الى الثاني لعود الكسرة بضرورة عود
التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسرة التنوين لان التنوين
يخذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فادوا
لنص من اول الامر عما انه لم يسقط الا المشابهة الفعل فخصوا صفة
الكسر التي لان الكسر لا يدخل الفعل وقال المصنف لما لم يتبعه لان الكسر
يلزم التنوين يعني ان الذي موضع مدخل التنوين يدخل الكسر فاذا ^{يسبق}
التنوين من غير عوض باقي الكسرة ايضا لانه يلزمه وانما قال من غير عوض
اذ لو بقي التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم يبق الكسر لان وجود
العوض وجود العوض **قول** لان العدل فرع المعدول عنه لان بقا الاسم
على حاله **قول** الوصف فرع الموصوف لتوقف معناه عما يقوم به **قول** لان

تجسس

يقول

يقول آه موقوف له لفظا ولما غلب للمذكر على المؤنث كما في فعاله
في المعنى هكذا قاله وفيه بحث لان الثالث طارعا قائم مصلفا على
عاقلة من حيث مجرد عن التنا والمذكر هو هذا لاذك فانه المشترك
بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استناد من غير تعرض للتذكير
والتاليث **قول** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طارعا
التكثير غالبا بالوضع جديد او بادة موقوف له لفظا وما كان ما
تغريفه كان محمولا لئلا كان التعريف فرع للتكثير معنى **قول** والالف والواو
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف لمضامتهما
بالفي التانيث المدودة في انتفاء التنا وكونها زيدا معا وحذفنا
معا وكان الاولى الحرفين في كل مدة والثانية حرفا شبيهة بحرف العلة
ولا يجوز ان لا بدع من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به
قول لان اصل كل نوع آه يفيد فروعية قسم لا القسم الاخر الذي
في اوله احدى الزوايد الاربع **قول** ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة يرد الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء عن

اصولها ولهذا جاز قصر الحدود في الشعر دون مد المقصود
 الا نادرا وجوز الكوفيين وبعض الصريين العكس للضرورة بشرط
 العلمية **قوله** اي لا يمنع الجواز تقدير ادب الامكان الالام الخاص وهو
 سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب
 الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز اعادة المعنى الاول لوجوب
 الصرف عن الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود
 فلهذا فسر بقوله لا يمنع **قوله** اي جعله في حكم المضرف فان ما
 لا يترتب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاتي
 اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء في
 الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد **قوله**
 فكقوله صبت الصب ريختن اب قال قدس سرني في الحاشية هذه
 البيت مما قالته الفاطمة عم في مرتبة النبي ص واوله ما اذ على من
 هم شتم نربة احمد ان لا يشتم مدى الزمان غواليها وفي
 حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مشية تخفيف الياء المغفرة

نزهة

بر مرده ستايش كردن و كرهستادن يقرب زينت و رتومة ايضا التبة
 حاك المدي عايشه والمعنى فالذي او اي شيء وقع عجا من شتم
 نربة احمد في ان لا يشتم مدى الزمان وامتداده انواع الغالبه
قوله وكقوله اعداه ويجوز الكسر في ال و ح يكون الحجة استينافا
 والفتح و ح يكون مضوبا بنزع الحافض وهو اللام وانما لم يمثل الضرورة
 لظهور امرها **قوله** قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمد بالضرورة
 ماعدا الشعراء ضرورة **قوله** لان رعاية التلشب بين الكلمات امر

المدر الفاء في قطعها من قدس سرني
 اسبغ وقد ركب الطبع صحاح

بهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنا في الشيء ومراني والاصل
 امراني عند من لم تثبت مراني وقال الله والعج ثم قال ليس و
 بان سحبي بموافقة **قوله** للناسب المضرف الذي يليه
 قد يصرف للناسب المضرف الذي يليه لقوله تعام قوا را على
 قراءة التنوين فانه حرف للناسب او اخر الاي كالقواني يعتبر يوا
 ويجا نسها واما اذا فر بالالف فليس بضام استشهد به بجواز
 ان يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعام
 فاقومها بالالف واذا و
 وزوها قالوا امراني
 صحاح

بهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنا في الشيء ومراني والاصل
 امراني عند من لم تثبت مراني وقال الله والعج ثم قال ليس و
 بان سحبي بموافقة **قوله** للناسب المضرف الذي يليه
 قد يصرف للناسب المضرف الذي يليه لقوله تعام قوا را على
 قراءة التنوين فانه حرف للناسب او اخر الاي كالقواني يعتبر يوا
 ويجا نسها واما اذا فر بالالف فليس بضام استشهد به بجواز
 ان يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعام
 فاقومها بالالف واذا و
 وزوها قالوا امراني
 صحاح

الظنونا اعلم ان غير الفيض في نفسه قد يضم اليه احد فيصير مضيا
 فان سلاسله في نفسه فتح غير فيصح واعلا لا حسنة وجعله فيصح
 وكذا يبدا، الخلق حسنة قوله تعا يعيدن والا فاللغة الفاشية يبدا
 روي ان بعض البلغاء قال بكتابة اكتب ما جازان المركب قد جازوا
 بضم الراء في جاز فقال الكاتب ياسيدي يا جاز بالكسر اوضح فاصح
 بما احس به اولا واراد بان التناسب بحسنة قوله مثال لمجوع غير المنصرف
 الذي صرف المنصرف والا لكان المناسب الاكتفاء بسلاسله قوله وما
 يقوم مقامها اللاتيق تقديرا على الحكم لا يربصد ببيان ما ابصمه في حد
 غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة فتصير المجموع اي الجمع الذي
 يجمع على ان ينهي الى وزن يمنع عن جمع التكنين اعلم ان النحاه اختلفوا
 في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السبيين
 لكونه بنهاية جمع التكنين والمصنف ذهب لتكرير الجمعية حقيقة
 او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير
 له في الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذا واما نحو التزاجي والاصل

منه

فيه ضم ما قبل واما نحو هو اوزن لقبيله من قين فنقول عن الجمع واما
 نحو يان وشام وفي المنسوب الى اليمن والشام والالف بينهما عوض
 عن ياء النسبة فهذا الوزن عارض لم يعيد به لانه بسبب احدي
 الى ياء اي النسبة والالف الذي هو يدل عن الاخرى ويا النسبة
 عارضه لا يعيد به في الوزن وكذا انظام بفتح في المنسوب الى تمام يعني تمام الالف في تمام لفظها
 تمامه وهي بله قال الجوهرى انه منسوب الى تمامه لكن حذف
 منه احدي ياء النسبة وانما لم يعيد ياء النسبة عارضه في نحو عواري
 جمع عارية منسوب الى العار لانها ثبتت في واحد صيغ هذا الجمع
 على اعتبار تلك الياء في الواحدة وقيل ان ثانيا مثل يان لانه منسوب
 الى الجز الذي هو الثمن ولا يخفى بعد وقبل منسوب الى ثمانية نسبة
 وهو الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمانية فثمنها فثمنها فثمنها فثمنها فثمنها فثمنها فثمنها فثمنها فثمنها
 المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثاني هو المعدود وليس من غير ياء في الثمان
 الا فاذا الالف التي فيها غير الالف المنسوبة اليه تقدر لكونه بله
 من احدي ياء النسبة وكذا الياء واما سائر الالف فاقصر غير الياء الى
 مفعول شاذ او جمع تقديرا واما نحو اكلب واحمال وان لم يات لها نظير الا
 حاد

نحو يان وشام
 في تمام لفظها
 والالف في تمام لفظها
 والالف في تمام لفظها

نحو يان وشام
 في تمام لفظها
 والالف في تمام لفظها

المجلد من البيل قال الفراء المبرور
 من الالف في تمام لفظها

الاسم الذي يبنى على واحد من حروف
دفع الالف نحو اعرابها وان
الاسم الذي يبنى على واحد من حروف
دفع الالف نحو اعرابها وان
الاسم الذي يبنى على واحد من حروف
دفع الالف نحو اعرابها وان
الاسم الذي يبنى على واحد من حروف
دفع الالف نحو اعرابها وان

فَالْاِعْتِدَالُ فِيهِمَا اِنَّمَا جَعَلْتَهُ وَحَكْمُ جَمْعِ الْقَلْبِ حُكْمُ الْاِحَادِ
بِدَلِيلِ تَصْغِيرِ عَا لَفْظِهِ كَمَا يَصْغُرُ الْاِحَادُ فَضَارًا كَمَا بَقِيَ اِنْ عَا
اَضْرَاةَا وَلَا يَصِحُّ الْاِعْتِدَالُ بِجَيْبِي اَفْعَلُ فِي الْوَاحِدِ حُوْا اُذْ رُجِحَ اِسْمُ مَوْضِعٍ
لِكُوْنِهِ مَقْضُوْلًا عَنِ الْجَمْعِ كَمَا اِنَّ لَهَا جَرَ وَاَنْتَ لَانَّمَا اَعْجَبِيَانِ وَلَا اِنَّ
اَنْتَ يَحْمَلُ يَحْمَلُ فَاَعْلَانِ وَلَا يَأْتِي لَانَّ جَمْعَ شِدَّةٍ عَا غَيْرَ الْقِيَاسِ اَوْ يَجْع
لَا وَاَحَدُهُ بِدَلِيلِ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ الْمُنْسُوْبِ اِلَيْهِ قَالِ الْقَدْسُ سُرٌّ فِي الْحَاكِمِيَّةِ
فَا كَالْبِ جَمْعُ اَكْبَبٍ وَهِيَ جَمْعُ كَلْبٍ وَاَسَاوِرُ جَمْعُ اِسْوَرَةٍ هِيَ جَمْعُ سَوَارٍ
وَاَنَا عِمٌّ جَمْعُ اِنْعَامٍ وَاِنْعَامٌ جَمْعُ نَعْمٍ اَنْتَهَى السَّوَارُ بِاِرَادَةِ دَسْتٍ وَقَدْ يَلْحَقُ
النَّابِ اِسْوَارٌ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قُرْآنِهِ فَاَقُولُ اَلْفِي عَلَيْهِ اِسْوَارَةٌ مِنْ ذَهَبٍ
نَعْمٌ جَارِيَةٌ وَاَكْثَرُ مَا يَقَعُ هَذَا اِسْمًا عَلَى الْاِبِلِ وَاَرَادَ الْجَمْعُ جَمْعَ التَّكْثِيْرِ
فَقَطُّ لَانَّ جَمْعَ الْجَمْعِ وَاَمَّا اِنْ يَرَادُ بِهِ التَّكْثِيْرُ اَوْ الضَّرْبُ اَلْمَخْتَلِفَةُ كَمَا
فِي الصَّرْحِ قَوْلُهُ وَحَكْمًا كَالْجَمْعِ اِهْ لَنَا جَعَلْنَا مَلْحَقًا بِالْقِسْمِ السَّابِقِ لَانَّ شَابِيَهُ
مِنْ وُجُوْهِ ثَلَاثَةٍ اَحَدُهَا اَنْ عَا وَزَنَّهُ وَثَانِيهَا اَنْ جَمْعٌ مِثْلُهُ وَقَدْ اَشَارَ
قَدْسُ سُرٍّ وَثَالِثُهَا اَنْ عَمْتَعٌ مِنَ الْجَمْعِ مَعْنَى اَخْرَجْتَهُ قَوْلُهُ وَالْمُدَّةُ الْمُهْمَلَةُ

المدودة

المدودة منقلبة عن الالف وهي للتأنيث دون الالف التي قبلها
ولما لم يفارق احدهما الاخرى تسمى الى التأنيث تغليظاً قَوْلُهُ فَاَيْضًا
لَيْسَتْ لَارِزْمَةً لِلْكَلِمَةِ اَي لِبِنَائِهَا وَاِنْ اَتَفَقَتْ فِي بَعْضِ الْاَسْمَاءِ
وَلَزِمَتْهَا كِحَارَةٌ وَتِجَارَةٌ قَوْلُهُ فَالْعَدْلُ الْفَاءُ لَتَفْسِيْرِ الْعَدْلِ و
اِخْوَانُهُ اَي بَيَانِ نَفْسِ مَفْهُومِ السَّبَبِ اَوْ شَرْطِ تَأْتِيْرِهِ وَهُوَ فِي
اللُّغَةِ الصَّرْفِ يُقَالُ اِسْمٌ مَعْدُوْلٌ اَي مَصْرُوْفٌ وَعَنْ يَنْبِيْرٍ
قَوْلُهُ مَصْدَرٌ مَبْنِيٌّ لِلْفِعْلِ فِي تَفْسِيْرِهِ بِالْخُرُوجِ لَانَّ مَفْهُومَهُ
اَعْمٌ مِنْ اَنْ يَكُوْنَ مُسْتَنْدًا اِلَى الْاَخْرَاجِ اَوْ لَا وَاِنْ كَانَ التَّبَادُرُ مِنْ
الْخُرُوجِ بِنَفْسِهِ وَاِنَّمَا يَضُرُّ الْمَضْفُ مَصْدَرُ الْمَعْلُوْمِ لَانَّهُ لَا يَدُلُّ
عَا مَا هُوَ سَبَبٌ لِلنَّعْيِ الْاِسْمِ لَانَّ الْاِسْمَ السَّبَبَ مَا قَامَ بِالْاِسْمِ اِذَا
بِهِ يَتَحَقَّقُ الضَّرْعِيَّةُ وَهُوَ هُنَا الْمَعْدُوْلَةُ لَمَا قَامَ بِالتَّكْمَلِ قَوْلُهُ اَي
خُرُوجِ الْاِسْمِ اَي خُرُوجِ مَادِنَتِهِ اِذَا لَا يَتَصَوَّرُ الْخُرُوجُ الْكُلَّ عَنِ
عَنْ صِيغَتِهِ كَاَنَّهُ اَرَادَ بِهَا مَا يَشْمَلُ صُوْرَتَهُ الْحَمِيَّةَ اَيْضًا فَانْ خُرُوجُ الْحَرْفِ
حَرْفٌ مَعِيْنًا مِنَ الْحَرْفِ لَيْسَ خُرُوجًا عَنِ صُوْرَتِهِ الْحَقِيْقَةِ اِذَا لَمْ يَخْلُ

الاول

الكلام فيها نعم لما دخل في صورته الحكيم لان اللام ينزله الجز
 مدخولها ولهذا لا يجوز الفصل بينهما وبين متعلقها ومع هذا يبقى الاشكال
 لا يضاف متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة فلهذا
 تغير التفسير بانه خروج عما هو خفة من الصبغة او استلزام
 كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا
 عن حمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير
 اذ ليس يبقى مدخل في صورته الحكيم جواز الفصل بينهما ^{مدخول}
 بالحروف الزائدة ويمكن ان يقام ذلك الخروج غير تام لان المقد
 في حكم المفوظ قول فخرجت عنه المفردات القاسية كالمقام قيل
 لم يدخل في الخروج لانها خرجت لا خارجة وفي دخول المعدولات
ح تأمل واما المفردات النادرة كالمجموع والمصغرات والمسنيات
 بالشارة واما القلب كما ليس في يائس فليل ان ليس خارجا عن صورته
 اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري
 واما نحو فخذ ومنق بسكون العين فليل انه لم يخرج خروجاتها

او يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعمالها على الصيغة
 الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج
 الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياس قول بل انما جمع الفوس
 والناسب ابتدا على اقوس وايضا ولهذا ايضا فان اليهما يقال
 جمعها ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب للنسب اليهما قول واعلم
 ان العلم قطعا اه كان وجهه الى نظر الحاجة في تبصرهم او لا الى الاعمال
 الكلة وبنائها فاذا نظر الى اعراب ثلاث واخوانه ووجدوا اعراب
اعراب صنع الصرف ولما علموا بالتبع ان صنع الصرف الا بغير عشرين
بهم حقيقة واحكاما فلتواعن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة
وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطرر الى اعتبار
فرعية اخرى ولم يصلح للاظر العدل فاعتبروه ثم فلتواعن حال
الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الاقتضا
العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني هو العدل
الحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول

الاعراب 2

هو العدل التقديري اي المنسوب الى ما هو المقدر ليس ثابتا
في الخارج قوله فانقسام العدل الى الحقيقي والتقديري هو المشهور
ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل
بعض الامثلة ثابت بغیر منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد
منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصد اثبات المنفع
محملا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثبت ثلاثة ثلاثين
ثبت ان ثلاث فرعهم وليس فرعيتة كذلك الاصل لا باعتبار العدد
عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يعبر
قوله الآتي فلا دليل عليه الامنع قلنا اراد به ان اللبيل المؤثر المثلث
اولا للعدل في نظر النجاة واعتبارهم ليس الامنع الصرف او ضرورة
مثله واما ثبوت العدل في الاضرة فيه كما سيجي بنا عرض قوله فعلى
هذا قوله تحقيقا او وصف بحال المتعلق واما على المشهور فغناه خروج
تحقيق اوض وجا محققا كرجل سو يعني رجل مسي فيكون وصفه بالتحقيق
وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقليدا قول كثلث ومثلث صفة بعد صفة

خروج

خروج او خبر محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث ومثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى تكميلا او متوافقا للدال والمدلول هذا حصر
مقال الشيخ الرحي وهو ان الدليل على ذلك اننا وجدنا ثلاث وثلاثة
بمعنى واحد وفالتمهات تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكررا نحو قوله
الكتاب جزء اجزاء فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا
بالاستقراء والحاق للفرد التنازع فيه بالاعم للاغلب فلما وجد
ثلاث غير مكررا لفظا حكم بان اصله لفظ مكررا ولم يأت لفظ مكررا
بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقل انه اصله قوله الى رابع اراد ان ياتي
تعيين الحد والافلا اظهر الواو بدل قوله وفي ورابها الى عشار و
خلاف والصواب مجيئه اقال الشيخ الرحي فقال حوا في قول كبر
والبرد والكويين يقلسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس و
سداس وسدس والسماع مقصود بل يستعمل على وزن فعال من واحد
الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثمان والتساعي

قوله والسبب الى قوله العدل والوصف عند سبويه وذهب
 جماعة الى ان السبب تكرار العدل لان عدل فيه عن صيغة الى صيغة
 وعن تكرار الى غير مكره او اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية
 العريضة التي كانت في ثلاثة ثلاثة قوله لان ثلاثة من اسماء العدد
 وهي موضوعة للوحدات لا بما له الوحدات حتى يكون اوصافا لمجرد
 الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المجازي لثلاثة
 ثلاثة لما وضع ثلاث وصلت له صارت الوصفية اصلية بالقياس
 الى وضعها والقائل ان يمنع كون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا
 في معنى الوصفية قوله واخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر ان
 اخرون واواخر واخرى واخريان واخريات واخره قوله افضل افضلان
 وافضلون وافاضل وفاضل وفضلي وفضليان وفضليات وفضل قوله لان
 معناه في الاصل اشد تاخر اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى
 غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور او لا كما يقول جابر ويد
 رجل اخر لاحد اخر وامرأة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل

اشارة

الخ ان قلت ان اريد ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا تم القياس
 وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه
 نقل الى معنى للاعتبار قلنا نختار الاول ويقول ما ذكره الشيخ
 الرضي من القياس في اخر يجب اصل الاستعمال باحد الوجوه الثلاثة
 لكن عدل عما كان اصله بحسب الاصل لتقريبه عن معنى الزيادة
 اي مستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى
 الوضع والوضع لا يقتضي واحد بعينه من الثلاثة بل يقتضي
 واحدا منها لا بعينه لا يدعي العدول عن لازم بخصوصه واخر
 ح الى التغيير التفسير بما ذكرناه ليظهر صدق التعريف عليه على
 جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عنه اللاتويده لزوم
 المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتاليثاً كما هو
 شأن المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والعدول
 عنه تكثيراً وتثنية وجمعاً وواجب عنه يجوز عدول الاسم لفظاً
 وتثنية وجمعاً ومعنى كافي نحو اذا اردت به سحر اعيننا وهو سحر ليلتك

فانه معدول عن ^{اللفظ} لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق
واريد به فرد معين من افرادة فلا بد من لفظ العهد سواء صا
بالغلبة على نحو النجم او لا نحو فغصى فرعون الرسول واما معنى
واما معنى فلان لو كان معنى اللام محفوظا لبي تضمنه معنى لفظ
مع انه معرب وغير المنصرف في المشهور وذلك بالعدل و
العلمية المقدرة كما سر حالة الرفع عند بني تميم فانه معدول عن
اللامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي
المضب والجر مبني عندهم وكضحي اذا اردت به ضحي فوصفك عند
الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباحا ومساء معيان كما
وسمع مع انهما مبصر فان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر
مع من يؤيده شيوع يوافق المعدول والمعدول عنه في التعريف
والتكثير لكن ينبوا عنه لزوم المطابقة للوصوف فان الاستعمل
عن لا يستعمل ايضا بوصف واعدول لظواهر الشئ والمجموع عن
الظ الواحد والمذكر لا يخلو عن بعد وعما هذا يتحقق العدل في جميع التصانيف

اللام

الى اخر لان يقدر من لا يوجب العدل عن تفسير المضما لما ذكرناه
وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصانيف لان اللام ^{خلا}
في صورته الحكيمة وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في
اخر جمع اخرى لعدم احتياج اخرى واخر اليه وعدم منع الحرف
في ابواب قوله لا يها يوجب اه الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل
في اجمع واخوانه فالاول ان يقر المضاف اليه لا يحذف لا اذا
جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله واضافته اخرى مثلها
في المضاف اليه سواء كان المضاف اليه الثاني اعم من الاول او لا
لعم يشترط ان يكون تابعا للاول وكذا قال الشيخ الرضي بدل تلك
العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله
تعم الاغلا له او بدا هته قوله وقياس فعلا ان فعل ان كانت
صفة عليه اكثر من واحد واعتراض عليه ان فعلا انما يجمع على فعل اذا كان
مذكرا مجموعا على فعل ايضا وجمع مجموع على اجمعين لا على اجمع قوله وان كان
اسما ان يجمع على فعال بالتكسير او فعلا وان بالتصريح وعليه ابو علي

ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما كان اجمع ايضا كذلك مجعده على
 اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا او العلم وله ان يقول انه علم
جنس والاصفة الاصلية قول وان صارت بالغلبة في باب التا
 اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو كان الصفة فاما ان يكون
 من باب اجمع جمع او من باب الافضل فان كان الاول لم يصرح جمع اجمع على
 اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كونه باعتبار معناه الاسمي
 كما سوس وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنث
 جمعي كعصلي واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل
 فيصح ان يجمع اجمع على اجمعون نظرا الى الاصل فعنى قراءة الكتاب اجمع
 انه اتم جمعا قرابي من كل شي ثم جنس عن معنى الزيادة فعلم عن لوازم اسم
 التفضيل فهو كآخر فساد في حكم آخر لفظا ومعنى فيصح ان يكون مؤنثا
جمعا كجم كما يصح حسنا، وخشنا وخشنا يجمع انهما في حكم اجمع معنى
 وفيه بحث لانه قد صار اسما كاصح به المصنف فلا يكون في حكم اجمع معناه
 وما ذكرنا من المجموع الشاذة لبيت مخجزة ما هو القياس لا يرد عدم الفرق

انها

بلنهما وبين جمع واخوانته فانهما مخجزة ما هو القياس قول وما ذكرناه
 من تفسير معنى الخروج عن صفة الاصلية وتنبية بالامثلة لا يرد للمجموع
 الشاذة اي لا يتقص بها قول ولو اعتبر جمعهما يعني ان افوسا وابليا
 يعني اقواس وابليا لم يصر نسبة الشذوذ واليهما اذ نسبة الشذوذ
 اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة اجمع المجموع او
 من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا يسيل الى الاول
 اذ الجمع ليس الا مفعولا للواحد ابتداء، ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة
 ليلزم من مخالفتها الشذوذ وقول وتقدير كقول الشيخ الرضي ما حاصله
 راجع الى قول ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم واما الاول فلا عدل
 مفردا كان او جمعا كقوله وعرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا
 اذ يجمع وان كان صفة مبالغة فاعل فاما ان لا يتقص بالنداء كقوله في صالحة
 خانق اي ذاهب في الارض فلا عدل فيه واما ان يتخص به نحو يا سق وهو في
 المذكر كفعال في المؤنث نحو يا ساق ففيه ما العدل عند الحاجة حتى لو سمي
 بها مذكر لا منع صفتها وليس كوابان الاصل فيهما صادقتها لما لمبا لغته في عدم

في قوله
 في قوله
 في قوله

كم يوجد في اسميه محققين منهم من غيرهم في استقامته في استعمال معدول
 الاخصاص بسباب وفيه صنع ادلا ذليل على ان الناقص في الاستعمال معدول
 عن الشايخ واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلية
 ففيه العدل عن الفاعل الا اذا ثبت استعماله مضافا كآود الى قبيلة
 واما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين واضطر سراح
 الى تقدير العدل فيه كقائم لانه ثبت قائم وعدم قيم قبل العلية
 وهو معدول عن قائم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان
 قلت فليغني عما هذا صرف عمر ووزف لكون زعفر عمر قبل العلية جمع علم
 ونفر قبل العلية يعني السيد قلنا لما سمعنا به غير مضمين حكما بانها
 معدولان عن فاعل ولم يحكم بانها معدولان عن فعل الجنبى
 انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سر من ان المعدول عنه في العدل
 التقديرى غير ثابت قلنا قوله هذا لما يصح اذا كان المعدول اسم جنس
 وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علم والظان للمعدول
 عنه هو هذا قوله فان لم اعتبر العدل كان عم بعض الخاء قوله فاعتبر فيهما
 العدل لتحصيل سبب البناء اي لينضم الى مناسبتها النزال وزنا مناسبتها

العدل

وهو اول

له عدلا لتحصيل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب
 البناء والا لبنى كلام وسحاب وانا عنونيها ليحصل الكسر اللزوم
 بسبب البناء اذكر الراء مصدر للامالة المطلوبة المستحقة اولان
 الراء يقبل لكونه حرفا مكسورا والثقل ليستند عي الخفة والبناء اخف
 من الاعراب قوله ولهذا ذكر باب قطام اه فكانه ذكر استطراد
 فيه اشارة الى ان تعدل بالعدل في غير المضرف قد يكون للحمل على اخواته
قوله فلا يكون محمض فيه وهو غير المضرف الوصف الى اللائق تفسيره
 كخاء قوله وهو كون الاسم دالا لفره به لا بالدلالة لانه هو انب سنع
 الراض قوله عاصفات ذات صبر لم يتعين الا ببعض الصفات
 التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة من صفات
 معينه الى ذوات معينة لا يدل على ذات مبهم بل يدل على تلك
 الذوات المعينة فان الفياض المأخوذ من الفص الذي هو كسر المايدل
 عاما كثيرة لا على ذات حالتها الكثرة الماهية فانه بعد وكذا ذلك
 المصغر يدل على ذات معينة منصفة بالخضارة مع انه وصف مثلا

فقط

وهو

العدل

اذ يميز مصغرا و مرجع داسر بدل على دور متصفة بالخفارة مع
انه وصف ولهذا كان غير مصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي
في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فلا يولى
ان يقيم كون الاسم الالاميا ذالت صهمة لم يتعين الا ببعض الصقات
المأخوذة معها او بما ليس اليه ذلك لبعض ان قلت اذا كان وصفا يجوز
يصح صنع طر بالعلمية والتاليف التاليف قلنا هذا من باب توهمهم
حيث لم يفرقوا بين المصغر والكبر **قوله** سوله كانت هذا الدلالة القنينة
على التعميم قوله وشرط **قوله** الا العرض كعرضية فانه في معرض الزوال
فكانه لم يثبت والسبب الراجع الاصل هو ههنا المصرف الا اذا كان
راسخا قال الشيخ الرضي لم يقيم لي الى الان دليل فاطع عا عدم اعتبار الو
المعرض والاستدلال بالانضراف اربع مدخول مجواز ان يكون
انضرافه لا نقفا الشرط ووزن الفعل لقبوله التاء وما يقال ان التاء
في اربع ليس طارئة على الاربع كما هي طارئة على عمل لان اربعة للمذكر
واربع للمؤنث والمذكر في المرتبة على المؤنث ليس لشيء لانه اذا جاز ان

المصغرة

من

مقدم

لا يقيد

لا يقيد وبالوزن للاصلي في عمل ونسب عرض تاء الخرج عن
الوزن فكيف يعيدها لوزن العارض في اربع مع كونه خارجا عن
شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشي ما قبل
من ان المانع قبول التاء التاليف بالتذكير لان قولك اربعة رجال
او زيدين باعتبار الجماعة اشهى والتذكير مضموم من اختصاص
الجماعة الذكور ويؤيده ما قاله القلاب التاء ها في الوقف وعدم
انضراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المصنف التاء وهي الدلالة
قياسا والتاء في اربعة ليست لذلك **قوله** شرط ان يكون الاولى
ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كحاتم وكانه
ترك لانه فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا
لنفرع الدلالات الثلث المعبرة في باب الافادة والاستفادة
وعليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما بني عليه شيئا واذا كان الوضع
اصلا والدلالة فرعاً صح نسبة الدلالة اليه بقي توهم ان اشتماله الاصل
على الفرع على الاصل كما اشتماله الظرف على المظروف ذلك ان يقدر مضافا

والتقدير وفي زمان الاصل في الزمان الاصل فلا يفتر
 الفاء التفريع قول ومعنى الغلبة اي معنى الغلبة الاسمية تفريع
 دال على المعنى الوضعي ببعض افراده الخ او معنى الغلبة مطلقا اضفا
 الدال على معنى بعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبته
 اسمية على الوضعية تمت وطبعا والمعنى الوضعي فاذا لم يضر اللفظ
 الدال على المعنى الوضعي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا
 لعدم صحة اجزائه على ذلك الفرد وهو ظا ولا غلبة لا اعتباره في
 المفهوم قال السيد قدس سره ظا كلام المصنف يقتضي عدم الا
 شتر ا لعدم تقييد الجنة والتقييد بالصفة وفيه ان الحمل على الا
 طلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود ما دسياه بزرك وارقم
 ما ربه وقالوا ان ادم اسم للقبيلة من الجدي لما فيه من الدهم
 فالاولى ان يقال انه يضر ويتعين الذات ولا يدخل في ذلك
 لتقيدها بالصفة قوله فلذلك الفاء للنجية فبدل على ترتيب العلم
 واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يعني احدهما عن الاخر وذلك

الترتيب

اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الاخر
 لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجهد الك
 ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه منصرا فاعلى مجموع الا
 صلين ويجازي رد كل فرع الى اصيله على ذهن المشكك واما قوله مضعف
 فهو عطف على صرف من غير اشكال قوله حرف نسب الى الكلام
 صفة تجسبه وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود من الضرف
قوله منع اصغي ما برزرك قوله اشتقاقه من الجد الجد محكم تافان
قوله للطارق او هو الشغراق وهو طائر واخصه خياطة قليل
 حمه يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل ونام مرغبي كه اور بالغال
 بياوراند قوله لا اشتقاقه من الخال خال نقطة سياه كه بر اندام و نشان
 خيلان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال واما الاول فظ انه لم يثبت
 واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا الواعظ قوله
 من غير ملاحظة حيث وقوة وحال وان كانت في نفسها متصفة بتلك
 الاكوصاف قوله التانيث بالتا هي تارة في اصل الاسم مقبوح قوله

١٥

ينقلب في القلب الوقفها فتا، اخت لبيت للتأنيث لا تنافي بين
الاخرين فظعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها
المؤنث كانت كهذه قال السيد قدس سره محتمل مصروفه على ما
ما ذكره العلامة في عرفات لانها مصروفة عنده لان التاء الملقوظ فيها
ليست محضة للتأنيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء
اخرى معها اذ لو لم يحذف في كلامهم تقدير تاء مع التاء الملقوظ وان
تكن محضة قول فانه لا يشترط له لزوم الف قول ليصير التأنيث
لا زما اي بعد ما يمكن لا رضالان التاء في اصل وضعها للفرق بين اللذك
والمؤنث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسماء كانت تلك الكلمة او
صفة كحارة حسنة وقد يجيء بخلاف اصله وح يكون لازمة للكلمة
كجدة لكن لم يعتبر واهذا اللزوم قول لان الاعلام محفوظة عن الصرف
تقدير الامكان انما قيد بقدر الامكان لان الصرف قد يكون فيها جردة
او ما في حكمها كما في الترجيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر للمهرب
عن النقل مما هو كثير الوقوع وكلف الاعلام التي ليست من الكلمة العزبة

ص بما تصرف العرب منها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف كما قالوا
وجبريل جبريل وجبريل وجبريل وذلك للتبنيح تكلم بها لعدم ^{وجودها}
على اوسان كلام الحقيقة وترييب حر ومما المناسبة ولك ان تقول
ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالا انضم باليس من اوضاعهم
ولذا قالوا اعجمي قاليت به ما شئت فكانها لبيت اعلا منا فالمد
بالاعلام الاعلام التي هي من كلامهم قول والتأنيث المعنوي اي ما يكون
ناذرة مقدرة فلا محال لتقدير الالف لزومها في اللفظة قول اي كما
للتأنيث اللفظي بالتاء قبل لان المقد اضعف من الظو وشرط الضبط
العلمية قول شرط الوجوب مع الصرف مستلزم له قول او قلت او قلت
اي بالفعل اذ، فذا كهذه مع انضمامك الاوسط عجب الا وصل
ليخرج الكلمة بنقل واحد الامور الثلاثة ان قلت هذا النقل يوجب تختم
تأثير الكلمة كل العلمية والتأنيث وتختم تأثير كليهما فلم جعل الضم
موجبا تختم تأثير التأنيث قلت لان الكلام مسبوقة لبيان
شرط التأنيث اولان المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويا ^{دون}

تأنيث

تأنيث

العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلزم البيان الذي ذكره قد سر
في الحاشية **قوله** علمين لبلد بين اشار بقوله لبلد بين الى وجه ثابت
العلمين اعلم ان اسما الاماكن قد يلزم تاليتها باعتبار البلدة مثلا
يتمتع صرفها وقد يلزم تذكر هبتها وبلد المكان مثلا فيصرف
وقد يعتبر كل منهما مجارا الوجهان اذا عرفت هذا فقول ان كان
لا يستعمل الى معلوما فذلك وان لم يكن معلوما فذلك في الوجهان
وكذا اسما القابل في تاولها بالقبيلة **والحي قول** متمتع صرفها او
تمتع كل منهما من الصرف والاول وفق بقوله يجوز **قوله** بشرط الزيادة
هنا شرط تركها احدها ان لا ذلك المونت مذكرا يجب للاصل
فالمونت الذي كان منقولا عن مذكرا اذا سمي به مذكرا صرفا وكذا حايض
فانه في الاصل المذكور وهو النخص لان الاصل في الصفات ان يكون مجرد
من التا صيغة المذكور وتايتها ان لا يكون ثابتة محتاجا الى تاوليل
غير لازم كرجال فان ثابتة بتاويل الجماعة وهو غير لازم نحو استاويله
بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجسدي في الذكر

يكون

العلمية

ثم ان الاتساوي الاستعمال له مذكرا او مؤنثا يساوي الصرف
وصنعه وان غلب استعمال مؤنثا جميع الصرف واجمع وان لم يستعمل
الا مؤنثا منع الصرف واجب السير في اشتراط الاولين ان التاويل
المذكور في الاول بتسمية طارئة وفي الثاني بعارض تاوليل لازم
وقد زال بالعلمية باطراد ما عرض فلم يسبق التاليت والسير في الا
شترط الاول التاليت ان الحكم الغالب ومعادكنا يظهر وجه ترك التاوليل
لان الحرف الرابع فيما هو عا ربعة احرف وكذا القياس فيما هو عا
ثلاثة احرف وبالجملة الحرف الاخير الزائد على الثلاثة معا مد التاليت
لان موضع التاليت في كلام فوق الثلاثة وشبهه ان كانت بمعنى الجماعة في زود
اللام واصلا بتي وان كانت بمعنى وسط الحوض في زودة واصلا
توب اي التعريف يجوز ايضا ان يقيد المضاف اي تعريف
المعرفة ويعتبر الحاشية اي المعرفة من حيث انها معرفة ما ان
يكون قيل لم شرط علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان
قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التاليت بشرط

شأنه

خمس

بالتالي

١٢١

العملية علمية ما فيه التاليت قلنا هناك لام ابدال من المضار
اليه وليس هنا لام ان قلت لم يات باللام هنا حتى يكون
اخضر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت ويلزم التكرار في اشتراط
العجبة قلنا لا لزيادة قوله في العجبة بان حاصله في ضمن
اللاظهر ان يقال حاصله فيه حصول الصفة في موصوفها ولا
يخفى ان التعريف الذي شرط تاليت العملية لا يتحقق له الا تحقق
العملية بخلاف البواق فان تحققها معان لتحقق العملية يجعل
غير المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف فلم يسبق الا التعريف
العلمي هذا مبني على ان السبب الاضري اجمع واخوانه الصفة لا
صلية او العملية لان التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة
كما ذهب اليه جميع وانما جعل العرفة سببا قيل فعلى هذا جرى
في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز الى
بارادة العام الى الخاص وفيه ان يكون تاليت التعريف مشروطا بحقق
في ضمن العملية او ببوتته في العلم ارجح الى المؤثر هو العملية وانا للاختلاف

يكون

يكون

يكون

في التفسير

في التعريف فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح العيز لان فرعيت
التعريف للتكبير اظهر لان الفرعية مقابل التكبير والتعريف مذكرة
في مقابله التكبير لا العلمية وهي كون اللفظ ماضيا وضعه غير العرب
لا غير كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم سمي واحد
رواه القراء سمي به نافع رواه عيسى وانا جعلت شرطه تحقق
الاشراط ما قاله الشيخ الرحي وهو ان العجبة في الاصطلاح يقتضي ان لا ينصرف
فيها انصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان ينصرف
فيها انصرف كلامهم فاذا وقعت فيه او لامع العملية وهي من
اللام والاضافة فامتنعها معها جاز ان يتنع معها تا بعافها
ايضا اعني التنوين رعاية نحو العجبة حين امكنت فيقي الكسر والتنوين
على ما هو عادة وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه
وقوعه فيه لما قرى الطاربي يزيل حكم المطرد عليه فتقيل الاعراب
وباء النسبة وتخفف ما يستعمل فيه محذوف بعض الحروف وقلب
بعضها نحو جرجان واذ سيجان في كركان واد سماكان واما اذ لم يقع

الاغمي في كلام العرب او لامع العلية قيل اللام والاضافة انما لامع
فقل التنوير ايضا مع الكسر كما نقل سائر النضفات وتترك الا
وسط ذهب سيوييه واكثر الخان الى ان الثاني ^{الشرط} الزيادة على الثلاثة
ولا اعتبار لترك الاوسط لان الثاني خفيف ووضع كلام الجمع على الطول
فكان التثني ليس منه وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري
الى ان نوحا كهند وكانه فاس العجم على الثالث المعوي او غرة تختم
منع ما وجوس ولا يخفى ان فاعلا بايد كماه الشارح قدس سره قال الشيخ الري
ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع محو لو ط غير منصرف في شئ من
كلامهم لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية نحو شتر نحو
زان يقال امتناع صريحا لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا
مذكرا ولا يرجع اليه ضمير الموث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلمك
اسم الى نوح النبي على ان اسلم لان عرضة النبي على ما هو الحق
عنده ما وقع عليه النزاع من نوح وشتر وتقدم انضراف نوح على
امتناع صرف شتر ولان انضراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني

الفضل

عدم
المفضل دون انضراف شتر ولان انضراف نوح جلي محالا ينبغي
ان يناع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذا المشابهة
الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان
يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السبب ليطهر تفسير
الصير في قوله شرطها ذكره قدس سره صيغة متعنى الجمع متعنى
مصدر ميمي امضاف الى الفاعل اي صيغة يتعنى بها مجموع التكسير
بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكثير فلا يرد النقص
برجال بناء على انه بخصوصية غير قابلة للتكثير فان وزن فعال قابل للتكثير
ولذا يجمع حمار على حمر ^{تبدل} وبعد الالف حرفان اولهما مكسورة او ثلثة
اولهما مكسورة فلا يرد النقص بجاري وكلمات لانها جمعت في
بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تليل للعلل الاستفادة
من قوله لهذا ليكون صيغة الخ فتصير لازمة فيصح ان يرفع اصلا
هو الصرف بغيرها الباء للملايسة والعيز يعنى النفي والمعنى يلاها
وبل لا بها كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال لا انك

١٤

كنت باغراض المال وهو جبراض لشرط او صفة لقوله صيغة منقلبة
عن تا، الثالث الخ فغلي الاول يكون قوله بغيرها مقيد للحالة الوقف
وعا الثاني يكون مقيدا لجلده جمع فارهه لافارة كما قيل فاعلا
اذا كان صفة لا يجمع على فواعل وقال قدس سره في الحاشية الفارة الحاذق
ويقال للبغل والحمار فارة بين الفريسة ويقال للفرس جواد الحاذق
جرد ذريك ويقال للفرس رابع ايضا لانها لو كانت مع تا
اه ان قيل التاء غير لازمة وينبغي ان لا يعتبر الوزن بها اجيب بانها واد
كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء
في وزن فعالة ايضا موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت ووزن
وفيه نظرا لان التاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمضروب كما
في جمع اشعتى لانها بد من بدل النسبة بخلاف ما اذا كان لا على كواب
في جمع جوب وايضا عدم الاستعمال بد تا لا يقتضى الوضع مع التاء
ولا حاجة الى الخراج نحو صايني بزيادة ولا بيا، النسبة كما قيل مع
انه لو زيد يخرج نحو كراهي مع انه غير مضرف فانه مفرد محض لا يصح

الامعاملة المفرد معه بخلاف فزانة فانه جمع محض لا يصح الامعاملة
الجمع معه الجمع ضميرين وفزان هو معرب او اما فزانة
فمضرف قيل ليست اما التفصيل لعدم التعدد ولا الاستيفان سمو
كلام آخر الا ان يقال الاستيفان لعدم سبق الاجمال واعمال الفعل
فمضرفة لان المضرف صار اسما مجوزا اعتبار انسية او ان اللام
مخوف فزانة وان اللام اللفظ وهذا هو الظاهر لا يتم فعلى هذا يكون غير
مضرف بالعلية والتايلث فكيف يصح تنوينه لان القول لا تنوين
للمناسبة ومشكلة المسمى مع انه يجوز ان يكون مضافا
اه ليس مضافا باعني لان المصنوب به لا يخرج او قلما يخرج عن مدح او ذم
او ترجم ولا يستقيم ههنا شي من هذه المعاني بل هو مضاف
على انه حال من المستتر في غير المضرف ويجوز ان يتقدم معوم ما يخفف
اليه غير اذا كان المعنى التفي فانه في قوة لا و جاز فيه ما جاز في
لا من تقديم معوم المدح والزيادة لا فيما عطف على المدح لتأكيد
التفي ولا يخفى ما فيه من ابهام ان اعتناع صرفه مخصوص بحال العلية

وليس كذلك لا امتناع صرفه حال التكرير ايضا وفي بعض النسخ
علم بالرفع عما انه جاز محذوف وينبغي ان يكون المحل اعرافية
حالية ليحلوا الكلام عن ذلك الابهام بل للجمية الاصلية والجمية
ان كانت صافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار
العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال بالجمية
غير صافية نحو امر تسمية اشخاص برجال ولم يأت بمتى لان نوع
ابهام صافية للعلمية لانها بمعنى الجمعية كما ان الابهام الثاني للعلمية
لازم بمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شايبة من معنى الجمعية
في العلم كما يجوز ان يبقى شايبة من المعنى الوصفي فيه كما ان اسمي
شخص واحمر بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الصبع هي الاتني و
الصبعان هو الذكر والجمع صباعين كسر حال وسرا حين انتهى قال
في الصراح حضاجر كفتار وضع كفتار صبعان بالكسر كفتار
صبعانه ماده وهذا يوافق الصراح فعلى اندفع السنوال والا
لكان بعد التكرير مضافا الملازمة ممنوعة نحو ان يكون مثل امر عمدا اذا

نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علم الصبع انه علم
جنس شامل للصبع لا الجنس هو الصبع انتهى هذه التاويل بناء على
تسليم تاليف الصبع وقد عرفت ما فيه لئلا يتوهم ان الجمية
كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة وهو الاكثر في موارد
الاستعمال او مذهب الاكثر الخي جاز محذوف حمل على موازنه
لانه وحيل والجمع على الجائز وانما الصبع من الصبغ اجز المعرب
مخففا حملا على موازنه من افعال لان جميع ما يوانه ليس ممنوعا من الصرف
كاكلم والجر لكن من قبيل حكم الهمزة عن انه لم يجد المحل على الواو
من الاسباب وقد يعتد بانه سبب على سبيل الاحتمال
لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم هو لا ان يقولوا الجمع وما اشبه
الجمع وقد قال بعضهم بذلك تقديرا اي قدس سره تقديره فكان سمي آه
هذه عبارة السيد قدس سره انما اذ كانه لان السراولة لم يجرى بغيره قطعة
من السراويل بل يجرى قطعة الحرفة يكون مفردا مفردا وانما لم
يجعل جمعا لهذا المعنى الثاني حتى يكون الفرض متحققا لان السراويل مختص

بالاذا لانه فلا يصح ان يكون السراولة بعد العوض بدله ولقال ان
يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجدل ولم يلاحظ
فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الا
قطاع لا من اقطاع اذ ان قيل نقل الجمع الى الواحد الى الجمع في الا
جناس من مجيى نعم جازي لا يشترط كذا ان اجيب بان ذلك
في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان الفرق اذا اشتمل على الاقطاع جازي
اطلاقا سم تلك الاقطاع عليه كما يقرب شراد م جمع شرادمة وهي
القطعة وويله ان ذلك من باب الجزاء الجمع على الواحد لا من باب
اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجزاء صح الاطلاق
فاذا صرف فلا اشكال لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغزيا
كان لفظ اذا كان في الاول واقعا وقوعه وفي الثاني واقعا وقوعه ان
للمشكلة فلا اشكال بالنقص به الا لا يخفى ان في الاشكال بعد المعنى
لا ينافي اثبات الاشكال من وجه اخر وهو ان سراويل اذا صرف
يلتصفي ان يصرف مصابح لان يوازن مقدرها كما تصريف فرازة

لانه لا يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل صفة مجيى ولا اعتبار
لموازنة الاعجمي او بالندوسر او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف
او لم يصرف وذلك لا اختصاص هذا الوزن بالجمع من عن نظر الى التقيد
منع من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد منه اي كل
جمع منقوض وكذا كل مفرد غير منصرف منقوض كقاص اسم امرأة
واعيل مصغلا مقصورا كاعلى فالالف في ثابته تحفتها في حالتي
الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما الماندة
المستفادة من الكاف لان الاعلال المتعلقة بجوهر الكلمة ولان
الاعلال سبب قوي وهو الاستقبال المحسوس ومنع الصرف
سبب ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة عا وزن سلام فمرا
مثل فرازة المشبهة بكرهية وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
علا ل يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل اعلا مقدما على
منع الصرف سواء كان التثوين عوضا من الياء او غير التثنية وينبغي
ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح

حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسولانه بعناه بعيد لكن من
قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرر والمعروف من كلام النبي الرجي
ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوارح جوارح التنوين
فان اصل الاسم الصرف ثم جوارح محذوفه واثبات الحركة ثم جوارح
محذوف الحركة للاسقف ثم جوارح تنوين عن الحركة
لتخفيف النطق محذوف الياء الساكنين وفي لغة بعض العرب اه عليه
قول الفراء وقيل ولو كان عبد الله مولى هجوتة ولكن عبد الله مولى
مواليه ويجوز ان يجعل الياء للتكلم والاصل مولى بتشديد الياء
حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للشباع ولا يخفى ما فيه
من المبالغة في الهجو وهو صيرورة كلمتين اه لا شبهة في ان
التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد
في الاسماء وهو العرف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف
جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب المعول
كلمة واحدة لا يكون لاعلم لانها لم تسمى المحض لجوارح ان ينقل او لا الى

موز

معنى جنسي او ينقل او لا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا كسر
ذلك العلم ولو سلم فيقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوتها لا اشتراطه قوله
من غير صرفه جز ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اذا اعيد بالتركيب من
غير اعتبار ففي الاضافة والاسناد تخم قلنا الحرف لما كان شديدا
لا لتصاهق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي
يناسب ان يعد سببا لخلاف التركيب الا سمي من اسنادها او اضافيا
ولعلم يوجد التركيب من الفعلين لم ينجح الى نفي بوجه ليا من من الزوال
والاخلال او التحقيق سببا حتى يترتب اثر النفع قوله فيحصل القوة
اي اللزوم قوله وان لا يكون باضافة والاسناد والابا للملازمة اي
ان لا يكون ذلك التركيب ملائما للهئية الاضافة والاسناد وذا
لان كل كلمة تقبل عن مركب اعلا بها وبنائها باعتبار المنقولة عنه
ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها
العلمي لا امتناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة اه اولان تأثيرها اما في
الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني عما قيل بعلمك وهو ايضا

اما اذا صار العلم المركب على
فان يصعب اضافة الحرف
فيكون التركيب لازما

لانه مشغول بالا على الحكا في قول فكيف يؤثر المضاف اليه
اذا كان في طباع شي اقتضا اصلا يجوز ان يكون فيه اقتضا باضاه
سما في كلمة واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من
قيل للبنيات عند جماعة منهم المضمون قبيل الويات الحكمة عند جمع
ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرفه وان لم يظهر اثره لفظا قوله لكنه اكتفى
انما قال كان لان اللزوم فيما بعد حكم لما يتضمن معنى العطف بالفعل لا لما
يتضمنه بحسب الاصل ومن الجواز التالف ولذا ذهب بعضهم الى ان
حسنة عشر علم بحرب غير مصرف ومن ههنا ينقدح جواب اخر
هو المصروف فمهم قوله من ان يقصد بل من غير نقل عن مركب
مستعمل في معنى يكون علمك الالبحال قوله الالف والنون والواو مع
مع ذلك اعتبار العطف ولا تم الحكم عليه بقوله ان كانا قوله لانها من
الحروف النوايد بالفعل ولو احتمل لفظه نونة الاصاله جاز صفة كحسان
محو ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحسن وينبغي قوله لضافيها
الف الثاني وفيه دحولة الثالث لما كان صفة دائرية وجودها

جواب

جعلها واجبه الشبه ولم يجعله غيره من الوجوه وجه الشبه لان الوجوه
الاخر تساوي الوزين صدر اسكران وحرارة فكون الزايتين في
سكان مختصين بالمد كما ان الزايتين في حرارة مختصتا بالمونث وكون
المونث في نحو سكران صيغة اخرى مما لفظه لذلك كما ان المد ذكر في حرارة
كذلك ولا يدور عليها منع صفة الا ترى الى حرف ندمان مع تحقق
تلك الوجوه وضع عن ان وعثمان مع عدم قوله اما كونها من زيدتين قوله
للمزيد عليه لا يظهر عاخذ التقدير واجبه اشتراطهم استقاء التاء لان يقال
وجه ان المجرى عن اصل ما انيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي
لواثران سببها واما مشابهة ما لا في الثالث اي في صنع دخول
تاء الثالث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على الذهب
قلنا السبب اما للشابهة او المشابهة فان كان الاول مني فرع للطولين و
هو ظاهر وان كان الثاني مفوض لما زيد عليه لكنه بسبب غير اصل لوقف
على المشابهة مع ان المشبه من علاء الشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات
فرعية مغايرة لفرعية المشبه قوله والبراج هو القول الثاني لان قوله

الصلابة الاولى انتفاها التام غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا المقابل
 اللقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للطرف اللازم الظرفية قوله وافراد
 الصميين باعتبار انما سبب واحد او مجموع وتنشئة الصميين في قولهم ان
 كانا باعتبار تعددهما في الفسر قوله او شرط ذلك للاسم فيه انه يخاف
 الشرط السابقة لكن يخو اعراضه وم تناهين اعتبارا لوحدة والتعد
 كما في التوجيه الا قوله بشرط العلية منهم من قال انها شرط وسبب
 قال شرط ومحقق للشبهة لاسبب لانها كما في الثالث يقوم مقام
 العلية قوله ولينفع التام ويحقق سبب اخر كما عرفت في التركيب قوله
^{عليه} كعمارة وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة مجيء
 كسر الفاء وفتحها وضمها الضم لكن المونسخ مع التام قوله او في صفة
 فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين الضرب قوله في الصواب الواو بدل
 او لان الالف والنون لا يوجدان في الاسم الصواب قوله واجيب بان
 التردد ليس باعتبار نفس الصيغة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا
 في احدها ويمكن ان يجاب بان اول التنويع قوله لان متى كان مؤنثه فعلى هذا

عند

عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعها وحكوا بالانضاف قد افادته ان
 وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه انتفا فعله فالعدول
 منه الى ما ليس مطلوبوا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغيره
 وجود فعلى وهذا لوجه ضعيف وقد اشار الضم الى ضعف بقيل ان قلت
 واذا كان المضم من وجود فعلى عند انتفا فعله كان الواجب عندهم
 امتناع صرف رخص لحصول قلنا لعل المضم عندهم انتفا مؤكدا صيني
 على دليل لفظي والانتفا المبنى على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود
 فعلى قوله لانه صفة خاصة لله تعالى لقائل ان يقول اختصاصه تعالى في
 الاستعمال لا في الوجود فاذا نظر الى الوجود كان له صوت بحسب القياس
 اما باعتبار الاصل في الثالث واما بالالف وهو الرابع لان فعلا نفع الكثر
 من فعلا نفع فعلا نفع فعلى الاول ينبغي ان يكون مضمرا بالاتفاق وعلى الثاني
 ينبغي ان يكون غير مضمرا بالاتفاق اللهم الا ان يقال ان الثالث بالقياس
 لا يضر ولا يكفي قوله وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علم غير
 مضمرا فينبغي التلا تون ولا يكسر ههنا بشاكلة المسمى قوله هو ان

الاسم أهـ سوله كان له زيادة نسبة الى الفعل او فلاضافة في قوله
 وزن الفعل محمول على النسبة لانه زيادة النسبة واللام يخرج الى قوله فمنظ
 ذلك ان تحمل عليها ويجعل قوله فشرط على شرط التحقيق لانه الاشتراط
 لان السببية ليست الالفعية ولا افعية الا انها له زيادة اختصاص
 بالفعل **قوله** بالفعل بمعنى اه في اكثر نسخ المتن وهو الصير راجع الى الفعل
 ومحمول يخص راجع الى الوزن او بالعكس واذا العراب كما هو المشهور
قوله كذا الك بد من بد من المال اي اشرف **قوله** وخضم من خضم البني
 كله مجمع فيه **قوله** وشلم علما من جلا بال عبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت
 المقدس **قوله** ومثل ضرب بالبناء للمفعول وزن فعل محمول من الحواس
 لم يات في اسما الاجناس الاويل لدوية وقيل العرب قد ينقل للاسما
 الفعل الى اسما الاجناس وان كان قليلا كقوله عا تها بكم عن قيل وقال
 فيجوز ان يكون منقولاً من قيل بمعنى اسرع واماديل على القبلة يجوز ان
 يكون منقولاً عنه فمن دال بمعنى مشى شيئا مخصوصا والتعبير للدلالة
 على المعنى العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغرة في الوعل والدم

مخرج

ولفظ

بمعنى الأنت فتشاذك **قوله** ولم يذهب الى وضع حرفه اه وذهب
 يونس الى ان الوضع الوزن المشترك بين القبيلتين يوزن وذهب
 عيسى الى ان تأثيره اذا كان منقولاً من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلع الشيا
 ولو لا ذلك لمون حلا ويرد بانه ان كان على ان محكي مع الصير وهو
 لا يغير وان لم يكن على مفوضة مقدس اي انا ابن رجل جلا اي اكتف
 اسم او الامور **قوله** او يكون اما يقبل بدله او يغلب كما قاله الحماة لانها تفاعل
 اذا صح جعل على المذكور كان مبضرفا مع انه قالب في الافعال ولم يجز
 في الاسما الاحاتم وعالم وسام اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة
 زيادة مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة
 لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يخرجه به عن ذلك الحد وان قلت
 هذا الوزن اما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى
 يظهر فيه غلبة وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او با
 لغلبة قلنا زيادة الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصار
 لا طرادها في جميع الافعال دون الاسما اشده اختصاصها بالفعل

قال او يكون غير مختص خصه بالقيسة المقابلة لعل وجهه
ان الشق الاول بالتاثير والظان اولمغ الخلو وان النسبة بين الشقين
المعوم من وجه لا فترهما في شئ واحمر واجتماعهما نحو ما يزيد و
يشكر ونحو استخراج معلوما ومجهولا واحرا واستبرق اعجمي وتباعدا
وتبوعدا وافتعل والفعال **قوله** اي اول وزن الفعل ولما كان المراد
بالوزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح راجع الصمير الى الوزن
ولما الموزون كما هو المقص **قوله** زيادة حرف او حرف زائد على الاول
صح لفظه في لان الصفة تنسب الى موصوفها بغير وهو شائع وكذا
قوله على التلوي لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد المعوم
مزوجة ونسبة العام الى الخاص بغير وبالعكس اولان المراد في موضع
اوله **قوله** من حروف اثنين او غير ذلك الحرف لم تنف كصراق و
هراق من **هراق** ما حيا وانق اصله وكذا انصرف في الوزن مع
بقاء الزائد سواء كان بالحذف كبيع او بالقلب كما على ابدال الهم
نحو اشد او بالزواي ما كان كما اوسيت بفعل محذوف العين او

من وزن

اللام

او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط
للجزم او الوقف الجاري مجرا لا يكون في الاسماء فهو مقبول في عمل
فيما لم يقبله واخش اسمين جاء نقول واخش **قوله** غير قابل اي حال
كونه حال من حميره اوله وانما لم يجعل شرط للشق الاول للاختصاص
بالفعل لا يقبل التا اصل **قوله** ولو قال غير قابل للتا كانه اراد غير قابل
للتا يجب اصل الوضع فلا يرد النقص باسود اذ قياس مؤنث ان يكون
فعلا **قوله** ومن ثم امتنع امر قبيل في جعل وجود الشرط علة للشرط
نظرا لما تقدم من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قل يدفع
بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم باصناع امر وانظر ان جعل
ولا يخفى ان هذا الاشتراط بسبب الحكم المذكور **قوله** بالسببية المحضة
اوسع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور حكاها جماعة حيث قالوا
تاثير عملية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقيق السبب فيه و
هو المشابهة بالالف التاليت الممدودة **قوله** لو احدث الجماعة اي لفظها
صالح لان يراى بواحد من الجماعة فانه اذا اريد به السمي يزيد واللام يصح

توصيفه بأخر لانه نكرة قوله لما تبين اي لدليل ظهر بالا التزام استثناء
 ما بقى من الاستثناء الاول اي استثناء بعد بقيد المستثنى منه بما
 لا استثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بل عطف
 لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظيره الك
 ما يقال في توجيه طرفين من جنس اذا كان متعلقين بفعل واحد بل
 ولو جعل المضم قول العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما في شرط فيه
 لكان اظهرا واخضا عبارة ولعل النكته في الفصل اختلاف تأثير قوله
 في المعطوف والمعطوف اعليه وغاية الاستلوب قوله كما في عمر واحمد
 انفق الخاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في الاسم لم يوضع الا على الكرم
 مع وزن الفعل سواء كان الفعل في مضمرف قبل العلمية كما حدها ولا
 كما صعب ويزيد واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير مضمرف
 قبل العلمية كالثالث ومثلت فذهب اكثر الخاة الى انضرافه لان العدل
 تابع للوصف وقد زال ما عليه وذهب جماعة الى عدم انضرافه باعتبار
 العدل الاصيل واليه قال الشيخ الدججي قائلا ان العدل من اعطى وهو باق

ونان

قوله
 ما بقى من الاستثناء الاول اي استثناء بعد بقيد المستثنى منه بما
 لا استثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بل عطف
 لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظيره الك
 ما يقال في توجيه طرفين من جنس اذا كان متعلقين بفعل واحد بل
 ولو جعل المضم قول العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما في شرط فيه
 لكان اظهرا واخضا عبارة ولعل النكته في الفصل اختلاف تأثير قوله
 في المعطوف والمعطوف اعليه وغاية الاستلوب قوله كما في عمر واحمد
 انفق الخاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في الاسم لم يوضع الا على الكرم
 مع وزن الفعل سواء كان الفعل في مضمرف قبل العلمية كما حدها ولا
 كما صعب ويزيد واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير مضمرف
 قبل العلمية كالثالث ومثلت فذهب اكثر الخاة الى انضرافه لان العدل
 تابع للوصف وقد زال ما عليه وذهب جماعة الى عدم انضرافه باعتبار
 العدل الاصيل واليه قال الشيخ الدججي قائلا ان العدل من اعطى وهو باق

واما اخر وجمع واخوانه فغير مضمرفة عند سيبويه اعتبار العدل
 للاصلي ومضمرفة عند الكوفيين قوله وهما متضادان وقع ما يتوهم
 من القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلية
 فان العلية مؤثرة فيهما مع انفا في مضمرفة بعد التكبير وقد يدعوا ايضا
 بان العلية مؤثرة معها لا استقلالها مانع الصرف قبل ورودها
قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلت واخر وتحو وامن

عند بني تميم وقطاع ايضا عندهم اي لا يوجد شي من الاحوال الدائر
 يعني ان المستثنى منه ليس بسبب النعم مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب
 الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء عن نفسه بل معضوم قوله
 بين مجموع السببين واحدها او معضوم مساويا له اعني ما يجمع
 العلمية مؤثرة ولم يكن مشتر وطابها وهذا المعنى وان كانت محضرا في
 احدها لكنه اعم منه بحسب القصور وهذا القدر كاف في حجة الاكتفاء
 كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربع مجتمعة
 كما في اذ سبحان قوله مجواز وسرود اصحت اه من صحت يصحت على اوزان

قوله
 ما بقى من الاستثناء الاول اي استثناء بعد بقيد المستثنى منه بما
 لا استثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بل عطف
 لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظيره الك
 ما يقال في توجيه طرفين من جنس اذا كان متعلقين بفعل واحد بل
 ولو جعل المضم قول العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما في شرط فيه
 لكان اظهرا واخضا عبارة ولعل النكته في الفصل اختلاف تأثير قوله
 في المعطوف والمعطوف اعليه وغاية الاستلوب قوله كما في عمر واحمد
 انفق الخاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في الاسم لم يوضع الا على الكرم
 مع وزن الفعل سواء كان الفعل في مضمرف قبل العلمية كما حدها ولا
 كما صعب ويزيد واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير مضمرف
 قبل العلمية كالثالث ومثلت فذهب اكثر الخاة الى انضرافه لان العدل
 تابع للوصف وقد زال ما عليه وذهب جماعة الى عدم انضرافه باعتبار
 العدل الاصيل واليه قال الشيخ الدججي قائلا ان العدل من اعطى وهو باق

ضرب يضرب **قوله** وايضا قد عرفت به يندفع النقص باخرها وبيان
 افعال حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة **قوله**
 ولما كان قول التلميذ اظهر بعد ان جعل الاخفش فاعلا اذ يلزم
 جعل قول سيلويه اصلا مع انه صنف للقاعدة الحققة عنده واقناع
 نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه مضروب عن الظرفية او
 الحالية او كونه بدل الاستناد **قوله** في مثل امر علمنا حال امر علمناه
 مفعول للمماثلة **قوله** وكذلك افعال التفضيل وكذلك الضعف ^{صغيرة} معنى الق
 بخلاف افعالي فعلا ولهذا لا يعمل افعال التفضيل في الظنون افعال فعلا
قوله حتى صار افعال اسماءى صار ملحقا به كقول **قوله** اعتبار الحوز ان يكون
 مصدرها في الف لان ذلك الاعتبار نوع في الفة **قوله** لاجل اعتبارها بمعنى
 ان المعدوم يجعله كالثابت **قوله** وفيه بحث انه ان قيل جارثمة من الو
 في العلم كما اذا سمي بالحجر من فيه حرق اجيب بان المقصود الالف في وضع الالف
 علام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك يراه مجرد عن المعنى الاصلي
 كزيد **قوله** واما الاخفش قال الرضي قال الاخفش في كتاب الاوساط ان

ثلاث

في الفة
 في قوله
 القياس واما
 الالف في قوله
 قال الاخفش في كتاب
 الالف في قوله
 الالف في قوله

وهذا هو

خلافه في نحو امرنا هو في مقتضى القياس واما السماع فهو عاصم
 الصرف **قوله** وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر **قوله**
 لما يلزم عنه التنوع المنفي **قوله** فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني
 انه اذا اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم من
 صفات معاني الاعلام والاصناف والتقابل بينهما بالعرض **قوله** في
 حكم واحد اي في شان اثر واحد وتخصيص **قوله** وهو منع صرف لفظا
 واحد منعاً شخسيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو
 واحداً بالرفع ولا في منع صرف امر في حالتي الوصفية والعلمية
 لتعدد النوع **قوله** قلنا على تقدير احد الضدين انه بل يقول ليس في هذا النوع
 الاتوهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان الالف يقع بين الالف على العموم
 وبين الدلالة على الخصوص وهذا لا يبين العموم والخصوص لا خلاف
 محلهما وهو المدلول ولا يبين ارادة العموم والخصوص ان جواز استعمال
 المشترك في المعين وان لم تجوز ليس للتقابل ولك ان نفس الكلام على
 وجه لا مجال للشبهة فيه ان اللفظي بان الوجود العيني فكره هو ان يكون الوجود

في عالم اللفظ ما يند في عالم العين او لا يكون في يادي النظر وهو
 نائير الصدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضد كالمحمومين
 او لا ولما في يادي النظر لان الصدين قد يوتر في امر واحد كالليقا
 المتقابلة المؤثرة في الملاج وذلك تدقيق فلسفي قول لكنه تشبيهه فان
 لزوم اجتماعهما في الصور حالة تائيرها في امر شخصي ينزله اجتماعهما
 في التحقيق قول اي باب غير البصر يعني ان اللام للعهد قول اي بصورة
 الكسر يعني انه اراد بالكسرة صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر لانا
 من القاب البناء عند الجريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فا
 لظ ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قول اعني اللام والا
 ضافة دون متناثر الحواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك
 انما معيرتان لمدلول الاسم بخلاف البولي قول وحيث ضعف اه
 قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالتاب لوجود خلقه
 وهو اللام والاضافة اوانه محذوف لا يمنع الصرف بل للاضافة او اللام
 وفيه له صحو بان الاضافة في نحو حواج يليب الله معاينة للتنوين المعذر

هذا هو الوجه في قوله اي باب غير البصر
 يعني ان اللام للعهد اي بصورة
 الكسر يعني انه اراد بالكسرة صورة الكسر
 بطريق الاستعارة لان الكسر لانا من القاب
 البناء عند الجريين ويطلق على الحالة
 الاعرابية مجازا فالظ ان يقول بالكسرة
 لعدم اختصاصها بالبناء قول اعني اللام
 والا ضافة دون متناثر الحواص كالفاعلية
 والمفعولية قيل وجه ذلك انما معيرتان
 لمدلول الاسم بخلاف البولي وحيث ضعف
 اه قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان
 التنوين كالتاب لوجود خلقه وهو اللام
 والاضافة اوانه محذوف لا يمنع الصرف
 بل للاضافة او اللام وفيه له صحو بان
 الاضافة في نحو حواج يليب الله معاينة
 للتنوين المعذر

قول

قول ان العلمية تزول باللام او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية
 اذا كان العلم في الاصل مصدرا وصفه كالفضل والحسن قول كالاصفايات
 قال قد سره في الحاشية الصافن من الحيل الذي يقوم على ثلث
 قوام واقام الحاشية الثالثة على طرف الحاشية ناقلا عن الصحاح قول اي
 المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فردة فعلى
 هذا التفسير يكون هوما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف
 وقف للاسماء العاير المركب مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ
 محذوف او حيز محذوف المبتدأ او التقدير المرفوعات هذه او هذه
 المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ومجتمعا على هذا التقدير اللام المعذر
 الى ما يفرم من السابق حيث قال والنواع رفع ونصب قول لان
 اما يكون للماهية فمن جعل الصهير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى
 المرفوعات وقال توحيد وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان
 المبتدأ وهو الخبر فيجوز مطابقة له كما يجوز مطابقة للرجع لم يات
 بشي الا ان يقم ان اللام الطلبت معنى الجمعية واقام صيغة الجمع للاشارة

ثالث المرفوعات

الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قوله على علم الفاعل
لم يقل على الرفع لان الحذف في المرفوع ليس الا باعتبار ما اخذ فاذا اخذ
لما اخذ في تعريف صار من قبيل اخذ المرفوع في تعريفه ولئن نزل من
ذلك فلا شبهة في ايهام الدور ولانه حال عن الاشارة الى اصابة
الرفع في الفاعل وعن ايضاح المناسبة لتمام التعريف قوله المراد بالاشتغال
الاسم اه اي كالموصوف بها فان المركبات والحرف الاعرابية وان لم
يكن اوصافا لكنها متشابهة مشبهة بها لعدم استقلالها وتتبعها
للحرف ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرجع
ماله نسبت الى علامة الفاعلية لكونه ملائسا لها ملائسة الكل الجزئ
وتضمنه له او ملائسة المطرد عليه للطاري والمراد بالاشتغال هذا هو
للملائمة قوله اذ معنى الرفع المحل انه في محله الظاهر من العبارة ان الرفع
المحلي هو هذا الحثية وح لا يشبه في انصاف الاسم بها لكنها ليست
على الفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحثية مستلزم لرفع قوله او
لا اعتبار برفع لما هو في محله وان الاشتغال اعم من ان يكون محققا او ^{مؤثرا} قوله

او العلم

او اعم من ان يكون الاشتغال له او لما هو في محله لكان الامر مظهر
قوله وكيف يختص اعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتغال
الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قوله اي المرفوع
فان الكلام مسبق له ومن ابتدائية اتصالية ويأتي عنه قوله
ومنها الاسم قوله اي ما اشتمل لقربة ويجوز ان يجعل راجعا الى
المرفوعات لضرب من التاويل ويوافق قوله ومنها مبتدأ قوله لانه
جزء الجملة الفعلية ولانه لا يخذف بدون المسند وفيه انه قد
يخذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي راى و
يدفع بانه نادر فيضطرر والحرف قوله التي هي اصل المحل لا اشتمالها
على ما هو موضوع للاسناد قوله ولان عامله عامله اقوى لانه موجود
محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عديم معقول وقوة المؤثر في تقدير
قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكر
في المبتدأ لانه قوة رفعه بل يفيد فضلا حاله قوله لانه باق ولان
ما عده يصلح ان يركب اليه فقوم المرفوعات كما ان الالف الاستفهام

اصل فيه لقيامها مقام **الكلمات** **قوله** ولانه يحكم عليه بكل حكم
ولانه يحكم عليه بتعدد فله استيعاب وفضلة وكال الابا
لشوق حقيقة او حكا فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل **قوله**
اسند اليه الاسناد هنا بمعنى النسبة نافية فضا كانت او اقامة
خبرية كانت او اثناينة مثبتة كانت او منفية مخففة كانت او
معروضة **قوله** بقرينة ذلك التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف **قوله**
او شبهة او للتوابع لا للشك والتشكيك **قوله** اي ما شبه في
العمل او الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل العاملة **حقيقة**
قوله وقدم الجملة الحالية بتقدير قد والهمزة فيه راجع الى احد المستقاة
من لفظه او **قوله** لان الاسناد الى حمزة لانه مفر الاسناد ولو اريد
الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قد لدفع توهم
الدخول واليه قال المصنف في الشرح **قوله** والمادة تقد عليه وجوبا لانه
الفرد الكامل **قوله** المراد وجوب تخم قديم بقرينه انه بصدد تعريف انواع
من انواع المرفوع ويجب ان يكون العرف واجزاءه من لوازم العرف

والمراد

والسرى في لزوم تقديم الفعل ان عرض المنكلم في تقديم زيد على قام
لتعين محل الفائدة وان الخاطب يقع في نظاها وفي تقديم قام على
زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها ولو قدم زيد في قام زيد لا تقبل
العرب حتى نقل عن الكوفيين جواز تقديم واستد لو ابنا وجعلها
زيدا في قام زيد فافلا عدا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير
لم يخرج الى الاخبار وتغير محل الموجود وهو ثمن اثبات المدوم ولهذا
قالوا ليس في زيد ضربت الا الضب ولا يلزم عليهم ضرب كلمة لم اضع
لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخوانه **قوله** اي اسنادا واقعا اشارة
الى صواب قوله على جهة قيامه به متعلق باسند اوصفة لمصدره
قبل محتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخرج عن شيء لان الفعل لا يكون على
طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك **قوله** اعطى طريقة قيام الفعل
اي قيام مدلوله يقال علمت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهة
اي طريقة وطريقة وشكله **قوله** وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام بثبوت

٧٤

موجود لا امر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه
ليس الا بصيغة المعلوم لان المصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدا
المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والملاذ بالاسناد الذي هو على
طريقة القيام بتبوت سني الامر بتبوت ما مثل القيام ويشاكله في
المعنى او في التعبير فيعتبر تعبير القيام لان قلت فعلى هذا يخرج الا
الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد ما مثل بعض قول واحترز بهذا
القيد عن مفعول ما لا يسم فاعله وان للمصدر المجهول لانه في قوة ان
مع الفعل المجهول قول كصاحب الفصل والشيخ اعبد القاهر فانهما
قالا الى ما ذهب اكثر المتقدمين من الجزيرين قول وسيد قام ابو قيل
لو قال البواه لكان نصابا مقصدا لان البوه يختم ان يكون مبتدأ وفيه
انه لو كان لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم قول والاصل ان يلي فعله
هو في الاصل ما يليه عليه الشيء وفي العرف القاعدة المراد ما سيذكر
ان قلت اما اثر هذه العبارة على قولك لا اولي ان يلزم مع انه اوضح وان
المرعات الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل مجازا الى ان قرب الفاعل

من الفعل

من الفعل كانه بمنزلة لا يجوز هدمها وانه ليس بجهد اولوية بل
يلبني عليه بعض الاحكام كما بناء بقوله فلذا التجازاة فقيه زيادة تشريف
الى استماع الحكم الحلفي قول وفي الفاعل وكذا الاصل فيما هو بعينه ان يقرب
من الفعل ويتقدم على ما يلي بعينه كالمفعول الاول من باب اعطيت
بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس
الى المفعول بواسطة قول اي ما يلزم اه الاصل ان الفاعل من حيث
هو فاعل يقتضي قرينة من الفعل وسر حمانه لكن قد يزول ذلك الا
قتضا كيقاض يقتضي ان تخان البعد او وجوبه وبظهير ذلك
ما يقال ان ما يطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضا
بعارض مستحق قول ان الفعل لم يقل ان يليه مع انه احضر واشتمل بشموله
شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمرة زيادة التفكير وفي الدهن
والاشارة الى ان الفعل اصبل في هذا الحكم وشبهه ملحقا به قول اشدة
احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لدلول الفعل وطرف
النسبة الذي هو فاعل هنا داخل في مقام النسبة ومقوم لها ومقوم

في بدل

المقوم مقوم فحما ان الهيئة لدلالة لها على النسبة كانت جز الفاعل
 كذلك الفاعل لدلالة له على ما هو داخل في قوام النسبة كان في اعداد
 جزية **قول** بدل عا ذلك دلالة كما ان السابق دل عليه دلالة ثم ويدل
 ايضا تلك الدلالة وضع احراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ^ل ^ن
 وتضرب بين **قول** فلهذا ذلك اللام للتعليل مفيد ان كون الوي اصلا
 علة تجوز المثال الاول واصناع الثاني والفاء اما للتبعية مفيد
 ترتيب الجواز والامتناع على العلم بالاصل السابق والتعليل فيكون
 مراتب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا يستند راءك في الجمع
 بين الفاء واللام ولا يخفى ان اصناع المثال المذكور وان يترتب على
 لاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه ثبوته على تقدير تساويهما
 في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قول** للتقدم مجمع
 الصبر اليه وهو زيد رتبة تقدم الشيء على ام رتبة كون الشيء بحاله ^{مفرد}
 للمقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو ح في حكم المتقدم لا يتو
 السبب في قوة ثبوت السبب يكون من قبيل وضع ^{الفاعل} السبب موضع السبب

قول

قول خلافا للاختصاص وابن جني يسكون الياء فانها جوز انصال عمير
 المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضا الفاعل المفعول به كاقضا
 الفاعل وميه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدسه
 عما سواه، الفاعل قال الشيخ الرجبى الاول تجوز ذلك وليس البهية
 المنع مع قولهم في باب التنازع في العدة انتهى قيل تجوز الامحار قبل
 الذكر في باب التنازع في العدة والصبر المضاف اليه غير علة و
 قيل تجوز في الضرورة اذ لو لم يضرب لم يمحذف الفاعل وهو غير جائز
 او التكرار وهو قبيح وفيه ان انكسب القبيح وهو من ارتكاب التبع
 مع ان مثل ما ذكره ^ح تجوز ايضا هناك لان حذف المضاف اليه غير ^{في بدل}
 جائز واظهاره ثوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي
 الفاعل الاول في الاسم الظرفي واظهر لم يظهر كونه بعين **قول** جزية
 اة الجملة دعائية والمراد بالكتاب العاديات اما شرار الناس وحققتها
 قال قدس سره في الحاشية عدى الكلب لعبد عده مكابح
 انتهى وقد فعل اجبارية وقعت على سبيل النقال بان العلاقة اجبر

قول لفظا تميزه اي اذا اتى لفظ الاعراب **قول** في ضمن الامثلة فان
احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا
بخصوص فرد كما في التمثيلات **قول** والمفعول المقدم ذكره اه اي في ضمن
ذكره المقابل الذي هو الفاعل لا انتقال الذهن من احد المقابيل الى الاخر
قول فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شايخ نحو ضربت موسى جلي
فان الغرضية فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية
الاعراب الظك في تابع احدهما واتصال صمما الثاني بالاول نحو ضرب
قتاه موسى **قول** بعد الا بشرط توسطها بينهما اي بعد الواو
يلتزم في صورتي التقديم التانيث والتاخير الذي يكلم بامتناعه يعني
ان التقديم التانيث مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم
الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك بخير
جانزا والتاخير المنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيدكره **قول**
قول فلتنزه عن اللباس الخلل بالمقصود ومع ان رعاية النظم الطبيعي
لقائل ان يقول التنزه عن اللباس الخلل يقتضي امتناع تقديم المفعول على

الفاعل

الفاعل في نحو صكره موسى ضرب عيسى لا اللباسه بالاسمية التي تحمل المقص
قول فلنا فاه الاتصال بالانفصال اي للزوم خلاف الغرض **قول**
مع جواز ان يكون عمر ومضروبا بالتخصيص هذا في المثال المذكور
ونظائره مما كان الفاعل خاصيا اما اذا كان عاما فلا تقولك ما ضرب
احدا لا ريدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون مضروبا
له **قول** لانها لو قدم المفعول اه كما ذهب اليه السكاكي وجماعة
من النحويين اما عند اكثر فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل
الا فيما بعد المستثنى به لان يكون تابع له او معولا لا العير عمله او
مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال
الى ما ذهب اليه الجماعة **قول** لاحتمال ان يكون معناه احدا احدا
عمر واريدا كما ذهب اليه جماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وللجوز ان يستدلوا بقوله
تعاب وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا باذى الراي اي
ما نريك اتبعك احدي حاله من الاحوال الا الذين هم اراذلنا باذى

الراي بلا ردية قوية دفعه بزمان الظرف متعلق بفعل مقدر
 اي اتبعوا في باي الراي اوبان الظرف مما يكيه رايحة من الفعل
قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصفة او صلته محيز المفعول
 عنه من لم تجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالا اجنبي نحو
 نيدا الذي ضرب غلامه واكرم هذا رجل علامه **قوله** وجب تاجيزه
 لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل **قوله** لقيام
 قرينه مقام الفعل في الدلالة عما هو المراد من اللام للوقت لا
 للاجل لان قيام القرينة مصرح لا باعث **قوله** لان تقدير الخبر ولان
 العالم عامل بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل **قوله**
 عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعين الفاعل لان ذكر الفاعل المتبادر
 وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موصوف
 كما عرفت وعند وضع الفعل يوقف بالفاعل كما يوقف عند وضع المسمى
 بالخبر ولان السائل غير مصرح ^{مترددا} في الحكم وزيد قام يفيد تقوى
 الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد

في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية
 ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل ولا يتم تقديم المسؤل عنه **قوله**
 يزيد مرفوع والاصل على زيد لان البكا يتعدي بعلى لكن يحذف
 لكثرة الاستعمال نقل عن العارف السرحي قدس سره ان يريد منا هذا
 محذوف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسك
 للمقام ان يدعى ان المضارع والمختبطة لما وقع في شدة وتغمة خبر
 موتك يا زيد ناسب ان ينكى عليهما دونك لانك في رجا وتغمة
قوله بقرينة السؤال المقدس الاول على بلفظ المبني للمفعول
 فانه ينشأ للالتباس والتردد وهو ينشأ في السبب منزله السبب **قوله**
 نحو خصوصية اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصوصية خصوصية
 غيره ويحتمل ان يكون للوقت وح يحتمل خصوصية وخصوصية **قوله**
 متعلق بمضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي رايحة من الفعل
 لا يسيكه المقدس لان هذا البكا قوته لا بكا خصوصية مع البكاليت
 سببا قريبا للبكا **قوله** ومختبطة مما تطرح حكاية حال ما صير قد

يورد الماخي بصورة حال اذا كان هائلا لاستقراره في الخيام مع
بقاء **القول** والخبط السائل من غير وسيلة اي من غير علاقة وكافة
حق يقال احتبطني فلان واصله من حببت الشجرة اذا ضربها بالحر
لليسقط وسرفتها **قول** والطوايح جمع صعيح يحذف الزوائد كما
يقال اعشب وهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس و
يجوز ان يكون جمع طايح للنسبة مثل ماء وافوق يقطاح يطوح وطاح
يطح اي ذهب كواقر جمع ملحقة من الاقحاح البستن كرددت
يقال رباح لوراع اي للرباب ولا يقر ملحقات **قول** وما مصدق
لانها امكن من الموصولة بمعنى التي املكها الطوايح من الاضوال
قول وما يتعلق بخبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبيك
المقدري باياه سليقة الشعر لانه لعابين سب الضراعة ناسب ان
يبين سب الاحتياط ايضا انتهى مع ان القليل البكاء باهلاك
الطوايح يزيد عمالا يلائم لان علة البكاء هلاك باي سب كان
وايض الطوايح بصيغة الجمع عمالا يجس ان يجعل سببا لهلاكه **قول** اي

بفضل

في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام فائدة ذلك ان
التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك التفسير اما فعل صريح
او حرف يودي معناه مثل ان الدلالة على الثبوت بشرط ان يكون
حبرها ماصيا فانها مع حبرها بصير في قوة ثبت المقدس وذلك
فيما بعد لو خاصه نحو ولو ان ذات سوا لطنتني فان لولشرط
وحوا بها محذوف والتقدير لهل علي ويحتمل ان يكون التمني وذلك
مثل يضرب لمن يتاذى من دونه واصله ان رجلا شريفيا يطمئه
الله **قول** محذوف اما يقدر جملة لا نا يعزم نسبت تامة ونعم غير صالحة
لا فادتها لانها غير مستقل بالمفوضية **قول** واذا تنازع الفعلاك
من قبيل تجازينا الثوب **قول** واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعالين
العاملين على طريقة يقرب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع في
اكثر من الفعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت وترجمت على
ابراهيم ورح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول وعند البصريين
والاول هو الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين **قول** واقتصا

على اقل مراتب التنازع واولها **قول** معمول للفعل الاول اتفاقا فلا
يحرك فيه التنازع من الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين
كما اعتبر بعضهم اولى يعتبر **قوله** اذ هو يستحق قبل الثاني او هو طالب
والاسم مطلوب والمنازع مفقور وموترا والاسم قابل للمانع يقع
قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما يجب المعنى يتوجهان اليه
لوقوع مخصوص او بعومه ظرفا للنسبة وانما قال بالعموم ليدخل
فيه حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان
ذلك التوجه لما يجب الاصل او يجب الطبع او يجب التصو
السابق على التحقق بمرتبين اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لو جد
ان كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبدأ التحقيق **قوله**
ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا ياتي من حيث
انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معموله لكل منهما ليتصور النزاع
ولا يخفى ان منطلقا في حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطوقا لا ياتي عن وقوعه معموله للفعل الثاني بل ياتي عن ذلك التثنية

الفعل

المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان الصير بالمتصل بالفعل
من حيث انه واقع في ذلك الموضع ياتي عن وقوعه معموله لغير
ذلك الفعل وظهر الفرق بينهما **قوله** لانه حرف لا يصبغ الحارة
اي استناره كما استنار الصير هكذا قالوه وفيه ان الفاعل هو الشئ
وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدلا انا هو او كان الواجب
هو الا تيان بالصير الغائب لكان الامر كذلك فالاسباب ان
يقال لا يمكن الاخبار اما بطريق الاتصال فلان الصير المنفصل
لا يعامله او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا جزء له واما بطريق
الاتصال فلان في صورة التنازع فيه وكل من الفريقين التثنية
٢ احد العاملين الا في المفعول لصورة مجتهد التي ترك الالفاظ
ولا يظهر الالفاظ الا بالحذف او بالامحاض الخالف للتنازع
فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاد الرفع واما اذا
كانا متخالفين فتعين الاخبار كقولك ما ضربت الالنت وما اكرمت
الالاياك ولا يخفى عدم صحة القطع في بعض صور الصير كالف في

في عدم صحة التعميم **قوله** ومراد المصنف بالتنازع له لانه المناس
بما هو بصدره وذلك لانه مخالف ما يقتضيه الاصل السابق
عارة الي البصرية فاجتج الى الاستثناء، ويوافق عارة الي الكونية
فيكون من تفاريع الاصل السابق وما ذكره اقتضا المفعول فليتم
البحث **قوله** فلهذا خصه بالاسم الظان قلت حكم الاسم الظان الواقع
بعد الاحكام الصمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظان لعل المراد
جوانس القطع بالاضمار قياسا لكونه امام يستعمل الا بطرق
الحذف كما ينبغي ان يحذف ولا يجاب باننا ندعي للمهملة
لا الكمية لان المهملة على تقدير اطلاق الاسم **قوله** واما على هذا
غيرها فلا يكر قطعها لان طبق القطع عندهم قال الشيخ السجاني
يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب واكرم الا
انا والاولا ان يدمتا لبعثة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه
في انه من حذباب الحذف للاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك وكذا
الكوميين اذا لعله مشتركة **قوله** فقد يكون الظان بحسب اللفظ انه ضار

بشيء ان استحالة اجتماع القميين بين واما امتناع ارتقاها مما فلو ثبت
كان بالاستقرار اعترض عليه بان التعريف يقتصر بقاءه في اقاليم ابوه زيد
لصدق التعريف مع انه ليس مبتدا كما ذكرنا واجب عند تنفيذ الصفة
ايضا يكون غير هالم بكون صالحا لكونه مبتدا لها ولا يخفى ان التعريف لا يبدل
على ذلك **قوله** او جارية تجر راكفتين فانه في قوة منسوب الوقرتين
قوله وافقته بعد حرف النفي والف الاستفهام الاو لا حذف حذف ظرف
والالف لتكون اظرف واشتمل اشتمل فتداغا وغيره وهل وغيرها من كلمات
الاستفهام **قوله** ونحوه فذكر الف للاتصال ولا يخفى ان مثل هذا لا يمتنع
لا يناسب التعريف **قوله** كهل آه واين ومتى وكيف وكما وان التمثيل
وما ذكرناه ظا وما التمثيل فلما يصح بان يقول من قام ابوه لان قام صفة
صاحبة لان يكون خائب المراد ما يصلح ان يكون خائبا لا يصلح ان يكون مبتدا
ولعل تمثله بقولك من صار رب زيد على ان من مفعول الضارب ومن
عليه **قوله** او يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز فلك
ان تزيد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز **قوله** لم يجز بتثنية على اللغوية المشهورة

نحوه

كون الصفة مبتدأ، أه قيل لم يجنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل
اقام زيد واجنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قائم فلم تجوز
تا حيز المبتدأ، فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين
مخالف الاصل كما في قوله فانه جعل زيد في اقام زيد فاعلا خلاف الاصل
وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ، خلا فالاصح وهو تعبير
النظم الطبيعي للمبتدأ، والا لتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين
موافقا للاصل فيسبق الذهن اليها هو الاصل من غير معارض فيورث
التثوير والالتباس **قوله** اي هو الاسم المجرد وذلك ان تقول هو اي
المرفوع المجرد، لانه اذا كان مقام المرفوع فلا يصدق التعريف على
يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه
اسم من تقيد الاسم لان الملامح ان كان الاسم حقيقة عن بعض الاجيار
وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراى بنفسه كالجس و ضرب ومن وان
كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والمجمل ايضا مع انه مرفوع
مخالفه وذلك لصح التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور

الاسم

لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقا ربطه فان ربطا يضرب ازيد
ليس يعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد يعنى هو هو نعم
بقي اصحا جملة المصم الا ان يرد بالاسم المحكي لفظه بعد واحد
يصح التعبير عنه بالاسم **قوله** فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
كذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب **قوله** اي ما توقع به الا سندا قد
اشار الى ان الباء متعلقة بالابقاع المنضم ولا الى بالاسناد لانه بنفسه
يتعلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء **قوله** لك ان يقول المراد به المسند به
الى المبتدأ، بقية اسمها كمنار مثلا زمان كما اشار به اليه بذكرهما معا
في العنوان **قوله** او تجعل الباء معى الى قال قدس سرى في الحاشية وكان النكرة
في تعبير العبارة ان لا يشتهر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ و صح
ينظر بقوله فالدلالة والاحاجة اليه انتفى قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه
قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، كما يخرج به يضرب
في يضرب زيد لكن فيه ان حصارها في زيد ضارب ابو مخرج عن ذلك
مسند الى فاعله لا الى المبتدأ، خبر المصم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع

الاسم

اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن بما يمكن المجموع قابلا للاعتد
اجرى الاعراب على الخبر الجزاء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد
الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد
جسم او الى صحبه او الى متعلقه وفيه نظرا لان ضاربا لم يسند الى
شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبت ضارب الى
فاعله ليست تامة لانه يصيد ق على يضرب في زيد يضرب ابوه و
يضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست
اخبارا لزيد **قوله** اي تجريد الاسم ان قيل التجريد امر عديم فلا يؤثر
فالاصل ان تغير الابداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
للاستناد اليه او للاستناد الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علة
لتأثير الكلام لا موثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ما جاور
اولا اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا **قوله** ليسند النبي كما في القسم
الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ
ولما قال ذلك يخرج التجريد الذي يكون للعد **قوله** فعني الابداء عامل

لثاثير

امر

في المبتدأ

في المبتدأ والخبر لطلبه عنهما هما على السواء **قال** وقال اخرون
هد الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان احدهم ان كان لم ينعند
قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالباً لا يرد النقص
بقولك المنطوق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلبي ان
يكون اصله التقديم اجيب بان التقديم الحكم في الجملة الفعلية
لكونه عاملا في الحكم عليه ومرتبته العامل قبل مرتبة المفعول واذا
اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طاري
والاعتبار بالامر الطاري دون المطر عليه وبان الفعل محتاج الى
الاسم والاسم مستغن عن العاقل الفعل فارادوا في الجملة المركبة عنهما
يتم الناقص بالكمال **قوله** ومن ثم اشار بطريق الاستعانة الى الحكم السابق
فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان **قوله** جاز في دار زيد
اعلم في داره رجل اذ لا جد ان يناقش في اصاله تقديمه لوجوب
تأخيره **اعلم** انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان
ما صيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوزوا الاخص لان المضاف اليه

شدد الاتصال بالمتبدا فله حكم وقد جاء في كفاية درج الميت
قال وقد يكون المتبدا نكرة اذ لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المتبدا
على الخبر وعكسه مع ان الا المناسب للاصل الذي صعد الفاعل لا يلزم
الانشاء، بينه وبين الاصلين الاخيرين وهما تعريف المتبدا وايراد
الخبر المفهومين من لفظ قد في قوله قد يكون المتبدا نكرة وفي قوله
والخبر قد يكون جملة ولللا يلزم تقديم ما يلحقه ابتداء ما على المتبدي عليه
كما يظهر عند التفصيل **قال** والمطلوب المراد القول بان الحكم على الطبيعي
المستفاد من المعرف بلام الجنس مخرجهم دون الحكم عليها اذا كانت
مستفاد من المنكر غير **قال** بوجه ما لفظه ما زائدة او صفة لما كان
التخصيص صغرا في مثال المذكورة وكان الاسباب ان يقول اذا تخصصت
بمثال ويعيد مو صر آه لان لفظه تاليتني عن مخزم للاختصار **قوله** يقل
اشراكها واحتمالها او يرتفع **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
التخصيص الضوري بالصفة **مصحح** واما التخصيص النوعي بها كما في المثال
المذكور وفي كونه **مصحح** مناقشة لان لو كان **مصحح** الابتداء باسناد

الامتياز

لحم

لحمه الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني
جسمانا ميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص المانع للاشتراك
بالفعل والتخصيص الثانية للمفهوم في تفسير ان ان قلت اذا لم يكن
من باب التخصيص بالصفة فمن احي باب هو قلنا من باب التخصيص
بالعموم اذا لا يشترط في هذا الحكم فالعموم منه ما ظهر من عموم
حين من جرده لا امتناع لخروج المدور عنه ان قلت لولم يوصف العبد
بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا الفرق بين صحة الحكم وصحة
الابتداء فان الحكم بالاربعه نصف الاثنين سيقم ولا ابتداء بها صح
فيكون نظير كل رجل كاميته في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في
كل رجل جائز من قبيل كل وعموم المثال المفروض اما جاز من قبيل العموم
لان النكرة الموصوفة تعميم قلنا الصفة جاءت لتحقيق **المصحح** لا يصح
قوله فان المنكلم بهذا الكلام يعلم آه فيه ان التخصيص عند المنكلم لانه يعلم
كون احدهما في الدار والاختصاص **المصحح** عند المخاطب وفيه ايضا ان
هذا التخصيص منتف في مثل رجل في الدار فينبغي ان يتبع الابتداء به

لا احتمال

مصحح

مع انه مصحح **قول** فقئت وتخصت يعني ان المراد هنا التعيين
يقطع الاحتمالات او تقليدها فلا يرد ما قيل من ان لا يخص ههنا
لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله **قول**
فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جاري فيها اذا اردت بالكرة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قول** نحو كرة خبز من جريدة
فان فيه معنى العموم لان العموم التعميري يقتضي التفضيل على الطبيعة
الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا افضل عبارة اخرى
من جنس اخرى من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج
في الجنس فيعم الكل اولان العبارة لما لم يدل على خصوص فرد كان
المناسب ان يرد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الا
ستغراق في المقام الخطابي **قول** لتخصيصه بما يخص به الفاعل ولا
يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه حفا **قول** او يشع
في موضع ما اهره اناب الاشع يعني ان الكلام محمول على التقديم و
التأخير كما قالوا في الناعرض **قول** واما يتخصص الفاعل قبل ذكره قيل معنى

طصو

وهو اولاد

يخصص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في الحكم المعرفة وحالها
يعني انا السامع كما لا يتغير عن اصحاء الكلام اذا كان المعطوف عليه
معرفة ولا يفوت الغرض من الكلام وكذلك لا يتغير عن الاصحاء
اذا كان الحكم مقدا فلا تخل الكرة بالاصفام **قول** قد يكون خبرا لا
بالنسبة اياها للنسبة فتشر **قول** فيقدر وصف يجوز ان يكون من باب
التخصيص بالصفة ذلك ان يقول ان السويين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير
قول علم جزء ما مختلف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما محتمل ان يكون مبتدأ
ولذلك حصص بالطرف وفيه بحث اذا قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من
ضمي المتبدا اولك ان يقول ان التخصيص بالطرف يسعته **قول** للتخصيص
نسبة الى المتكلم فيه ان هذا لا يخرج في كل اذ ليس معنى ويل لك ويلى
لك لان الويل والهلاك ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك
لك والقول بان المراد بالويل دعاء الله اطلاق لاسم المسبب على السبب
فيكون التقدير دعائي لله لك بعيد فالاولى ان يقال تشكيل سلام
لرعاية اصله حين كان منصدا منضوبا واذا اخر الجار والمجرور لتقديم

٢٤٤

الا هم والتبادر الى المبدأ اذ لو قدم الخبر لربما ذهب اللغة **قوله** اذ صر
 سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان
 سلمت مشتق من سلام عليك كجاءت من سبحان الله فعني سلمت
 قلت سلام عليك فعني صدره سلام عليك فاذا كان يكون معنى
 سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمت الي جعلك
 سالما فالاصل سلمت الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغيب
 ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استبعاد سلم مفعولا
 قلنا التقدير بحسب الاصل سلمت الله من دون ذكر عليك فلما حذف
 الفعل مع متعلقه فسد الدعاء زيد لفظه عليك نعم يرد على تسمية
 انا لا اتم لطلان قول لا ي سلام عليك لان قول مبتدأ وسلام
 عليك بيان او بدل او مفعول وعليك جزء هذا المعنى مستقيم ان قلت
 فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة
 من اللفظ الصالح ان يراد به كل من خطب فلا يكون تكرار نعم لانه بقول
 هذا المعنى غير او لكن يمكن التبريف لوجه اخر كما على ما قيل وهو لزوم احد

القول

احد المفسر في المفسر فيدوس وهو في المفسر محتاج الى التفسير
 مرة اخرى وهكذا امسك في تسلسل واجيب عن بيان معنى
 سلمت قلت السلام وهو ليس بين المفسر ولم يخرج الى التفسير لانه مرفوع
 وبيان سلمت معناه قلت سلمت الله تعنا اي جعل الله سالما
 ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر سلمت
 الله كما ان سبحان الماخوذ في تفسير سجدت بمعنى قلت سبحان الله
 مصدر سجد نزه **قوله** وعدل اي الرفع لقصد الدوام لان الخبر
 يدل على الفعل والفعل على الحدوث **قوله** اي سلام من قبيل في التفسير
 تأمل مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة والظابط في
 الاخبار عن المتبدا والفاعل سواء كان موقفا او كرتين جعل الخطاب
 بالنسبة فان جاهلا بها صح الاخبار وان كان الخبر عن نكرة وان
 كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان الخبر عن معرفة **قوله** وهذا القول قريب
 الى الصواب فظهور وجوه ورود الاستعمال عليه كقوله تعنا
 وجوه بوضوح ناصرة وهما من مزيد وقوله فيوم علينا يوم لنا والغير ذلك

حالا بعد وارجاعها الى الخصصات المذكورة **قول** ولما كان
الخبر الموصوف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان الخبر الموصوف
يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو اللفظ فقوله والخبر قد يكون جملة
للاشارة الى تقسيمه وكذا فراده **اصلا قول** والخبر قد يكون جملة لم يتر
بكونها خبرية فكانه تبع محجور النخاع في ان الاثنائية ولو كانت
قسمية صح ان يكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا متسكين بالالا
طال عهده وقد تبع السيد الشريف هو لا متمسكا بان الخبر
يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والافتناء ليس حالا من احواله الا
بتأويل مثلا اذا قلت زيدا ضربه فطلب الضرب صفة فائدة بالمكلم
ليس من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه معمولا
في حقه او استحقاقه ان يقم فيه **قول** ولم يدكر لظرفية ولم يدكر لظرفية
ايضا لان الشرطية عند العرب قيد للجزا كما هو المشهور والجزا اسمية
او فعلية ولو بالاصطلاح **وقال** والجملة مستقلة لا اشتغالها الفائدة ومحلها
فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ جملة لفائدة اصلا من العواطف ما

اذرا

اذا كان فيها رابطا فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير
محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة النبي كما يتصف بصفات نفسه
يتصف بصفات ما يتصل به مدحا وذكما ويجوز ذلك **قول** فلا يبد
في الجملة وكذا لا يبد في المفرد اذا كان مشتقا وبه جامدا تا ولا يتاويل
المشتق نحو هذا القاع عرق كذا القاع المكان المستوي والعرع قبح
ينسب في السهل والمعنى وهذا المكان المستوي غليظ وكله تأكيد
للصير قال الكسائي لا يبد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع
على ان في خبر كان محيرا حتى قالوا معنى قولهم كزيد اخاك هو ولا
فرق بين خبر المبتدأ وخبر كل واجب عنه بان في خبر كان معنى
الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فيثبت الدلالة
على مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بدلا من الصير **قول** من عابد
خبر لا وليس متعلقا بالاسم والالضب الاسم ينسبه بالمضارع **قول**
كاللام في نعم الرجل لانه للعهد ووضع المظهر موضع الصير ان كان في موضع
الله التعمير جاز قياسا والافند سيبويه يجوز في الشعر ان يكون يلفظ

وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لانضيح اجر من احسن عملا اي لا تضيق
اجرهم **قوله** وكون تفسير المبتدأ قيل لاحاجة الى العائد اذا كان
الجزء عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقوله مقول زيد قائم
اذا كان محذورا وذلك الحذف قياس اذا كان الصريح مجرد العين
قوله في جملة اسمية يكون المبتدأ في جازية من المبتدأ الاول لان جازية
ليشعر بالصريح فحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان
المبتدأ الثاني كما في السمن منون بد رهم وكذا ان كان فعلا فاللام
خو البر الكبريستن درها لان التعريف غير مقصود كما في قوله
قوله ولقد امر على اللبم ليسبني ويجوز ان يكون حالا من الصريح الذي
في الجزاء لعامل فيه المزج ينبغي ان يقدر منه موضع للتلاخيخ الى
القول نحو ان تقدم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسامعا بان كان غير
ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الصريح المرفوع قال
قدس سر في الحاشية الكرد واردة شنت بار مندب انتفى الكراشفي

اجزه من المبتدأ
قوله في جملة اسمية يكون المبتدأ في جازية من المبتدأ الاول لان جازية
ليشعر بالصريح فحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان
المبتدأ الثاني كما في السمن منون بد رهم وكذا ان كان فعلا فاللام
خو البر الكبريستن درها لان التعريف غير مقصود كما في قوله
قوله ولقد امر على اللبم ليسبني ويجوز ان يكون حالا من الصريح الذي
في الجزاء لعامل فيه المزج ينبغي ان يقدر منه موضع للتلاخيخ الى
القول نحو ان تقدم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسامعا بان كان غير
ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الصريح المرفوع قال
قدس سر في الحاشية الكرد واردة شنت بار مندب انتفى الكراشفي

الز

تاسقا الوسط ستون صاعا وصاعا اربعة امداد والمدان
وما وقع ظرفا او جاريا مجررا وهو الجار والمجرور لانه بواقف في
الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار
والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح
قوله اي الجوز الذي وقع ظرف زمان او مكان هنا فوائد اولها
انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جار يلحق اسم الزمان اي ما يقوم بنفسه
ويجوز بالجوز ايضا قيل لان العين لا تعلق بها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا
متعلق بالحصول والاستقرار عند عدم ذلك معنى وان المعنى ما يقوم
بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقدر
لانها الزمان لا تعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان
الارضية الجزئية ظرف للخلوقات الكائنية معها فائدة تخصيص
بعضها بها بخلاف الاكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه
ان يكون الارضية طرفا لكل الخلوقات لا يقتضي عدم الفلك لجواز
ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا فيفيد قولك الزمان في الحرف

اسم كان الظرف ظرف
مكان او زمان ١٣

سامعاً لم يعرف كونه في الحريف وثانيهما مقال الشيخ الرحبي وهو
ان الظرف الزمان ان كان حياً عن معنى باعتبار حدوثه فان استغنى
ذالك المعنى جميع الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالباً
بحو الصوم يوم والسين اشهر لانه باستغراقه اياه كان هو الاسما
مع تنكيره المناسب للجزئية ويجوز نصب وجهه بمعنى خلا فالكو فيين
فان في عندهم للتعيين فان كان معرفة لم يكن الرفع غالباً كالاول
وان لم يستغرق فالاعلى نصبه او جره بالاتفاق واصوله تعام
الحج اشهر معلومات فلنا كيد امر الحج ودعا الناس الى الاستعداد
له حتى كان افعال الحج مستغرفة بجميع الاشهر والتشفا وهي ظرف
المكان اذا كان حياً عن اسم عين فان كان غير متصرف فلان كلام في امتناع
دفعه وان كان متصرفاً وهو كذا فالجرح فاع راجح نحو انت منى مكان
قريب اي مكانك متى كان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح و
سابعها وهي ان كل من ظرف الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفاً
وعرفاً محدوداً وواضحاً به من اسم عين لا ارادة تقدير المسافة التقية

او البعيدة

او البعيدة نحو دراك مي فرسخ ومن ملك مني ليلة على حد فمضاهين
اي ذات مسافة فرسخ و دو مسافة سعي ليلة ومني تغلر سيد اول
الحجر اي بعيدة او بعيد هذا القدس واما انتصاب نحو دار خلقن
او من خلقك فسبحين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور
وهو تمييز النسبة اي بعدت فسبحك فالغرض ان يصعد ان لها
كما ان الما في امتلا الانا ماء وصالى وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدر اي بعدت فسبحين **قول** فالأكثر الغا
لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في وقع موصولة او موصوفة **قول**
على انه اي كانيوز وفعون عليه **قول** تقدير اي ما اول جملة جعل
التقدير بمعنى التأويل ليصح الكلام اذ لو لم يعرف عظم لم تصح نسبة
التقدير الى الظرف وذكر اليا في الجملة قيل في توجيهه ان اليا لذلك
دخلت على التمييز نحو زيد طيب باب اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر
من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اي مفرد وخرانه جملة لئلا
عن الجملة وان اليا للاتصاف والمعنى ان للظرف مفرد وخرانه جملة لئلا

ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الاحاق يقم قدرت هذا بذاك اي الحقه
به والمعنى ان الظرف ملحق بالحجة الحاق الحجة بالحق واحسن
التوجيهات ما في الشرح **قول** بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة
الشاملة للافعال غالباً كما يحصل والكون للدلالة على ان قد
يكون من الافعال الخاصة اذا اتساق الذهن اليها بحسب للمقام ولا
يجوز اظهار ذلك العام لقيام القرينة على تفسيره وسد الظرف
مسده واما قوله تعالى فلما رأنا مستقراً عند فوعناه ساكناً غير
متحرك **قول** لا بد من تعلق التقوية على ذلك وفيه بحث لان في
في مثل زيني الدار للظرفية وهي بسمة لا يقتضي الاظراف ومظروفها
اما الظرف فدخلها واما المظروف فحيزه ولا حاجة الى اعتبار امر
آخر ان قيل هذا لما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا يصح وهو الحكم
فيه ليس لا يصح قلنا لان الحكم ليس الا وهو لا بد لنا من دليل
مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم الا وهو الابتداء **قول** والاصرف
العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير

الظرف

المجمل في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيهما نحن فيه قلنا التبادر من الذهن
من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع
ثبت في الكل فالاصرف الافراد ليتوافق الركبان ولا يخفى ان عدم
افادة والتقوي تقوى الافراد **قول** وجار تاخيره للتوسع وعدم الضيق
كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم واسع اللغات **قول** لكانه قد يجب
للاحكام الخمسة كما يكون الشرح يكون في نحو وغيره **قول** مشتقاً اشتقاه
الدال على مدلوله سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم
عليه نحو ان زيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك **قول** على من
وجب له صدر الكلام اي صدر دالة او صدر نفسه مسامحة
قول كالا استفهام وغيره من القسم والتمني والترجي ومميز الشان
ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذي ياليتني فله درهم
وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعاً آخر وانما اقتضى التصدي
لار السامع الكلام الذي لم يصد به بالمعنى بالمعير على اصله ولو
جوز ان يجيء بعد ما يعير لم يدر السامع اذا سمع بذلك المعير او

هو راجع الى ما قبله بالتعريف ومعتبر كما ينبغي بعد من الكلام فيلش
ذالك ذهني **قول** وهذا مذهب سيديويه للاشارة الى انه المختار
لم يمثل المصن بالمثل المتفق عليه نحو من هجارت **قول** وذهب بعض
الحياة بل غير سيديويه قيل لان من يريد معناه التي النجاء ام الحياط
مثلا والوصف متعين للجزئية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار
بالكن في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الحياط بزبد **قول**
لكونه معرفة فلا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الخبب
في دفعه ان من معرفة لان في قوة ان يدام محرو او خالد ونظر الابهام
في مدة السميات على المتكلم لعله يوجب لها تكثيرا ولا يخفى ضعفه
ونقل عن سيديويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة
متضمنة للاستفهام او فعل التفصيل مقدم على الخبر والمجمل صفة لا قبلها
نحو مرت برجل افضل منه ابوه **قول** او كانا معرفتين الضابط
في جعل احدهما مبتدأ والآخرى خبرا ان ما زعمت ان السامع
يطلب العلم بكونه وصفا للآخرى يجعله خبرا **قول** ولا قرينة فلو وجدت

مزيد

قرينة معينة المراد لم يجب التقديم نحو الوحيفة ابو يوسف اذ
المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لغات الافاعي القابلات
لجابه **قول** او يتساويين قيل لو اريد به التساوي في التخصيص كما غلبت
قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكف به لذهاب الوهم الى التساوي في
درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوصف هو غير مراد عن التثنية
في التساوي في التخصيص فالاولى ان لم يكف به لفوات التفصيل
قول او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله
وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا
باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو ما قام زيدان لان الخبر جملة
صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظ للاحتراز عن نحو قام ابوه مع
انه احتراز بها عنه في شرط فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا
تسمية لكل باسم جزئية المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا كان الخبر
بعدا لا او معناها نحو ما زيد الا قام لوجوب تقديم المبتدأ قلنا ذلك
المبتدأ مشتق على ما له صدر الكلام لا اشتراكه على النفي معلوم حاله

بالمقاييس على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الا او معناها
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان فاما لم
يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل بناء على ان السامع لا يحتمل
عليه الاستدراك عود الصيغ قبل ذكر مرجعها او خلاف الاصل
قول واذا تضمن الخبر اي نفسه اذ لو تضمن متعلقة لا يجب الا التقديم
مخوعلام زيدا كب تعين في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل
قول كالا استفهام قيل الوجوب لتصدر الخبر مخرجه الاستفهام **قول**
لتصدره في جملة اعلم ان ما يقضي صدره الكلام يفهم ان يقع صدره
جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليه شئ من ذلكي تلك الجملة ولا
ما صار من تمامها من التكلم المعينة لعناها كان وسائر ما يحدث
معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضمنه اضرب
واما جوائز قولك الذي ان تضمنه يضربك فلان الوصول لا يؤثر
في صلة **قول** بتعريفه يتبع معها تقديمه انا حكم باصتناع تقديمه للزم
تقدم الشئ على نفسه فان الخبر في المثال المذكور وسط التمرة فلو قدم التمرة

عليه لزم ذلك المحذور **قول** في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة
فلا يجب التقديم نحو غا التمرة زيد مثلها جوائز تاخيرا خبر بان
يتوسط بين المبتدأ وصفته جوائز الفصل بين الصفة والموصوف
قول مثل تعلق الخبر بالكل العام يجعل الخبر الفعل المقدس والتعلق من
باب تعلق المحول بعامله لعدم طرحه في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت
امثله مبتدأ **قول** او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان ما بعد وا ما نحو
اما انتك خارج فلا صدقه فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان
الجملة التامة لا يقع بين اما و فاتها **قول** او في تاخيره خوف لبس دون
تقديمه فانه متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
اذ لا يجوز حما في خبر ان المكسورة معنى لصدانها ولا في حين ان المفتوحة
معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في خبر الوصول عليه
فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان
المكسورة معها والثاني باطل لانها جملة تامة غير ماولة بغيره فتعين
الاول **قول** بالمكسورة جوائز ان يكون المذكور بعدها خبرا اخر لها

او ظهر فالجزء **قوله** لا مكان الذهول عن الفتحه وجواز الحمل على
سبب اللسان لا يصدرك الكلام موضع ان المكسور **قوله** وفي الكتابة
لم يعهد رفع ليس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عرو
قوله وقد يتعد دلغظة قد للتعليل او لتحقيق **قوله** وذلك اما يجب
اللفظ والمعنى جميعا ذلك اما غير واجب كما في المثالين او واجب كقولك
سماها عالم وجاهل وحجب العطف وتوجيه ان يعطف
اولا ثم يجعل المجموع جزاء ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس
في المعطوفين حمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديرا فكذلك قلت
في المثال المذكور احدهما والآخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعله مما نحن
فيه لان الجزء متعد حقيقه فعلى هذا جاز ان يكون قوله من غير تعدد
الجزء عنه احترازا عنه ويؤيد قوله فيما بعد ويستعمل ذلك ما وجهين **قوله**
فانما في الحقيقه جزاء واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين
الحلاوة والحموضة لا اثبات النفس مما لا يقل بنا عما ان العطين امتزجا
في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الطلو

والخاص

والخاص حمير المبتدأ وما قلنا يكون في المجموع حمير المبتدأ وليس
في من الصمير الجزئين بين حمير ان قلت ويلزم خلوا الصفة عن الصمير
قلنا جاز ان لم يستند الصفة اليه بل يلغى ان لا يدينى ولا يجمع
ولا يؤتى شي من الجزئين عند تشبيه المبتدأ وجموعه وتاليفه
قلنا اجزاء تلك الاحوال عن الجزئين كما جاز الاعراب عليهما
فان حقا الاعراب اجزاء على المجموع لكن لعالم يكن المجموع قابلا للتعريب
اجبى اعرابه على اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم جزاء واحد
قوله لك لا بل هو هذا ايضا سواء فانه في قوة هذا اليق فكله هذا حلوة
وحامض وجاز ان تجعل كل منهما جزاء مستقلا باجزائه وصف
الجزء على الكل وح يكون في كل من الجزئين حمير المبتدأ قبل هذا الوجه
متعين بضمها مطابقتها للمبتدأ او راو تشبيه وجمعا
وفيه بحث لان مطابقتها يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور
انفا ولان الصمير يجوز ان يكون راجعا الى الاعراض المستفادة
من الكل لا الى نفسه فيكون قيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه

بانه لو كان كذلك لزم ان يكون يجوز مع افراد المبتدأ تشبيه الصيغ
وجمعه بحسب تعدد الابعاض اي مقال قدس سره للجامعين
الحلاوة والمحوض **قوله** وفي هذه الصورة تركيب العطف اولى النقل
فيسند الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا
حايغ تابع قلنا انه من باب التاكيد خفيفة فليس من باب تعدد الجوز
وجوز العطف باعتبار تقدم العطف عما حققنا **قوله** ولا يعجز
يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل **قوله** معنى الشرط الاضافة يينية
اولامية **قوله** وهو سببه الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى
الشرط سببه الاول للثاني بل ملزوم الثاني للدول كما في جميع **الشرط**
والجوز فلا يرد قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس
سرهنه لما يوافق كلام المتر في بحث كالمجازة **قوله** اول الحكم به
فان المحل الخبرية كناية ما يورد ولا يورد مصورها بل يورد الاخبار
بها **قوله** فلا يرد وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورد ان كونه النعمة
مصنفة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظان قيل الامم بالعكس

لان

لان كونها من الله عملة لكونها ملتصقة بهم قلنا يندرج تحت لان
من العلوم استقضاء الصوق الى إيجاد الله واعطائه اما الاستناد الى استناد
كونه صادرا منه معلولا له فغير معلوم **قال** فليشبه المبتدأ
الشرط لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز
ترك الفاء في خبره وفي جواز الصلة او الصفة ماضية اريد بها المعنى
لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة **قوله** وذلك للاسم الموصول
قيل تعريف الخبرين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند
وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل على اما والمضمر بحرف الشرط
كمن وما من هذا الباب ولا جد ان يناقش فيه بار التعريف بلام
الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف
بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فيقول انه لا يقتضي مطلقا
ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فانه قال كالا اسم الموصول
والمحتمل ان للتعريف معونه مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين
فالجواب الحق ان المراد يتضمن بالمبتدأ معنى الشرط ان لا يكون

التضمن بواسطة كلمات الشرط لما سيجي حكمها وان قوله ذلك
اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرغ عما تضمنه صحة دخول
الفا، ولا يخفى مراد التقض ص لبيت مند بجر في ذلك التأويل
بفعل وما في قوله كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصول
قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به لانهما في حكم لفظ
واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه **قوله** او النكرة الموصوفة
بهما ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه
يا ويفر **قوله** الذي ياتي في الاعل وفي صلة الموصول صيغة
الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايض وهو غير نادر
قوله وفي المدلول ليست لفظه او للتزديد بل للتخيير بين العبارتين
قوله فقوله تعني ان الموت الذي تقرضه فانه ملقيكم ان قيل
الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تقرضه يلقاكم اذ رب
موت فرضه شخص بملاقاه كالموت بالقبيل فالمد الجنس وصحة
دخول الفاء ملتبسة بالعموم اذ به يصير مشبها باسم الشرط

في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال
الشيخ الرحي لا يجب العموم في الموصول كما في اسم الشرط لما ذكرنا
في وجه الخالفة نعم لا اغلب فيه العموم **قوله** لان صحة دخوله
عليه ولان دخول الفاء بلا حظة مشابهة للمبتدأ الكلمات الشرط
ومقتضاها التصدر ومقتضاها امتناع دخول النواحي مطلقا
عليه وانما جاز دخول لانها لا تعبر بمعنى الكلام **قوله** والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار هذا صيني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء
فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون استثنائي لانها لا يخرج الكلام
عن الخبرية لا بد وان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر **قوله** قيل
لعضم الذي الحق ان بهما هو سيلويه نقل من المصنف انه قال في
الايضاح منع سيلويه دخول الفاء في جنبا بعيد من جهة النقل
والفقه اما النقل فقد استشهد سيلويه في كتابه بعد قوله
تعني الذين ينفقون اموالهم بقوله واما الموت واما الفقه فيعود
منه وقوعه في مخالفة الواضحات **قوله** فواحه ما رقتكم فالياكم

القلاب بالمد والفتح دشمني ودممني **قوله** لقيام قرنيه اللام للوقت
لا للاجل لانه مصرح لا يقتضي وداع الدواعي مذكورة في علم البلاغة
قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لان الذكر اصل
في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل
الحمد هو والقول بار الخصوص بالملح والذم خبر عمالا يعتد به **قوله** ليعلم
حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكن قطع عنه وجعل اعلا به
مخالف الاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغير المألوف زيادة
تنبيه والفاظ السامع للاصفا اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام
به وشدة الاهتمام بالملح او ذم او نوح يعني به زيادة اعتناء فكان
اذا دانه امتداد من بين صفات الملح او الذم او النوح ولو ذكر المتبادر
لم يبق صورة الوصف فلم تبين انه في الاصل وصف ثم غير **قوله** في قول
المستهل المبراة قيل الاستهلال ماء نوديدك وبأنتك ديدك كركك
وكلاهما مستقيم **قوله** الهلال ماء تاسه شب وبعده **قوله** لان
مقص المستهل تعين النبي اة لا تعين الهلال بالاشارة **قوله** ولئلا

القول

يتوهم نصب الهلال برأيت اوارى وذلك لان الاصل في المفردات
الوقف **قوله** خرجت فاذا السبع الفاء للوطف حملا على المعنى اي صحت
ففاجات كذا وقيل جواب الشرط ولعله اذا دانيه للزوم ما بعدها
لما قبلها اي مفاجاة السبع لان فته لم يوجب وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز
حذفها **قوله** على مد ذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا
قيل ان ما ظرف زمان مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرأ
في مثل فاذا السبع بالباب وحده بل لا تعسف وقيل ظرف
زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجه حصول
السبع وانما قدم المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الحية وقيل
ظرف زمان مضاف الى ما بعده عامله محذوف اي ففاجات
وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اذ اعرض الظرفية لانه
مفعول به لفاجات اللهم الا ان يقيم ان فاجات تنزل منزلة اللازم
ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل
فاجات لم يلزم اذ اعرض الظرفية لجواز ان يقيم معناه ففاجات

وجود السبع زمان الحزب **قوله** فيما التزم يقال التزمت الشيء والتزم
 اي قبل ملامته **قوله** اي التركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقم
 اي في حيزه والا التزم حلو الجملة عن العائد بحسب الظل ان حمير
 في موضعه وخيره راجع الى الحيز وانا قلنا بحسب الظل ان الذهن
 يلتصق من الحيز الى كونه واقعا في التركيب فينبغي اعتناء الصهير
قوله وذلك البعة ابواب لا يقال هناك لا قسم آخر وهو ما اذا
 كان الحيز ظرفا فان متعلقه حيز وهو واجب الحذف لانا نقول
 الحيز بحسب الظل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس
 الا الرعاية امر لفظي فليس هو صريبا حذف الحيز والتزام غير
 مسد **قوله** فلا يجب حذفه لعدم دلالة عليه ولو دل بالقرينة
 الخارجة تجاز الحذف بلا وجوب **قوله** ولو لا الشعرة الا اننا حوار
 مندي نمودن **قوله** هذا صيني عام مذهب البصر بين فان ولا
 عندهم كلمة غير ملتزمة من كلمتين كما تبارا اي واليه ذهب
 الكسائي لان اولها كانت مركبة من لواها امتناعية ولا النامية لم

صنف

حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بنفسه كما هو شأن
 الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرارها
 لان لفظ لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب
 القسم الا مكررا في الاغلب **قوله** وقال الفراء الولا هي الراجعة
 لا اختصاصها بالاسماء كاسائر العواصم ولا يخفى قصور **قوله**
 منسوب الى الفاعل آه قال الشيخ السجيني يدل قوله منسويا مضافا
 الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو صارتنا **قوله** و
 بعد حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية
 يجب معها الواو على الاصح **قوله** واكثر شي السوي وملتوت السوي
 ليست قال قدس سر في الحاشية لتأمله مصباح **قوله** واخطب
 ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقاف
 كونه وان كان الشايع تقدير الزمان مع ما المصدرية للمعالي
 من ان هذا مبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم
 لو رفع قائما على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ

لا يخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقاف

الرجح حيث قال نحو رفع الحال السادة مسددا الخبر عن فعل
المضاف الى ما المصدرية الموصولة لكان او يكون لا عن المصدر
الصريح فلا نقول ضرب زيد قائم وذلك لان نسبة الاخطب
الى الكون مجازا في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر
زمان مضاف الى الشيوخ بقدر الزمان فعها وشيوخ الا
سناد الى الظرف مجاز نحو من ارضاهم ويؤيده اخطب ما يكون
الامير يوم الجمعة **قول** فذهب الصبريون الى ان تقديره ضربي
زيد حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد يكونه مقيد
بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود الضرب و
انما لم يكتب بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما حالا عن
معمول المصدر فان كان عامله المصدر من تقدير كان بعينه ^{هب}
الكوفيين ويجبي بطلانه وان عامله حاصل لزم اختلافاً حاصل
الحاصل وعامل صاحبها وهم قد الزمو الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم
شي من ذلك لان قائما حاصل من محمى الرابع يزيد ومن تنمة الخبر وقد

القول

لوقش في لزوم الاتحاد فثبت عا هذا وجه آخر ثم حذف اذا منع شرط
سبي مدخولها اشطا وان كان اذا ظرفية تراخية معنى الشرط واذا
هذه للاستمرار كما في قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا **قول** وفيه تكلفا
كثيرة قال قد سرت في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت في هذا المكان ومن العدول عن ظاهره معنى كان الناقصة
الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهري للمعنى الناقصة
وصرفي الحال مقام الظرف انتهى لئلا عدلوا عنه لان مثل هذا
المضروب لم يسمع مع كثرة الاكثرة ولو كان خبر السمع تعريفية
ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقوع الاسم هذا المضروب
ولو كان خبرا لهما لم يلزم الواو لان دخول الواو في الاخبار بالافعال
الناقصة ليس الا لتبنيها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم **قول** ويفسد
الابتداء المقصود عمومه وذلك لاسم الجنس العرف اذا استعمل
لم يتم منية تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو اللفظ الظرفي الاستغراق
دفعاً للترجيح بل عرج **قال** وذهب الاخفش يريد عليه انه يلزم حذف

لا تقدر ضمير لم يثبت اذ لا يعرف كالفعل والضمير لا يجوز حذفه
 في قوله اي ضرب زيد اضربه اي ماضري اياه الا بهذ الضرب المقيد
 قوله الى هذا هذا البتد لا احب له كما في القسم التامر المتبداه **قول** لكونه
 بمعنى الفعل يؤيده امتناع تأكيد بكل امثاله وامتناع توصيفه **قول**
 اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قاما يخفى ان استفادة المصدر على هذا التقدير
 غير ظاهرة **قول** وتا تشاكل مبتداه قال الشيخ الرضي ان حذف الخبر في
 مثله غالب لا واجب قال الكوكبي ان الواو مع ما بعد ها خبر لا
 بها بمعنى مع ولو اتى معها كان خبرا فكذا ما هو معناه وفيه ان
 المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقر اعرا به منقول عن
 واو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعد
 بل يكون منصوبا **قول** وكل رجل وضيعت قال قدس سر في الحاشية
 الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهناك كناية عن
 مصحفها اعني الضيعة انتهى الضيعة كاره ويطشه ان قلت لا يجوز

في جميع اسم الفاعل والفعل والصفة المشبهة
 لا تقدر ضمير لم يثبت اذ لا يعرف كالفعل والضمير لا يجوز حذفه

قوله اي ضرب زيد اضربه اي ماضري اياه الا بهذ الضرب المقيد

قوله الى هذا هذا البتد لا احب له كما في القسم التامر المتبداه

بمعنى الفعل يؤيده امتناع تأكيد بكل امثاله وامتناع توصيفه

اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قاما يخفى ان استفادة المصدر على هذا التقدير

غير ظاهرة

وتا تشاكل مبتداه قال الشيخ الرضي ان حذف الخبر في

مثله غالب لا واجب قال الكوكبي ان الواو مع ما بعد ها خبر لا

جمع الضمير في ضيعة الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل
 رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى كل رجل مع
 ضيعة ذلك الرجل قيل لوجبه التقدير كل رجل مقرون بضمرة
 على ان يكون وضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسدا لخب
 وفيه انه يلزم ثلثة اصور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب
 في وضيعته كما في جنبت انا وزيدا وعدم الابدال سراج في القاعد المذكورة
 لان ضيعة ليست معطوفة على المبتداه ويمكن النجاس اما عن
 الاول فبان حذف المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المعقول معولا
 بدله من غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المداد العطف
 على المبتداه نظرا الى الصورة **قول** اي كل رجل مقرون مع ضيعة
 كما يقول زيد قائم ومحمدا لما لم يقل كل رجل وضيعته مضمرة وان كما هو
 الظاهر لان الخبر منتهى جملة وبعد المعطوف وليس بعد المعطوف فليس
 مسدا الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف اسادا مسدا الخبر لانه
 من تمة الخبر وقيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد حيثية

يميز اما الجوارح على القول

بدله من غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المداد العطف

على المبتداه نظرا الى الصورة

اي كل رجل مقرون مع ضيعة

كما يقول زيد قائم ومحمدا لما لم يقل كل رجل وضيعته مضمرة وان كما هو

الظاهر لان الخبر منتهى جملة وبعد المعطوف وليس بعد المعطوف فليس

كونه خبرا عن زيد ضعيفه وهو من حيث انه خبر عن زيد جازا ان
يقم وصيغته ساذ مسددة ويكفي في السياقة جيتية واحدة
قول وسابعا كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه
له يدل على تعين مفعول امانه الله لا فعلن كذا لا يجب لاحذف خبره
قول نحو عملك لا فعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السنون نحو عملك
لا فعلن **قول** اي من المفعولات اشار به الى قوله خبر ان واخواتها
مبتدأ المحذوف والخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله والمسند
ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل
وانما يقل لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا
وهنا
على حد **قول** اي اشتباها استعير الاخوات للاشتباه والنظر في ابيها
من التقارب والتماثل كما بين الاخوات **قول** لا بابا ابتداء كما ذهب اليه
الكوفيون لضعف تلك العواصم على عليين **قول** لانها لما شابهت
ولان اقتضائها للجزءين على السواء فالاولى ان يعمل بهما **قول** بعد
دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل

من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف
فلاخفا وفي عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها
وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها
انها بعد دخول دخول احدها قلنا المرف حقيقة هو خبر هذا البيت
وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او بجعل **قول**
واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما محل كلامه على توزيع يتضمن تعينا
كل واحد واحد لا المقام مقام التعريف وان النسب للتوزيع اخبار
ان واخواتها بصيغة الجمع **قول** لا يراى ان يربط لفظا ومعنى اما لفظا
فبالعمل واما معنى فلا يشترط معانيها الى معانيها فان تأكيد الحكم
مثلا ينسب الى المحكوبه وعليه واه على كل تقدير لا يقتض التعريف
بمثل يقوم الخبر المبتدأ الذي بعد ان الكفوفة بما او بعد ان المنقفة
المعناه حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيدا ضرب **قول** ولا يجوز
ان يقال ان ابن زيد لان الاستفهام ينافي التحقيق **قول** الا في تقدير حقوق
العبارة ان يقال لانه استثنى عن نفسه وجوه الشبه ووجوه الشبه

يجب ان يكون مشتركاً بين المشبه والمشبّه والقول يرجع الصريح
الى المتكلم بعينه **قوله** والاصل ان يتقدم كما صرح في قوله والاصل ان يصل
قوله الا ان يكون ظرفاً استثناءً مفرغاً والتقدير الا في تقديره وفي كل حال
من احوال الخبر الا اذا كان ظرفاً وان يكون استثناءً من معنى الكلام و
الحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في الاوقات
كلها الا وقت كونه ظرفاً **قوله** وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محد
لا بد ان يكون في زمان فضاء الظرف مع الشيء كالقرب المحم للشيء
يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجسام واحدى الجار والمجرور
محلها مناسبة للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار مجرور **قوله**
خبر لا نفى الخبر اذ دخلت على النكرة وانما علمت كما علمت عمل
ان لا يفتا تشابهت ان في افادة المبالغة فاللام المبالغة النفي وان
لمبالغة الاثبات يكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان
لا نقيض ان يكون من باب حمل النقيض على النقيض **قوله** انما عدل
قال الضم ليس بمثل النخلة بل رجل ظرف حسننا لان الظرفية

القول

الظرف صيغة اسم الفاعل لان خبر لا يحذف كثيراً والمثال ينبغي
ان يكون ظاهراً فيما ينزل له وفي مثالنا لا يحتمل ظرفي الا الخبر لان
الضام المنفي بلا لا يوصف الا بنصب واعترض عليه بان ذلك
مذهب جماعة منهم واما الاخر فقد جور والرفع حمل
على المحل كما في نوابغ اسم ان **قوله** عما هو الظاهر لنا قال ذلك نحو ان ارتفاع
صفتهم حمل على المحل **قوله** لان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه من الحال
بدون سماجة **قوله** لئلا يلزم الكذب وانما يلزم ح لان الجمع خبر
واحد كقولك للبلق هذا ابيض اسود والحاصل ان يكون غلام رجل جمعا
للظرف وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا
امتنع الاتصال على احدهما ولا يمتنع ههنا كما فيها قلت امتناع
الاقتصار على الاول كاف في ذلك **قوله** للدلالة النفي عليه لان النفي
يقضي ضمياً وانما لم يكن قرينة خصوص حمل على امر شامل وان
النفي رفع الوجود وفيه ان رفع النفي المستفاد من الرفع الوجود
الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره **قوله** اي لا يظنون الخبر

في اللفظ قال الاندلسي لا ادري اين من هذا النقل والحق ان
يجب اثنائه اتفاقا اذ لم يقم قرينة اما اذا قامت قرينة فعندي
يتم يجب الحذف وعند الجازيين يجوز **قول** او المراد الاصح هو الاول
قول فيقولون معنى قولهم اه فيكون صح لانه اسم الافعال وزبنة
المضربان اسم الفعلي لم يكن عاملا هذا الصيغة ولا يخفى ان
لا اسم بعدها يدل ايضا عا فساد هذا القول **قول** واما بنو تميم اه
وذلك لدخولها على القيليين الاسم والفعل **قول** اي عمل ليس المقصود
من المثال او من قول المشبهين بليس لان تشبيههما بليس ^{بكونها}
عاملتين عليها وصحة اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول ان الجوز
راجع الى التشبيه الموجب بعمل ليس **قول** قليل او عا خلاف القيلين
قول عا صوره السماع قالوا وهو الشعر **قول** من صدق قال قد سره
في الاحاشية الصدد الاعراض والبراح الزوال والهمير في يديها
للرب اي من اعرض عن يمينان الحرب فلا زال الي عنها باعرجي
عنها **قول** اي لا ابراح لي لقاتل ان يقول ست ان لا ليت لنفي الجنس لكن

١٤١

دعوا لولا

لم لا يجوز ان يكون براج مستبدا لا يقال لا يلزم عدم تخصيص المنه
النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كما سم ليس لانا نقول
يجوز ان يتخصص بتقدير الجوز فان لنا ان يقدر الجوز مقدر ما
بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى عا العموم **قال**
الشيخ الرحي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظن سواء
كانت مع لا او مع ما او ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان
تصرف عن الاستغناء والتقريب فتقول لا رجل بل رجلان هذا
اذ لم ينتصب الاسم اما اذا انتصب او الفتح فانه صح نص بالعموم
فلا تقول لا رجل بل رجلان **قول** ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
قال الشيخ الرحي الظان لا لا تعمل عمل ليس لانه اذ لا قياسا ولم
يوجد في كلامهم جنس لا منصوب بالجنس لا فالاول ان يقال لا في
براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه
يشذو لانه التكرار لما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها ومع
المعرفة **قول** والمراد بعلم المفعولية علة كون الاسم مفعولا اي

من حيث انما علامة له فلا يطل طرد التعريف بمسلمات في
صرت بمسلمات **قوله** او حكما كما في التسمية بالفعل فان التسمية بغير
ملحق به ومن عداه **قوله** لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة
اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظة الصيغة وذهب
اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا
لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما تعين ذلك الفعل او غير
ويتم على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا
تكون غير احد المتسبين وعلى الثاني ان المصدر يحل محل ذلك
الفعل فيكون مفعوله به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدر
فيكون مفعولا للفعل آخر وهكذا آخر فيلزم التسلسل وان الفاعل
الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في
مات موتا و طال الفلان طولا فالظن ان يقال انه ليس مفعولا
بحسب اللغة كما قال الفراء بل هو مفعول لاجب اللغة الاصطلاح
وهو قرن لفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا

مخصوصا

مخصوصا فاما وصفه بكونه مطلقا فلتعريفه عن القيود التي تقيد
بها غير من جنسه ولا يحفى انه لا يظن وجه التسمية ولا التقييد
بالقيود فالاولى ان يقول ان اختار الشئ الاول ونقول ان الغرض
المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد
الشريف قدس سره في حواشي الرعي بان اطلاق المصدر
والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم
التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذ
من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثيرا لولي يعني
بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير
اليه الشيخ قدس سره حيث يقول والمراد بالفعل الفاعل **قوله** بخلاف
الفاعيل الاربع حصر النحاة الفاعيل في خمسة وقال الشيخ الرعي
يجوز ان يجعل الحال داخلية في الفاعيل فيقال الحاصل مفعول والمستثنى
مع قيد مضمونه اذ الجي في جانب زيد راكب فاعل مع قيد الركوب
الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط ارضاءه وكان

اثرها الخفيف في القسمة انتهى ولا بعد ان يقام ان المفعول
ما يتعلق به الفعل او بالذات والحال ليت كذلك لان تعلقها
به بواسطة انها صليبة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه محجج عن امر وقع مفعوله التافا
ومن ههنا اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق
غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل المصوب في المفاعيل اصلا
وفي غير هاتبعاقول فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي
لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ياتي اطلاق المفعول
العربي عليها على المحسنة ان قلت من ضرورات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بتيده بصدق اللصيق واصتناع
صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معني يستعمل به وله
وفيه ومعها لا المفعول كما في زيد حسن الغلام **قوله** اسم ما فعله فاعل
حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول **قوله** بحيث يصح
اسناده اليه على تقدير ان كان مثبتا او سوا كان نظير قوله النبي لولا انبأ

فان

ولا يبطل الطرف بل مثل ما ضربت ضربا شديدا **قوله** لا يكون مؤنثا
فيه كما ذهب اليه بعضهم فليشك كل عليهم دخول الاصله الآتية
قوله وانما زيد لفظه الاسم قيل لما زيد ليخرج ضربت الثاني في
ضربت ضربت لانه يثني فعلا المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة
الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم ولو قال ما فعله كان في قوة
اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت **قوله** والتكلم به اتجه عليه
ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ضا اصطلاحا حرما ولعلم يكن
داخلا فيما فعله يخرج الى اخره بقوله اسم ولو سلم التناول ففي اعتبار
انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد بفعل مضمونه الذي هو الضرب
كما هو الظاهر اتجه عليه انه فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان
ذلك المضمون مدلول تضيبي ويتم لا يميز صفات المدلولات
التضيبية عاردا والها نعم يخرج من صفات المدلولات المطابقة
عاردا والها كما يقال انا ضربت في ضربت ضربا مفعول الفاعل ولا
يبعد ان يقام ان اختار الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول

المدح

قطعا ولا يخرج مثل قلت قولاً ولفظ ضربت باعتبار انه مفعول
ليس اسماً لان الفاظ ليست موضوعاً لا تسمىها كما حققه السيد ^{الثق}
فاحتج الى اضرابه بقيد الاسم **قولاً** لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان
يقول لو لم يرد يصح ايضا لانهم يحيدون صفات المدلولات للتقبل
المطابقة عادوا كما في سائر حدود الفاعيل **قولاً** ويدخل في المصادر
كها وغيرها كما في حكمها كما لو لم يعنى الهلاك **قولاً** اراد بالمصدر الحدث
الجاري على ما ناسي به لانه من صدر اذا الرجوع وهو محل الرجوع
الفعل اليه لاحد منه عامه بذهب البحرية او محل رجوعه الى الفعل
عامه بذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب
مصدر واما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدراً واما
ان تدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصيدق على نحو ضربت
الواعا وراثية **الفاقولة** وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي ^{المدكور}
اعم وذلك التعميم باعتبار كونه مذكوراً وهو ظا او باعتبار
كونه فعلاً كما افاد بقوله او اسما عطوفاً على قوله مقدر فالفعل المذكور

يشتمل

يشتمل المقدس والاسم الذي فيه معنى الفعل **قولاً** بل المراد معنى
الفعل مشتمل لم يرد اشتمال لمفهوم الفعل على الاسم ولا يخرج من
جلست جلستة وضربت شيئاً اذا كني به عن الضرب بل اراد
ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو للسبب تحقق مدلول
الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء متحد معه ولا يخرج من
التأثير وخرج كرهت كراهية لان كراهية التي هي مدلول للفعل
مغايرة للكراهية التي متعلقة بالتحقق لتقدم وتأخر بينهما وكذا يخرج
ضربت تاديباً لان وان كان هو التاديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التاديب
من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له لا يقيد الا
تخارج ايضا كرهت كراهية فلا حاجة في اضرابه الى اعتبار قيد
السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تنمة السابق وتوابعه فلا معنى للاعتبار
بدون اعتبار اصله **قولاً** للتأكيد اي لتأكيد ما هو المسند حقيقة
نحو ضربت ضرباً فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بـ لا لتأكيد الـ
سناد والزمان ايضا فاقبل انه لتأكيد الفعل كان مسامحة وفائق دفع

المفهوم

توهم الصواب ودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعام وكلم الله موسى تكليما
اي كلمه بذاته لا بتزجارت بلزجره بالتكليم موسى **قوله** ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتأكيد
وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد وان كان للنوع وجب
ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد **قوله** اي دل على
بعض انواعه او كلها سوا ان النوع مفهومها مخصوصه او بعومها
وسواء كان من الصفه مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه
نحو عملا صالحا او من لام العهد او من الصفه نحو ضربته وضربته او من
المادة الدالة على الحدث نحو القصرى او غير الدالة عليه مع الصدق
عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربته اي
الضرب وقد مت حيز مقدم فان ايا واسم التفصيل بعض ما ايضا
اليه ولك ان تقول انها صفتان لمصدر مقدس اي قد وما حيز
مقدم والضرب اي الضرب الذي يلغى ريسال عنه بانه ايضاً
هو قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثر بعومها او مخصوصها سوا ان كان

مفهوما

مفهوما

العدد

العدد مفعول ما من الصيغة واللفظ دل على الحدث حقيقة نحو ضربين
او حجارا نحو ضربته شوطين او شواطى ضربت ضربين او ضربا
شبتوط وهو حجار عم الضرب لعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع
ايضا او معوما من الصفه نحو ضربا كثيرا او عن العدد الصريح كقوله
مع ذكره بانه نحو ضربت ضربت ونحو قوله تعام فاجلدوهم ثمانين جلد
او بدونه نحو راية الف الف راية ولك ان تقول انه صفة
مصدر محذوف اي راية الف **قوله** لانه داله هكذا قيل الاظرف راية
في العبارة ان يقال لانه داله على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها
مخلا ففردتها تخصيصا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز
تثنية احويه وجمعها جمعها لانه داله على الفرد منها **قوله** والعدد
في قصد التعدد المصدر تجد الثالث من غير تحليل ما يقابله ولو قام زيد
ولم يخلص في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا **قوله** وقد يكون قد ههنا
للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا بلغت
للتكثير مجازا كما في قوله تعام قد نرى ثقل وجهدك **قوله** غير لفظ

وح كان ابلغ واو كذا ما كان لفظه **قول** اي معان للفظ فعله وهو اما
اما مصدر او غير مصدر وقدم اصلته ومنها الصريح الرابع
المصنوع علمه او غير عامله نحو تدرسه اي الدرر والعجبي
الضرب الذي حشره ومنها اسم الاشارة والمشاركة **الوحي**
مصنوع عامله نحو اعجبي ضربه فخرت ذلك **قول** مثل تعديت
جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس
للنام **قول** نحو انبت الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل مفعولها تانين
اما لانه في ضمنه لا رفعني انبت جعله ينبت وانه مطاوع له
اولا لانه جعل بمعنى الاثبات وفيه تأمل قيل انه بمعنى التثيت
كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه معين
اثبات **قول** وسيبويه يقلبه عاملا فيه ان الاصل علم التعيير
التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرون شيئا
اي لا ضارا قليلا **قول** كقولك من قدم حبر مقدم وح يكون حبرا
او دعا وكذا اذا قيل من يلحقني بالسفر وح يكون يكون دعا

له حكم ما صيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما صيف اليه **قول** اي
سماعييا موقوفا يعني العلم بوجود حذفه ليس الامر طريق السماع
مخلاف القياس فانه العلم به يحصل بطريق الاستدلال لا بالتبوت
الضابط ويكون قياسي استند لا لها قيل سما عاصم فعل محذو
اي يسمع حذفه وجوبا ساعا وكذا قياسا اي يقاس حذفه وجوبا
قياسا وذلك لتبوت الضابط الذي هو العلة الموجب للحذف
قول مثل سقيا كلها دعا دعا وبلاهم القريف ايض كذلك الا المحذو
فانه قد يكون حبرا **قول** وجد عاده اعلى بالذال وبقيع الحال والجمع
المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو او كما لفظه
في الرمي فكان اظهر **قول** وبعضهم بان وجوب الحذف اذ قال
الشيخ الرمي الذي ارى ان هذه المصادر ومثاله اذ اثبت فاعلها
او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع
وجب حذف لو اصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب
وذلك مثل صيغة الله وكتا الله وجمان الله وليك وسعديك

وسمى قوله اي بعد الله وحملك واما انتصاب مثل قولهم محمدت
حمدة قليل على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمفعول ويجوز
ان يكون الاضافة في حمدة لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله
تعالى وقد مكر فامكرهم **قوله** منها لم يقل هي كذا وكذا لان الواضع لا
يخصر مما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد بها التوجيه نحو
ان تعود او الناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو قاعد او
الناس قيام **قوله** ما وقع مثبتا بعد نفي او انما اشترط كون المصدر
مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لانه المقصود من مثل هذا المحرر
التكثير وصف الشيء بدوام حصول الفعل من اوله واوله و
وضع الفعل على التجدد فينا فيه وضعا وان لم ينافيه استعماله
فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة
جعلوا المصدر نفسا حبرا نحو ما زيد الاسيركا وزيد سير سير
نسمى عن الكلام معنى الحدوث رايي لعدم صريح الفعل وعدم
المفعول الدال عليه ولهذا اعني لزيادة المبالغة ونحو بعض المصادر

التي

التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك **قوله**
فانه لو اريد نفيه او وذلك لغوات المحرر الذي يجب الحذف
وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي **قوله** داخل قيل عفر
لنفي والاظهرك يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي **قوله** على اسم
مبتدأ او منسوخ ابتداءه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول
النفي على الاسم ليس شرطا لحواله ان يكون في نحو ما كان زيدا لا
سيرا وما وجدك الاسير البريد انتصاب المصدر على انه
مفعول مطلق كما جاز ان يكون مضموبا كان ووجد فالشرط
ان يكون ناصبا حبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر حبرا عنه
قوله لا يكون حبرا عنه بل تاويل او بالغة **قوله** لا لو كان حبرا ان قلت
هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت
ينفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع و
والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرط في المصدر كما اعتبرها
بعضهم لعلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انبى بالمقام

قوله اي الحذف لا يخفى ان العبارة لا يفيد هذا الاستحسان **قوله**
مخوكت الارض الدك شكسته شدن **قوله** واما جمع بين الضابطتين
لا يخفى انها قد يجتمعان نحو ما زيد الاسير ورح يلغي ان يقم ان
الحذف اوجب **قوله** الاسير ليريد بك **قوله** ومنها ما وقع
تقصيلا واما اوجب حذف الفعل ههنا للدلالة الجملة المتقدمة
على المصدر الذي ينتقل الدهر الى غاية التي هي مصدر ويقامها
مقام عوام لها **قوله** لا اثر مضمون جملة استثنائية او حصرية نحو زيد
يكتب نحو زيد يكتب فقرة بعد او يعبا ويشترى طعاما فاما يعبا
واما اكلاه فاما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يصرح صحة
او يغتشم اغتثما لا يخرج نحو سفر قريبا او سفر بعيدا لان
القريب والبعيد ليس من اباد السفر بل انواعه **قوله** متقدمة
بيان للواقع واختر او اذ اجوز تقديم التفسير نحو امانتون منا
او تفدون فدا شد **قوله** مصدرها اي مصدر المصنوع
منها **قوله** وبارزه غرضه اي غايته انما هي غاية السبب اثر لانها

طفر

تحصل بعده كالاتر الذي يكون بعد المؤثر **قوله** اي لان يشبه
به امر اي لا يشبه بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة
بحسب الظاهر المفعول المطلق لا يقال لانه يخرج عن الضابطتين
اذا ذكر المفعول المطلق لنفسه لانا نقول قد جرت عاداتهم
على حذفه ولزوم مصدره في موضعه فعلى هذا لو فسره قوله
ما وقع للتشبيه بموضع مصدره وقع لان يشبه به امر يسلم
عن المناقشة **قوله** عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيويه
يجب في مثله عا انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما

جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالبة ولذلك
لم يجعله تأكيدا لفظيا لان يفيد الاول قال الشيخ الرمي لا يقع
عندي ان يكون تأكيدا او اذ انزك المصدر وانى بوصف
نحو له صوت حسن فالاولى الاستباح ويجوز الضرب على
حذف الموصوف **قوله** علاج ليس في كثير النسخ ولم يكن في
نسخة الشيخ الرمي ولذا قال ولا بد من شرط آخر وهو ان يكون الاسم
الحال الموطئة به كجاءه موصوف بصفة به الحال الحقيقية
الاجد وطا الطريقي
لما هو طالع الحقيقة
كقوله تعالى انه انزلناه
والاوسيا ونحوها وصل
بهيا من

عارض غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني المحدث فيخرج
مخولز يد زهدن هذ الصلحا ولا يخفى انه لا يخرج مخولة حركة
في العقوليات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا
فانه ايضا يخرج **قول** مشتمل على اسم او اما اشتراط ذلك ليدل على
الفعل المقدر فان باشتغالها على اسم يدل على نفس الفعل او باشتغال
على صاحب يدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه
الصفة الدلالة لغني غنا، التقدير وحسنه الشيخ الرحي ان قيل لم
لم يجعل الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر لا
يجعل الا اذا صح تقديره بان وفعل من وتسمي ذلك في مرت
به فاذا له صوت لانه قطع لوقوع الصوت وان يصوت ليس
قطعا بوقوع **قول** واحترز به عن نحو حركت بالبلد فاذا به
صوت صوت حمار قال الشيخ الرحي الاول في مثله الاتباع بان
يكون وصفا او بدلا وضعف نصيبه لان الجملة المتقدمة لم يتر
اذن كالفعل نحوها على ما لا بد للفعل منه واجازوا الضم فيه على الحال الذي

الذي

في الالف
في الالف
في الالف
في الالف
في الالف
في الالف
في الالف
في الالف
في الالف
في الالف

لكن لا يجب حذف العاقل **قول** فاذا له صوت صوت حمار جان انصابه
على الحاليه على احداثا ويلي الوصف كما سئلكه وزوال حال الصير
المستكن في له واجاز غير سيبويه رفعه على انه يدل او عطف
بيان او وصف اما حذف المضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب
اليه الخليل وتخبر التعريف بان يقال صوت الحمار لان صلا لا يغير
بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه واجاز هذا الجاز هذا فغير الطويل
اي مثل الطويل واما انه جامد ابول بالمشق اي منكرا فاذا
كان بدلا او عطف بيان لا غير **قول** من صات اه يعني ان صوتا
جاءت مصدر بمعنى الضويت يعني بانك كمدن فلها جارة الى
القول بانه اسم بمعنى او اذ وانه استعمل استعمال المصدر كالا
بمعنى الاعطاء وان عامله تصوت من الضويت **قول** وصرخ
بانك كمدن قيل استعمل استعمال المصدر **قول** ما وقع مضمون
جملة حال او غير جز لوقوعه على انه بمعنى كان وهذا ظهر معنى **قوله**
لا محتمل لها غيره اي لاحتمال الجملة من المصادر غير محتمل مصدر

مبني وغيره مفعوله **قوله** نحو له علي الف درهم له خبر وعما متعلق
به او عاكس ولكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل الجيب اللدني
دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة وصنه ايضاً ان زيد
القائم تسماً لا تقسماً يعني التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق خبر
ان اللام **قوله** اي اعترف اعترافاً قال الشيخ الرحي الجملة المتقدمة في
هذا القسم وما يقابله عامله لتأديتها معنى الفعل **قوله** وتسمى هذا التسمية
من التاخير **قوله** لانه اما يؤكد نفسه وذالته كما يؤكد ضاياً من متبعضاً
نفسه ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي مسئلة يؤكد
مضمون الجملة الاسمية **قوله** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير اجتز
به عما اذا وقع مفرد له محتمل غير نحو الفقير فان الرجوع يحتمل الفقير
وغيره وهو مضمون **قوله** من حقيق اذ انبت يجوز ايضاً ان يكون من
حق الامر بمعنى تحققه وكان على لغتين فالعصم اثبات كونه على لغتين
وسرع كونه على شئ فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب
من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولاً حقاً

لما قاله الشيخ الرحي ص ان جميع الامثلة الواردة للمؤكد لغتين اما في
القول اوصافي معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
قول الحق ونحوه لا فعله البنية اي قطعت بالفعل وجزئت
به قطعه واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يسد ويثم اجزم
به مرة اخرى فيكون قطعان او اكثر هو قطع واحدة لا يلبي
فيه النظر وكذا قولهم افعل البيت اي جزئت بان تفعله وقطعت
به قطعه فالبيت بمعنى القول المقطوع به وكان اللام مبها في الا
صل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا يرد فيها قول التقدي
في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولاً لها تقرب
بياناً للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم
بجملة مرهية مقولة له **قوله** ويسمى هذه ايضاً من التاخير **قوله** ويحتمل
اليه ذهب المضمون وزيف لغوات المقابل لان اللام في تأكيد النفس حسن
للصلة لا للاجل اللقمة الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال
قد سره وعما هذا ينبغي له **قوله** اصله التث لا الربي من التثنية لانها

حسن

مأخوذة من لبيك **قوله** حذف الفعل اه كل ذلك ليضغ الجيب بالسرعة من
 النسبية فيتنفخ لا سقاع المأمور به حتى **قوله** ويجوز اصله لبتا
 وهو مفرد اصيف الى الصمير فقلب الفه يا اكلد وليس بشي الخ
 يا ده مضافا الى المظهر **قوله** المفعول قال انما سمي به لانه اوقع الفعل به
 او تعلق به و لك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به والصواب وقيل
 انه سلب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال **قوله** ولم
 يذكر اي الاسم و لك ان تقول لا حاجة اليه لانهم جبرون صفات الدولات
 المطابقة بحادها كما ذكر وفيه مناقشة لاسماء الاستفهام مثلا
 فليكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها
 المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية **قوله** والملاذ بوقوع فعل
 الفاعل عليه تعلقه بنفيا او اثباتا والمراد تعلقه به او لا يخرج الحال
 والتميز وقال المضمل بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يفعله الاب
 ولا يخفى ان خروج الثلثة ظ لا يوجب ينقض التعريف بعمومي اشتراك
 زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد

ديلمي

فالمراد

لا يسمى تعلقا ولو سلم التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان
 لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد وعمرو فليس عمرو محققا
 جهة فاعلية بل جهة مفعولية اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع
قوله ولا يقولون في ضربت زيد اه لا يقال لا يصح اضافة لامه
 مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم
 بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا المطلق وقد صرح
 بذلك الشيخ الرحي **قوله** فان المفعول عين فعل فيه تأمل فيخرج به
 زيد في ضرب زيد ولا يخفى خروج زيد كذلك لكن في صحة اضافة تأمل
قوله فلا يرلعل المورد نظر المفعول به لكنه مرفوع **قوله** وقد يتقدم
 المفعول به وكذا اسائر المفاعل ^{سوي} المفعول معطرا عا اصل الواو فانها
 في الاصل للعطف ووصفها اثناء الكلام واما وجوبها بايما تضمن وكذا
 فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له مضموا
 سواء كقوله تعام فاما اليتيم فلا تقهر **قوله** كوقوعه في حين وقوع
 فعله وهو مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في نظ الاصح ان الفعل غير تام

وتوكيد موزن يكونه فها مبتدأ وان في الظرف تخصيصا بالذ
ذكر المحصور ان ذكر العدد لا يقتضيه **القول** لوجوب الحذف
في الاغراض اشار قدس سره في الحاشية المتعارفة الامور الاربعه بمتن
حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اني
زيد الفاسق الحديث ونحو مرتب بزيد المسكين **قول** ونحو امر او نفس
او او للعطف ومعناه الحبث على الفرار عن نفسه واما المعنى مع ومعناه
قصدك ولسانه فيه **قول** واقصد واخيرا كم اي عانتم فيه القرينة
على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ ثم جئ بالالف اي عن شئ هو
ما يورثه اساق الذهب نحو اقصد اذ ابي ما يفيد هذا المعنى
ليست هذه ضابطة لوجوب الحذف نحو ان ذكر الفعل معها وانما
اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبت خيرا للثور انك
اوسع لك اي تخ و اقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الخريزي
انت امر او اقصد اي وسطا واما عند سيلويه فلا فعل سمع ذكر فعله
اذا عرفت فالقول بوجوب الحذف في الالفاظ الكريمة غير نظرية غاية التوجيه

مقالة العبد

مقالة العلامة التقطاني من ان ليس لها من حيث انها قران الاستعمال
واخذ بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها
لكن الظاهر ان هذه الحاشية لا يستدعي وجوب حذف امر **قول** وهذا
عطف مثال على مثال **قول** او اهلا لا اجاب اي كما اجاز ان يكون صفة
مكان اجاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجاب جمع الاجني
فكانت قلت اثبت اهلك واقاربك **قول** وطئت الوصي كوفتن
ساره قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجدل والحزن صاعظ
من الارض **قول** بوجه او قلب فيه انه يخرج نحو يا الله قيل ندا تعام
للتشبه تعامن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بالتحريك صريح للنداء
بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاول وان يقال المراد بكونه
مطلوب الكمال اقبال كونه مسنول الاجابة مثل يا سماء ويا جبال **قول**
لك ان تقول ان ندا هو لا من باب التخييل تشبهها بمن لصلوح النداء **قول** بلون
من له صلاحية النداء لسرعة الامثال **القول** فان المندوب ايضا كما
قال بعضهم اه هو الخريف ويؤيد قولهم في المراتي لا يتعد اي لا تملك

كانهم من جهم باليت تصور وحيافه فموتة فقول لا يعد اي لا
بعدت ولا هلكت **قول** فالاولى ادخاله مع ان فيه ضم ونشر مناب
ادعوا لا استثنائي لان الجملة الاشارة الندائية استثنائية فلا اولى
تقدير دعوت او ناديت لان اغلب في الافعال الاستثنائية مجزئها
بلفظ الماضي **قول** واختر زهير عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال
زيد كما قال بعضهم لانه ظ في الاخبار فلا يكون زيد مطلقا باقبال
بل مجزئ عن طلب اقبال **قول** او للنادي بان يكون حالا
من ضمير اقباله **قول** وناصب الفعل المقدر وهو ينصب المصدر
اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد
قالما اذا ناديت في حال القيام **قول** وعند المبرد مجزئ النداء
لسد مسد الفعل منه ان القول بان ساد مسد الفعل يسند ^{عنه}
بحسب الظن ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظن ان سيدويه
يجوز هذا المجاز **قول** وقال ابو علي سرت بان الهمزة من ادوات
النداء واسم الفعل لا يكون اقصر صريحا وان صير التكلم لا يستتر

بها

في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون النداء لكونه جملة
واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها تجوز
فيها ما لم يجوز في غيرها الا ترى الي الترخيم وعن الثاني بانه قد
يستتر نحو اقبالي بمعنى اتفجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة تمام
يستقل به كلاما كجملة الاستثنائية والشرطية **قول** ويلبني على ما
يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فيتنقض الحكم بالعلم
الموصوف بان مضاف الى العلم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
قول لقلتها باعتبار الخلل فان حلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث
مختلف محل الضم فانها تثبت وقلتها بحسب التقوى والاستعمال
فيه خذ شتر **قول** ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم يتعين
مواضع الضم من غير حاجة الى تخصيصها **قول** على الضمة لفظا وتقديرا
كما في المقصور والمفتوح والبي في قبل النداء مثل يا هذا ويلهولاه
يا انت وجوز المضم يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى
تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الطرفة وسره كما قال سلام الله

يا مطر اعليها وليس عليك يا مطر السلام **قول** التي يرفع بالندا
في غير صورة النداء يعني انه من قبيل اصغت هذا المثل هذا
الشباب **قول** او الفعل مسند عطف بحسب المعنى كانه قال
الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى ضمير الجار والمجرور
قول وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام
مسوق لبيان المنادى **قول** اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
يعني ان المفرد مقابلا مضاف لكن اريد المفرد الكامل من غير
شبه المضاف ايضا اخرج المنادى للمجوس باللام او المفتوح با
لا فبتلك الارادة فبعيد **قول** وهو كل اسم لا يتم معناه آه قال
الشيخ الرحيمي ما حاصله يرجع الى تشبه المضاف اسم بحمي بعد امر
من تمامه وذلك الامر ثلثه ضرب اما معمول له نحو معمول يا
طالعاجلا ويا حسنا وجهه ويا حيزا من زيد واما معطوف على
ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما شبي
واحد سوا وكان على له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصاً بذلك

نحو

المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
كاربعة فهو خمسة عشر الا انه لم يركب واما قيد رصا المعطوف
بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن تشبها للمضاف نحو اجعله مفردا
معرفة لا استقلاله نحو يا رجل وامرأة وامانعت فانه لدلالة على
معنى المتبوع بمنزلة جزءه ويشترط ان يكون ذلك اللفظ جملة او ظرفا
نحو قولك يا حليما لا وقع له **قول** الا يا محلة من ذات عرق **قول** واما اشتراط
ذلك اذ لو كان اللفظ مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل اللفظ
المفرد وصفاله نحو الظرف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا
يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفاله لان
الجملة والظرف لا يقعان صفة للمفرد ففي جعلها صلة للذي يقو
الاختصاص الذي هو المطلوب في النداء لا يترك الى تزجيم المندى
في السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم مضطرون الى جعله المنفوت
بالجملة والظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف فلذلك لم
يجعلوه في باب لامضارعا للمضاف لا ظرفا في الدرس بل بقيا لا يظن

فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء **قوله**
معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو متنع لانا
نقول المتنع اجتماع التي لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المناقضات
الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصافي التعريف مع ان
محل الدخول مختلف **قوله** وقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء
المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه سوي اليه الخطاب
بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضم الذي وضع للخطاب و
صار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظن لئلا يتنازع اللفظ كل واحد
من الخصال انه هو المخطاط المحصا للخطاب والمدعو **قوله** وكونه
مثلا افرادا وتعريفيا وانما اعتبرها التقوى جهة الاتحاد ولا يلزم
بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة **قوله** وانما قلنا ذلك آه
ان قلت مشابهة للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء
مجوازا للاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى
المناسبة والمناسب للناسب للشيء منسب لذلك الشيء قطعا

دلو بالواو

ولو بالواو اسطة ولو قيل ان الشابهة بعناها فنقول المقصود من ذلك
التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل صابها لاهتياز وجعله كانه هو
الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي صينية لزم بناءه
قوله ويا زيد ويا زيدون ان قيل العلم اذ انني اوجع لزم فيه اللام بلا
عن تعريفه الزائد بالتكثير فكيف يصح هذا المثال ان اجيب بان لفظه
يا اقيم مقام المثالين اللام **قوله** ويخفف خفيف لفظه باب الاستغاثه
قوله وهي لام تخصيص معدية لا دعوا المقدر لضعفه بالاحتماد **قوله**
دلالة على انه مخصوص هذا الدلالة لا بد ان يكون الامر عني به وذلك
الامر المعيني به يجوز ان يكون اغائه او تجبا او تقديدا الى غير ذلك
لكن لم يقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة لئلا يلبس
بالمستغاث له اللام في المستغاث له منعلقة بما يتعلق به لزم المستغاث
قد يستعمل المستغاث له بن نحو يا الله من الفراق وهو متعلق بما دل
عليه ما قبله من الكلام اي استغيت من ألم الفراق **قوله** لان غلة
بيانه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صفة فكيف

قائمة

يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه
بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وجاحا عن الافراد
وفيه ان البدل يعني مع بعد وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة
لا في مقابلة التركيب ولا يسعد ان يجاب بان حرف النداء واللام
اذا جمعتا كانت العلة للام بقربها كما في تنازع الفعلين **قوله** واجيب
بان اقول بان قوله مثل يا عبد الله من تمة القاعدة وقد يجاب
عن التمهيد ايضا بانه قليل ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من
الزيادة وفي آخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة الزيد
واويا والف **قوله** يا طالعاجله فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على
موصوف مقدم لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف
لانه موصوف بغير اللزوم الا ان يفرق بين المغوث المذكور
والمقدم لكن بقي شي وهو ان يا طالعاجله جاز ان يكون معرفة
ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفا نكرة اللزوم
الا ان يقال ان الموصوف لما وقع موقع الموصوف لم يتبع قصد تعريف

قوله هذا توقيت لضرب رجلا اي ليقم يا رجلا بالضرب حال كون
رجل بغير معين لاحال كون رجل لغير معين **قوله** مثل يا حسنا
وجهه ظريفا قال قدس سر في الحاشية واما قيد ناه بقوله ظريفا
ليكون ناصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين
يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا
قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منغوثا بوجه
بجمله او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقم يا حاليما لا تعجل القدوس
بل يقم قدوسا وذلك بانه لانه نكرة ووصف الشيء بالمعرفة بعد
وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء **قوله** وتوابع المنادى
المبني لم يقصد بكونه غير المبهم الذي جئ به للتوسط اعتمادا
على ما سيدكره **قوله** لان توابع المنادى العربي غير البدل لا الخطور
الا في حكمها **قوله** تابعة للفظ فقط سواء كان مضموبا او محجوبا
مخويا للزيد وعمر ولم يخلوها على محله الضرب كما اجنبي ضرب
زيد وعمر **قوله** وقيد نا البني بكونه على ما يرفع به هذا القيد

مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف
قيل كذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بآب ان اذا كان مفروضا
ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ويلينغ
ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد **قوله** او مستبها بالمضام الظان لا
حاجة الى ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لان
ليس بضاف نعم في اخر اجزائه يحتاج الى المحل كما اشير اليه **قوله**
فانما لما استفتت بينهما فاعتبر حكم المفرد ليحقق العمل بالشب المفرد
كما يحقق العمل بالشب بالاضافة اذا كان ناصدا **قوله** ويا يزيد
الحسن وجهه ويا هو لا، العشرون رجلا **قوله** اي المعنوي صرح
في شرح المفصل به **قوله** لان التاكيد اللفظي وذلك لان الثاني
عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشارة كما بشر الاول **قوله**
محو يا يزيد نص في التاكيد وفي جعل الي عاذا لك بدل لا وجعل
سيبويه اياه عطفا بيان نظر لانها يفيد ان ما يفيد الاول
واذا وصفت الشافعي بوعمرو ويضم الثاني عا انه تاكيد لفظه موصوف

او بدل

او بدل منه بما حصل له عن الوصفية كما في قوله تعام بالنصية
ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به **قوله**
والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمفرد
وارتفاع العالم او انتصاح به في يازيد العالم على الاختصاص
وفيه انه لا يلزم من الشب المساوي في جميع الاحكام وعطف
البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل في حكمه حكم البدل عنده
قوله والمعطوف بحرف المتع دخول يا عليه لم يقل المعطوف
المعروف باللام مع انه اخبر ليشعر الممانع الاستقلال وهو متراء
دخول يا عليه ويخرج عنه يا محمد والله لتعين الرفع **قوله** ترفع و
لا تبني الصفة كما في لا رجل طريف لان النفي متوجه الى الصفة دون
النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عاضا
مطرد او لم يظهر اثر هذه الشبه في المنادى لكان البناء **قوله** الظا و
المقدس مثل يافقي ويا هو لا فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما
ذهب اليه الشيخ الرضي والاضطر ان يقيم ان لهو لا محتمليا لان مفردا

معرفة معربا ووقع موقعه يضم كما ان له نصبا محليا لا مضافا
لو وقع موقعه لكان منصوبا **قول** في العطف المتبع دخول ما عليه
يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختص بخيار
قول مع تجويزه الضب لان المراد بالاختيار الحكم بالا ولوية **قول**
لان العطف اه نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الحليل الى جانب
المعنى واستقل له فجعله مرفوعا تنبها على الاستقلال انقلت
ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم تعين هذا الوجه اجبر
بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما **قال** ان كان كالحسن قال الشيخ الرعي
كلام المبرد لا يدل عاما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت
مذهب الحليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف
بل نالهما الوصفية فكانه مجرد عنهما وان كان اللام في الجنس اخترت
مذهب ابي عمر ولان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد
انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما

ذالام

ذالام قلنا كلامه في شرحه ياتي عنه اذ فسره بما فسره الشارح **قوله**
اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه
الرجل واطرح عنه التصق اذا اردت تحقق الحال في صحة نزع
اللام عن العلم واستثناء عن العلم فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا
مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او
مصدرا كالفضل وذلك للموصفية وقصد مدح او ذم بها كذا
عزيمطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان
اسما له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب والارحفا
في جواز نزع اللام عنه لا يفاك بعض حروف الكلمة وهو اقتسام منها
يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد بخصه مختصة به من بين
ذالك الجنس ووجب ان يكون معه لام او اضافة ليفيد الاختصاص
وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم لا يتصور له معنى جنسي
ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها لا يتصور له معنى كالسريا
والديران والعيوق اسما الكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له

ذلك لكن لم يثبت بمعنى كما في الاعلام الاسبوع من الثلاثاء
والاربعاء والخميس فانها لم يثبت بمعنى الثالث والرابع والخاص
وصفها ما يتصور ذلك لكن لم يعرف بثبوت المعنى العملي المشترك
للوكب فانها لا تدرى ما معنى الاشتراك فيه وهذه الاقسام
الثلاثة اعلام غالبية عند سيبويه لكن يجب التقدير للحقائق
بما هو الغالب با في الاعلام اللازمة لامها ان يكون اجناسا من
اعلاما بالعلبة **قول** مثل ياتيم كلهم نظرا الى ان تيمما في نفي غائب
وجوز التيمم الرمي كلهم نظرا الى الخطاب العارض غير ما ذكر
صفة او بدل **قول** اي حال كون كل واحد منهما مطلقا او حال كون كل
واحد منهما تاءا لغيره او مضاف **قول** اي العلم المنادى المبني على الضم
فخرج عبدالله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما **قول** فخففوه
بالفتحة ويجذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع للثلاث
الصفات في غير النداء بجذف تنوين والالف خطا في ابن **قول** التي
هي حركة الاصلية اي سهل ذلك كون الفتحة بحركة المستحقة في الاصل

قول

قول واذا نودي المعرفة باللام فيه ان ندا المتخفي من العلم وجمعه
المعروفين باللام محذوف اللام لا بالتوسط فيقر في الزيدان والزيدون
وياسريدان وياسريدون وقد يجاب بان اللام فيهما محذوف تقص
التعريف الزائل التذكير لا للتعريف فيرجح ان بقوله المعروف باللام
قول اي اذا اريد نداء كثير ما يطبق الافعال الاحكاما اختيارية
ويراد صدها اي الاسرارة **قول** فليل مثلا انما قال مثلا لان قد
نداء المعرفة باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل
اخويه بخصوصها ولك ان ايضا في تصحيح الاستلزام ان يزيد بقوله
يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي او هذا وايضا
كما قيل في لكل موسى فرعون ان المراد لكل ظام عادل بتوسط اي
ماهي موصوفة قال الاخفش هي موصولة محذوف صدر صلتها
وجوب المناسبة التخفيف للمنادى ويؤيد كثره وقوعها موصولة
وندره وقوعها موصوفة وانما ينبغي مع انه مشبه بالمضام
لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم **قول** مع ها التيب

المشارك حرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالحبر
يقربها، التنبيه ما فات بعد حرف النداء **قول** بتوسيط هذا
ليس نصافي اوصلة فانه قد يقصد منه بخلاف اي فانه نصفيها
ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما ياتي بتابعه فيقيم
يا هذا الرجل وعبد الله معطوفان على هذا ولا يجوز عطفه على
الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا
الابدى اللام ولا يجوز الافتصاح بها ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى
بتابعه تابع فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لا تمنع وصف ايها الا
بذئ اللام **قول** بتوسيط الامرين معا السر في توسيط تلك الا
موصرا ان يقع النداء على قصد نداء، ويبان ذلك ان النداء لا يقع الا
على ما هو معلوم الماهية فلا يقربا شيئا اذا قصد التحقير فاذا كان
المناسب ان لا يكون الا واسطه معينتا والا يتوقف الذهن عنده ثم
الاسبب ان يكون ذلك المهم بهما يكون طالبا للمعروف باللام فيقع
النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مهم بطلب

طبر

مجبوب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعروف اذا اريد تعيين جنسها
اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وايدلها اصيف
اليه ها، التنبيه لما عرفت فانها حاصلة بخلاف ما اذالم
يقطع او ايدلها اصيف اليه التنوين فانها معينة بما اصيفت اليه
وهي ح يرفع ابهامه او بالمعروف باللام او يوصف باسم الاشارة الذي
يرفع ابهامه بالمعروف باللام وانما ووصف او لا باسم الاشارة لما فيه
من التدرج في التعيين وتكرس المهم الذي يورث زيادة شوق
قول لانه المقص بان النداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكره ليدل
على معنى في التبع **قول** لانها توابع من ادنى اي معرب اندفع بتقدير
المنادى ما يقع من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان ان زيد قائم
ومعرب بالرفع والنصب وقد ووقع ايضا بان التنوين في معرب
للوحد فلا ينتقض الحكم بالمثل المذكور لان عمر في المثال المذكور
ليس تابع المعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربا لان
معرب واحد وفيه ان للمعرب باللام ايضا اعرابين واما الرفع فظ

واما الضب فلا نه منادى معنى فيكون منصوب المحل **قوله** آه
يا الله آه اختص هذا اللفظ بأشياء كما اختص سماه سبحانه
بأشياء منها قطع هجرته في النداء وغيره وحذف انجاء مع بقا
آثره فيه وحذف حرف النداء وتعوين الميمين واخترا تبترا كما
باسمه نحو اللهم وقد ينادى في آخر ما نحو اللهم ما ولا يوصف
اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا
نحو يا قل ويا نومان اي كثير النوم ولا يقال رجل نوبامان ونحو
الهم فاطر السموات محمول عنده عند مستأنف **قوله** وعوضت
اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ لا اله الا هو
كظبيته **قوله** فلا يقال في سعة الكلام آه وقد يقر في غير ما نحو قوله سمعها
ماهر الكباد بضم الكاف اي الكبير **قوله** خاصة اي خص خصوصا **قوله** من اجلك
آخه فانت بخير عن بالوصل عنى **قوله** في قوله هم فياعلا ما آه آخه
اي كما ان يتعالي شره في رواية ان تكسبنا ما شر **قوله** ولك خطاب
لمن يصلح له هذا الخطاب **قوله** اي في تركيب اي وفيما قصد ذكر المنادى مضافا

تم كسر المضاف قبل ذكر المضاف اليه **قوله** صورة اما ان الاول
مفرد فظا واما ان الثاني مفرد فلا نه تكرر الاول بعينه ولما
عندي في اله مجهولة تجب الظن **قوله** واما الضم في الاول قيل
ضب الثاني ح ليس عا انه تاكيد لانه خرج عن العملية بالاضافة
وان القصد الى المضاف يغاز القصد الى المفرد وان المضاف اوضح
من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطية كان الثاني بدلا
واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان **قوله** ويتم الثاني تاكيد لفظي
واما جيبى تاكيد المضاف بغيره وبين المضاف اليه لئلا يستكره
الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بنا على الضم
وجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لا كر الاول بلفظ حركته
بل بتغير صا والثاني كانه هو الاول لا فصل انك تقول ان ان
زيد قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال
لا للبرهم ابداد ولمع ان حرف الجمل لا يدخل الا في الاسم **قوله** وذلك
مذهب سيبويه والتحليل **قوله** او مضاف الى عدي المحذوف لئلا

يلزم التقديم والتأخير والفصل **قول** لأنه اما تابع مضاف بالاضافة
صانعة كما ذهب اليه سيبويه وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي
في الاغلب حكم الاول وحركة اعرابية كانت او بنائية
وكما ان الاول محذوف للتويز للاضافة كذلك الثاني مع انه
ليس مضاف **قول** او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيدي
قول ياتيتم نيم عدي لا اباكم قال الجوهري في لا اباك هو مدح ومعناه
انت ما جد شجاع لا يحتاج الى نصرك ويقوم بعرك وقال الازهي
هو شتم لا شتم فوجه اي لست بابن رشيد **قول** فتح ابا وهو
الاصلي كما هو المشهور **قول** وسكونها وهو الاكثر **قول** اكتفاء بالكسر
وقد يضم وذلك في الاسم الغالب غلب الاضافة الى الياء للعلم بالراد
ومن القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء **قول** وقلبهاد وما للخفة
لامتداد الصوت ورفع المناسبات للندا قيل هذه لغة تخليق انهم
يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفاقية في بقى وفتيقا وفتا و
في جارية وناصية جارة وناصاة **قول** وقد جاء شاذاه قال الشيخ الرحي

اما فتح يابني والاصل ملبني فليس شاذ كما شذ في يا غلام لا
جتماع الياءين **قول** وقد يكون المنادى يعني ان الباء في قوله بالها
الملازمة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة حبرا قوله
وقفا اما حال او ظرف ذلك ان يقدر فعلا معطوفا على الفعل
اي يوقف بالها وقفا **قول** وبالها وقفا قال الشيخ الرحي اذا
وقفت على يا غلاما بالها لبيان الالف واذا وقف على يا غلامي
سكون الياء وصلها لوقف عليها بالسكون اجود ويجوز
حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلها
ذلك على مذهب من وقف على القاحي باسكان الضاد واذا
وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلها باسكان للوقف و
جاز الحاقها السكت مع القاء الفتح **قول** بابدال الياء بالتاء لانها
متناسبان في انهما تترادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا
عن الياء غير متحضة للتأنيث طوون التاء لكنها يوقف عليها
بالها لانها عوض عن التاء بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي

ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر اجيب بان التاء
في يا ابت ويا است للتحقيق كما في يا غلامه فانها ماضنا للتحقيق
وبان التاء في يا ابت للمحل على ما استمع ان التاء في المذكر غير نحو
حمامة ذكر وشاة ذكر **قول** المناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة
مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في المبدل شايبة من
المبدل لمنه **قول** وقد جاء الضم وعليه قوي يا ابت بالضم
لما جراه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التانيث نحو
قول وبالالف عطف على محذوف اي بغير الف وبالالف فانه
غير جاز قد جمع الفرض بقيلهما في قوله ها نفسا في في من فويهما
قول اي واقع يعني ان الجواز وقوي **قول** في سعة الكلام هذا التقيد
يتبادر اليه الذهن ويؤيد مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا
تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترجيم المنادى في
السعة لكون المقص في النداء هو المنادى له فيقص سرعة
الفرغ منه الى ما هو المقص مع ندرة الالتباس لان الالتباس

اي

في حال نداه اكثر تانيثها لاسمه منه في غير حالة النداء **قول** اي
للضرورة شعورية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترجيم
المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترجيم والضرورة
والترجيم صفة ولا اضطرار للرجم فلم يتجد فاعلها وحذف
اللام مشروط بان اتحاد الفاعل والمحل على عدم الاشتراط كما ذكر
اليه بعضهم بعيد لا يخالف مذهب المض و لك ان ترفع ضرورة
اي الترجيم في غير ضرورة نحو قوله ويلرمته اذ جي تساغنا الا
صل اذمية **قول** وهو حذف والاظهر ان يقدم تعريف الترجيم على حكم
لكن قدمه لانه المقص **قول** اي ترجيم المنادى الرجحة بالمعجزة كما
لرحمة بالمهمله صفة ومعنى يقال كلام رجيم اي رقيق والترجيم
التليين والحذف **قول** اي اخر المنادى فخرج حذف يا يا غلامي
لانه ليس آخره في المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل في
حذف الكلمة الاخيرة في جعلت بدليل اجراء الاعراب عليها **قول**
اي لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان

حذف اخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب واسكن للاخر
واما اجرا الاعراب عا حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في غيره
ان التزجيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الافراد **قول** لا
لعلة اخرى من قال انه حذف في الاخر بلا علة او كما سئل الا
غتابة اراد هذا المعنى والاعتناء في اللغة ذبح الشاة بلا علة **قول** واجراء
الصغير المرفوع الى التزجيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق
قول والصغير المجرور ^{الى الاسم} كان التزجيم لا يوجد في غير الاسم **قول** او
شروط التزجيم اذا كان واقعا في المنادى لك ان تزجج الصغير الى قول
تزجيم المنادى **قول** اي لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا كان اولى
لانه اظهر في اجراء شبه المضاف او سبق منه جعل المفرد في المقابلة
المضاف وشبهه **قول** او حكما قيل اكتفى المضاف من المشبهة اذا كان
حكما **قول** لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظر الى المعنى هذا اذا كان المركب
لاضافي علما فان الجز الاول بمنزلة زله زانده واذا لم يكن علما فيبانه ان
المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه **قول** ولا من

الاعراب

الثاني خلافا نحو قول الشاعر خذوا خطكم يا آل عكرم اي آل عكرمه
قول لانه ليس اخر اجزائه هذا اذا لم يكن المعرف المركب الاضافي علما
اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي يراعى حال جزئية قبل العلية في
الاستقلال لكل من الجزئين اعرابه **قول** فاصنع التزجيم فيما بعد رعاية
اللفظ والمعنى ولا جمده بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو
ياتا بظ **قول** ولزيادة على الثلثة لم يلزم الاسم الذي في حكم العرب
انما قيد به جوارز النقص فيما ليس في حكم العرب نحو ما وصن واما نحو
يد بحذف فيه شاذو والشاذ لا يعاب **قول** بلا علة موجبة انما قيد
به جوارز النقص بلا علة الموجبة كعصا **قول** واما بتاء التأنيث قد
كثر التزجيم فيه ولهذا عومل اخر غير المرخم حسنى في بعض المواضع مغايرة
المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق اخرها السكت
فيقف في باطن ياطل ^{وذلك لانهم يلحقون} هاها السكت باخر ما ليست
حركات اعرابية ولا مشبهة بها وقليل ما يوقف على السكون و
قد يعرى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو في قبل التفرق يا ضباغا

قول زيديتان قيل ولا بد ان يكون **ال** بمعنى فخرج نحو عصب

قول في حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قيل فلان في السعادة

قول في انهما زيدتا معا وان كان كل واحد بمعنى يغار معنى الآخر

كزيادة مسلمان ويسلمان عليين وهاتان الزيادتان سبعة

اصناف زيادتا التشبية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمان
بجوز زيادان ويزيدان عليين

ويسلمان عليين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات و

زيادتا نحو مروان وعمتان وخراسان ويا، النسبة وشبهها نحو

كوفي وكري والفاء التانيث وهرة اللاحاق مع الالف التي قبلها

قول او كان آخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرحبي ببل قد يكون

غيرها، التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غيرنا، التانيث لخرج

نحو سعادة فعلي هو هذا يكون النسبة بين القسم الاول عموما

من وجه لتصادقهما في اسماء، وافتراقهما في بصري ومختار **قول** وهو عم

انما عم لان ترجيم مثل مدعو ومرعي محذف حرف الاحيرة والملة السابقة

قول في حكم الصحيح في الاصل او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافق ما قيل

ان

من ان مثل دلو وظبي صحت بالاسم والصحيح اجراء الاعراب عليه او و او

او يا ساكنة احتراز عن نحو كنهفور عاوزن سفرجل عظيم **قول**

وهو مشويف عاوزن مدحج اي منه مقطوع شرناقة وهو

ورق الزرع اذا طال حتى يخاف فسادة فتقطع **قول** حركة ما

قبلها من جنسها فخرج نحو سنونور وعشيق بنت متعلق بالشجر

قول فانه لا يحذف منه خلافا للاخفش فلهذا يحذف المدة اي

قول لانه يتنون لم يحذف زيادة بنون وجمع ابن لانها غيرتا

بنا، الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كتمود **قول** اما في الاول الخ

لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في

الثاني ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل محذف حرفان في ما قبل

آخره مدة **قول** وبلت عن النقد قال قدس سره في الحاشية النقد

صغار العم انتهى قال في الصحاح نقد بفتحين نوعي ازكوسفند

كوتاه دست وبي زشت روي نقده يكي يقال له كيك **قول** وفي

خمسة عشر قالوا اذا رحمت اثنا عشر واثنتا عشرة حذف عشر

مع الالف والتالان عشر منزلة النون في اثنا عشر المصنفين نظرين
جهة ان الثاني اسم براسمه **قول** يا خمسة وفي الوقف تقلب التاهات
كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورحمت ووقفت قلت يا مسلمه
بالتاء **قول** محرف واحد في الحذف حرف اتى ههنا بالجملة
الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحرف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره
تجددي وهو مستفاد من المضارع لاص الاسمية قلت هذا اذا نظر الى
افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فتبوت والشايع نظرا الى
الافراد كما هو المتبادر والى المناسبة المضارع للماضي الواقع جز في الشق
السابق فقد مر المضارع والفاء الجزئية يدخل على المضارع للثب **قول**
وهو في حكم الثابت ان قيل انما جعلوا الحذف في حكم الثابت اذا كان
الحذف لعله موجب وليس الحذف هنا لعله موجب فينبغي ان يجعل الحذف
فيه كالحذف في يد ودم اجيب بان الحذف هنا لعله قياسية
مطربة فجعلوه كالحذف لعله موجب **قول** فيبقى الحرف الا في مواضع
صنها اسم انزال الترجيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيبقى اعلون وقاضون

(ال)

اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد الحذف منه حرف اصلي السكون
كان مدغما في ذلك الحذف وقبله الف نحو اشجار بكره السمرة وفتحها
وهونبت فيسبويه بفتح الآخر وغيره يجيز الكرايض وان لم يكن اصلي
السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو ياراد وان لم يلزم ساكنان
فالخاء يبقون الساكن على سكونه نحو يا محرم والفاء يرد الى حركته وهو
الكسر **قول** فيقال الفاء فصحة اي اذا كذا الكذا فيقيم او عاطفة عطفت الفعيل
على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المائد ثابتا بجمع اجزائه
او الحذف ثانيا فيقيم **قول** يا حار ويا ثود ويا كرم مثل ينثه امثلة لان
التغير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بحرف او بكليهما
وفي ياكروان قال في الحاشية كروان ضعيف طويل العنق انتهى قال
في الصراح هو طائر يقيم الحبار وانرا شواظ كراشوي كراوان جماعة
بلا كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس **قول** فلا جرم قلت يا الاله لم
يالت في كلام العرب اسم متكن اخره واوقبلهاجمة الا وتقلب الواو يا
والضمة كسرة نحو الثغاري والاولى والسناد في حكم المتكن لعروض بناه

قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء
 معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما في معنى الاختصاص
 كثيرا ما يحل العرب بالاعراب آخرا مع اختلافهما لا شذوذا كما في اعرام
 ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا وجه اعراب المتفجع
 عليه بيا، واما المتفجع بواو فامر عن طريقه لانه ليس صادقا عنده ولا مقولا
 منه ولا منصوبا بفعل المتفجع لانه يتعدى بالحرف اليه الا ان يقع ان
 المندوب باعق او اخض ويلزم حثوث موضع خاص من مواضع
حرف الناصب للفعل به قياسا **قوله** يعني بالماكانت يا اشترخ
 النداء صح انصرف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشار
 بان يا اصل في هذا الباب **قوله** وهو المتفجع عليه التفع دَرَدَ صند شدك
 صلة اللام فالظ المتفجع له ولعل عا بمعنى لام الاحل كما يقع في المحود عليه
 او التضمين معنى النكاح وفيه انه لا يشمل المتفجع وجود **قوله** بيا او او البيا
 للالصاق صفة المتفجع وليت للسبية او الاستعانة **قوله** مما تراه اشار
 به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمن معنى الامتياز ودخول الباء في

لانه في صيغة النداء
 معنى الدعاء والاختصاص
 فنقل الى المندوب لما في
 معنى الاختصاص كثيرا ما
 يحل العرب بالاعراب آخرا
 مع اختلافهما لا شذوذا
 كما في اعرام ويكون اعرابه
 على حسب ما كان عليه ومن
 ههنا وجه اعراب المتفجع
 عليه بيا واما المتفجع بواو
 فامر عن طريقه لانه ليس
 صادقا عنده ولا مقولا منه
 ولا منصوبا بفعل المتفجع
 لانه يتعدى بالحرف اليه
 الا ان يقع ان المندوب باعق
 او اخض ويلزم حثوث موضع
 خاص من مواضع

المقصود

المقصود اعرب من دخوله على المقصور **قوله** وجاز لك وجاز
 ان يلحقه سؤالا كان معيا او او قال الا ندلسي محب معيا للابتن
 بالنداء قال الشيخ الرحيمي الاول ان يقع ان دللت قرينة حال النداء
 كنت محزيا معيا ايضه والواجب للحاق مع **قوله** اي اض المندوب
 وقد يلحق في اض غير المندوب **قوله** فان خفت اللبس قال الشيخ الرحيمي الثاني
 بالتحريك الحركات الاعرابية لا يلحق الا الالف ويقدر الاعراب ويقم
 نحو واضب الرجل في السمي بضرب الرجل وكذا المحركات بالحركات البنائية
 الا عند اللبس والمضمتين معا ههنا من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها
 قال سيويه يقول في ندية يا غلام باسقاط يا الاضافة يا غلاما قال
 الشيخ الرحيمي الاول ان يؤق يا غلامي لحصول سببته يا غلام بالضم **قوله**
 واغلامية لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا على جاز
 ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لا تخال
 خطاب المضاف والمضاف اليه وللإشارة على الى هذا لم يثقل بقولك
 واغلامه موه **قوله** واغلامكوه قال الشيخ الرحيمي الثاني المندوب ان كان ساكنا

فذلك الساكن امانتوين او مده او صيم جمع او غيرها لما التنوين
يحذف للساكنين وتراد الالف واما المدة فان كانت الفاحذفها
لا لف الندبة نحو واعلامكاه خلا فاللمضم فانه يقول استغنى
بها عن الالف الندبة وان كانت واوا او يافان كانت الحركة
فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيه واذا اندبت يا غلامي
بسكون اليه فينبونه يقول يا غلاميه لان اصلها الفتح والمضم
يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل الحركة فان كانت مدتين
فانك يكتفي بما بينهما من المد نحو وامهوه واخا غلامي واضربوا واضربي
ان سمي بهما وان لم يكن يامدتين حيث بالف الندبة بعد ما ان شئت
واما اليم والجمع فلا تاتي بعد الف الندبة لئلا يلبس الجمع بالثنى نحو
سلكوه وواخا غلامي ووالواو والياء بعدهما اما اللتان حذفتا
في الجمع للاستقلال زيد بالمد الندبة واما الفاء المدة قلبتا واوا او ياء اللبس
واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الف نحو يا صافي المسبحين
قوله لبيانها ولا اسماء الالف كحفاؤها واذا بعد بها ساكنة ثبتت

كالتنين

كالتنين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلادوسر بما ثبتت في الشعر
اما مكسورة او مضمومة اجزا للوصل بحرف الوقف **قوله** الا المعرف
وجب ان يكون المنسوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها **قوله**
ووجب ان يكون المنفع عليه بذلك علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب **قوله**
خير خيرا واما ما حكاها الكوفيون من قوله وارجله مسجاه فتشاذر **قوله**
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال الصفة المضاف بالمضاف اليه لهذا
جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف
والمضاف اليه وقراءة ابن عاصم قيل اولادهم شركائهم وارودة على
الشدوذ وكذا ليس كاتصال للوصول بالصلة **قوله** لان ندائه لم يكن
فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك
قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التثنية انما يستغني عنه
اذا كان المنادى مقبلا عليك متبها لما يقول له ولا يكون هذا
الا في المعرفة التعريف لا يحذف مما تعريف بها حتى لا يظن بقاءه
على اصل التكرير **قوله** لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما

ع

يتنار اليه للخطاب وبين كون الاسم مشار اليه وكونه منادى
اي مخاطبا تناظرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتج الى
علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء **قوله**
سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا
فلا يرد ما قاله الشيخ الرحيمي من ان المضم لم يذكر لفظه فيما لا يحذف منه
الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه في آخر **قوله**
بحو يوسف عبري وقيل عبري واعترض عليه بانه لو كان بحرف وليس
فيه الا العلية وقد يدفع بانه يجوز ان معد ولا عن يوسف بكسرتين
قوله ولفظه اي اذ وصف يذى اللام فانها وان كانت اسم جنس متعاقفا
متعربا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفا كما تقدم وهو معرفة
قبل النداء جاز حذفه **قوله** والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله
لفظة اي **قوله** اي صرحا اذا دخل في الصباح **قوله** قالت امرأة امرئ القيس
فلما اصحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل
مثل يستعمل المفهوم **قوله** قال شخص صار مثالا للحصص على تخليص النفس من

في اللفظ
الورد

الورطة الشديدة **قوله** وفي اطرق كرا الاطراق خاموش شديدا و
جشم در پيش افكدن دست فر و بردن **قوله** هي رقة اذا سمعها اللبد
بالارض فيبقى عليه ثوب فيصاد صارا مثله وقد تواضع من هو انش
منه **قوله** والمعنى ان النعام الذي اه قيل ان معناه ان ذكر الحباري
يكون تطويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اصول منك
اعناقا وهو النعام قد اصطبغت **قوله** بخلاف قراءة الاسجد وابتشيد
اللام في قوله تعام وزين لهم الشياطين اعمالهم فصد هم عن سبيل
الله فهم لا يعتدون بالاسجد والمعنى فهم يصعدون لان يسجدوا
ويجوز ان يؤانه بدل من سبيل الى فصد هم عن السجود ولا زالوا
التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان
ان لا يسجدوا او لتعليل الشيطان لتلايسجوا او فصد هم عن السبيل
لتلايسجدوا **قوله** اي مفعول اي به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص
الاسم في قوله كل اسم المفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدق
على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه وعلى الثاني لا يخفى ولا بأس

في التعميم مع عد المحذور ثالثا من المواضع الاربعة لانه يجب بعض
افراده منها **قول** اي احمر عامله بنا على شرط يعني ان على بناية ولك
ان تقولي يعني ان على صلة للوقوع اي احمر احمارا واقعا على شرط مثل
وقوع البناء على المبنى **عليه قول** وانا وجب الحذفه لا يرد النقص بقوله
تعا الى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر ايتهم ساجدين لانه
ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يأت بحرف التفسير بل اتي
بها لتبين الجملة الاولى قيل تمام ما باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين له كقولك علمت نيدا علمت كاتب **قول** كل اسم لقم لفظه كل
ليسان المانعة **قول** بعده فعل مبتدا او فاعل الظرف **قول** وزيد انت
ضاربة لا بد لشبه الفعل بما يعتمد عليه امل قبل الاسم المحذور وخوزيد
هند اضار بها وازيد اضار به العموم وان او بعده كالتال المذكور
مثل زيد اضار به عمرا وان يكون عمرا ومبتدا وضار به حبه **قول** مشتغل
صفة بعد لاحد الامرين المقصود من لفظه او اول كل من الامرين على
سبيل التنازع **قول** عنه متعلق بالاشتغال بتعيين ومعنى الفراغ او

لان

لان الاشتغال يعني الاعراض **قول** او متعلق حميره في هذا التوجيه
تصيح بالترام الصهير وتعلقه بالصهير بان يكون الصهير من تمتد بوجه
ما وتيسر ذلك بوجوده **منها** ان يكون المتعلق مضافا الى الصهير
سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيد
ضربت علامه او بالبتعية نحو زيد ضربت عمرا او علامه **ومنها**
ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الصهير ^{تعلقه} ومعطوفا عليه
عامله الصهير او موصوفة نحو زيد القيت عمرا والذي يضربه او
رحلا يضربه **قول** لوسطا عليه التسييط بر كاستن بر جزي **قول**
او مناسبة ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتب واما الحقه غيره
ليدخل في الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعني بتسطيطه بعينه بتسطيط
او بل ربه فلا حاجة في دخولها الى الاحاق **قول** وبقيد الفراغ
عن العمل الى قوله ضريح وضريح ايض اسم بعده فعل لا يصح عمله فيما
قبله وذلك بان يكون اسم فعلا او مصدرا وصفه شبهه او
مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان

من حروف النفي دون لم من حرف ولن ولا اوبان يكون صلة
او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا او مؤكدا بنون التأكيد
او مستندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد اظنه منطلقا او معطوفا
او واقعا بعد الفاء السببية وهي الواقعة موقعها اما اذا كانت
زائدة او غير واقعة موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله
تعالى واما بسمعة ربك فحدث فان التقدير اما يمكن شيئا محدث بسمعة
ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزاء الشرط وحققها ان
يدخل تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيدت من كلام
الشيخ السجيني وههنا بحث وهو ان زيدا في زيد ضربت غلامه
يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير بالفاعل عن
العامل بل مصاد المعنى ايضاً مانع اذ الضرب لم يقع على زيد لا يوق
فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لاننا نقول يدخل في مثل
كل شي فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسلط
فمخ يكون قيد التسلط ضروريا ما ل هذا القيد وسابقه واحد

زيد ويزيد مع حفظ اوله
شذوذ كتاب كلام
شذوذ

لا

وصار

كما قال الشيخ السجيني **قوله** بالترادف فيه مساهلة لان الترادف
انما يكون في المفردات باللزوم ولو بيا بواسطة كما تواتر اسما
منصوبات بمقدرات نحو زيد اخاه غلامه ضربت ابي لابت
زيد اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** ولا يتصور ح الا تقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ السجيني في هذا القسم
تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيد ضربت
غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون
الفعل الظاهر تفسيراً للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق
المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيد ضربت
غلامه وجوز فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملازمة **قوله**
ينصب بفعل يفسره ما بعد لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى
ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يقدم ما بعد الاسم المحدود وناصبنا
بتكلف بان يقيم الفاسدة مسداً لفعال صالحة لان تنصبها وفي
احواتها اعني جاوزت واهنت ولا ببت اما بصورة الاولى

ففيها الشكالات الالاجوزة تعلق فعل طالب المفعول واحد بفعولين
بالاصالة متعلقة باحدها بطريق الطبيعية بان يكون احدهما
بدلا من الآخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبرول
قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان
للاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل
بالجملة **قول** في صطان الامصار قال في الحاشية اي في موافق بطن
في بادي النظر انه من قبيل الامصار على شريطة التفسير وان لم يكن
منه في الواقع **قول** ويختار الرفع ابتداءه بسلامته من تكلف
تقدير العمل **قول** بالابتداء لتلايتهم ان رافعه فعل كما ان ناصب
اذا نصب فعل ويشير الى وجب اختيار الرفع **قول** اي قرينة ترجح
خلاف الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت
مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة
بالسجدة لان القرينة المصححة للنصب موجود في مثل زيد ضربته
ولان استقاء القرينة المطلقة ليستدعي وجوب الرفع لا اختياره

انتم

لعم لوجعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى
اختيار الرفع لم يخرج الى هذا القيد وفيه بعد **قول** لسلامته عن
الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا
يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك
لكن وقوع الجملة حزبا اهلون من حذفها لما فيه من حذف المسند
والمسند اليه وفيه انه يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه
الضابطة واندر اجبه في الضابطة التي يليها كما قال الشيخ الرضي
قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منه شيئا
فقط على ما ذكره اما واذا المفاجات **قول** مع غير الطلب لم يقل
مع الخبر مع انه اخبر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار
النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها
على فعلية او مع كونها جوابا بالجملة استقصائية فعلية نحو واما زيدفا
كرهته في جواب ايرهم اكرهته لان القرينة التي تقوى جانب
النصب ما في التناسب والتطابق المذكوران **قول** كالا مر والنهي

والدعاء خص الطلب بها لانه اذا كانت مع غيرها كالا استفهام
 مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم **قوله** فان
 الرفع يقتضي اوان الجملة الطلبية لا يكون اسمية لا اختصاصا للطلب
 بالفعل الا ترى الى اقتضا حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام
 والعرض والتخصيص ولا تعارضه السلامة من الحذف لكثره وقوعه
 في كلامهم **قوله** فالمراد بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير
 هذه المواضع لو رددت النصب ههنا **قوله** بسبب عطف جملة ولو
 بلكن **قوله** على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مرت برجلنا
 عروا وهنذا يعتلها فان اسم الفاعل يشبهه بالفعل في حكمه استثنى
 سيبويه عن الجملة الفعلية المحملة العجبية نحو احسن يزيد وعمر ويضيه
 لكون فعل التعجب مجوده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء و
 الظم ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا
 لزم عطف الخبرية على الاستثنائية **قوله** واما يقدم معمولها في عدم
 تقدير معمولها بحث **قوله** لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا

لان

لا اسم

كان هو المحذود واما اذا كان الاسم المحذود بعد نحو متى زيد صرته
 كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال بعد كلمة الاستفهام لكان
 اشمل نعم ولو قال او مع الاستفهام لما ذكر قدس سره **قوله** فلا يكفي
 لتقدير الفعل مع جوارز التلغظه والشرية ذلك على ما ذكره ان
 هل طالبة للفعل فاذا لم يجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج
 واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترمى الا بان تقا
 ولهذا خرج هل زيد خرج **قوله** واذا الشرعية كما ذهب اليه سيبويه
 والاخفش خلافا للوكوفيين فانهم ذهبوا الى حكمها حكم اذن في
 وقوع الجملتين بعد هاء حلا فاللبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم
 متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية **قوله** الدالة على المجازاة
 لكنها قاصرة عن اذنتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي
 الحصول **قوله** وحيث دون جيلتها فان حكمها حكم متى **قوله**
 اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجوارز تقدير فعل رافع
 فيتم في اذ ان زيد يقبله اذا قيل زيد يقبله ويمكن ان يقيم الاولى اصطابقا

والتعني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاصا حروفها بالافعال
الا ان بعضها بقي عاذا لك الاصل كحروف التخصيص وبعضها
اختصر بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع
أولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا النفي وبعضها اختلف
في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امر
هلك يجوز عند الاخفش والفلان ان يكون مبتدأ **قوله** فانه وان تصدق
عليه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه
يعني لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه ينصب الضمير
والضمير ههنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى
المصدر المدلول عليه به حق يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف
لعدم الاختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل ويعني ويجب ان يكون المصدر
النايب مناب الفاعل مخصوصا **قوله** ويكون تقديره زيد يلا بسم الذهاب
الاظهر ان يقر بلام زيد الذهاب به وفي هذا المثال ملازمة الصفة
للموصوف لا وفي الثاني ملازمة مبتدأ الصفة لموصوفها **قوله** مع اتحاد

وما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدس عامله بشرط التفسير
يقع من عامله موقع الاسم المشتقل به عن المفسر الا يرى ان احد واقع
من استجارك المقدر موقع الضمير من استجارك المفسر وزيداني ان
زيد ضربته واقف من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر
وان التقدير في ان زيد لم يقم الا ^{هو} ان قائم زيد لم يقم الا هو لا انتقاض
النفي بالاول وكذا في ^{المراد} ان زيد لم يقم يضرب الا اياه ان يضرب
زيد لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلابس واذ هبت
ليس كسببه الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول **قوله**
واجب بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا
باذهب المقدر رعاية الاستفهام ويوافق ضابطه ذكرها في شرح
المفصل قال وكذا خبرا ومبتدأ **قوله** كقوله تعما كل صغير وكبير سطر السطر
لوشن **قوله** بحيث لا يقادس اي لا يتركب سنية كبيرة ولا صغيرة
قوله والظاهر لا يمنع الفاعل من الظاهر دخوله في الباب لان ما بعدها
قد يجعل فيما قبلها نحو قوله تعما وربك فكبر **قوله** عن بعضهم هو علي بن ابي طالب

قوله ومحو الزانية والزاني او او اما للعطف على كليتي فعلوه فيكون
التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط لتعليل وجملته
قوله جملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الآية جملتان لتعليل اخر معطوف
على الاول واما للعطف على قوله وكذا كليتي فعلوه وجملته قوله الفاء بمعنى
الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية الخ بتقدير العائد وقوله
جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب
قوله مرتبط بمعنى الشرط يكون الباقية ويجوز ان يكون للسببية **قوله**
عند المبرد قيل ظرف لعوامل ظرف المقدر والاظهارة ظرف للنسبة
بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر
يوافق قوله نعم ان الذين عند الله الاسلام **قوله** ومثل الفاء انما قال
مثل لان الفاء ان كانت زائدة او غير واقعة موقعها لعرض كما في قوله
نعم واما اليتم فلا تقص حجاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** اذ الزانية
توجيه المبرد يؤتى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اخبار ولذا قد
المضمر لكن فيه انه يلزم ان يكون لا استثناء خبرا قوله مبتدأ محذوف المضاف

او خبر كذلك

او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقر في الفصل
والباب **قوله** ان ثبت زانها شرعا وذلك باربعة اشهاد
وبالاقراء **قوله** وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا
يخفى ان العمول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بتعريف **قوله**
اول للتفسير لان اجله واليجاب واليجاب متضمن للوجوب
الذي هو الحكم **قوله** وجزء الجملة يجوز ان يقر ان ما بعدها التفسير
او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها **قوله**
واختار النصب يعني ان الشرطية اشارة قيا من استثنائي استثنائي
فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد
والسيبويه وانما حمل على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار
واقعه على بعض التقادير لكنه غير واقعه اصلا فان الشاذ لا يعجاب
قوله لصيق الوقت في كلا قسمي التحذير صيق وقت وهو اضيق في
القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذور منه **قوله** اي اسم عمل
فيه بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق العمول على اللفظ باعتبارانه

محل لاثر العامل **قوله** بتقدير استحق الا نسب الصناعة ان يتباين
دون التقدير **قوله** تحذير عما بعد هذا القسم الذي هو التحذور اما
ظا او محض والظ لا يحوي متكلما نحو اياي والشر سيبويه يقدر
نحو لا حذر وغيره يقدر نحو حذر خطابا والاولى اولى كذا ذكره الشيخ
الرمحي **قوله** وذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او محض اسوا
كان الظام مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او عايبا **قوله** على صيغة
المجهول قال الشيخ الرمحي في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذا ذكر مصدرا
ففي محطه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول
مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول
والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه
لان اوههنا اتصالية اي ليست اضرابية فيدعي ان يليها
مثل المذكور قيل والمذكور ^{قيل} صفر دوما يليها جملة واغاجازت المخالفة
اذا كانت اضرابية واحتمل قدس سر الاحتمال الاحير وهو المشهور
المنساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره

المحذور

المحذور بل جعله معطوفا على مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذره
او ذكره ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا
بتقدير الحين او يجعله معطولا له للتقدير والمعنى على ان تقديره دون
غيره من الافعال المحذير لان التقدير لا اجل التحذير لان التقدير لعدم
العرضة ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر يحصل التحذير ويجعل
معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيعة لا يقال
العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان صدر المحذره ههنا متنا ولا
لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد
هو المعطوف عليه في الحقيقة فينبغي قوله معمول متنا ولا للقسامين
قوله قلنا نعم او قلنا بتقدير العام لك والتقدير او ذكر المحذور منه
من نوعه او باستتاد محذير في ذكره وجعل المحذر منه بدلا منه **قوله** مثل
اياك والاسد قال الشيخ الرمحي قال المصن الاصل **تَقِيَّتْكَ** ثم لما لم يجعوا
بين محذير الفاعل والمفعول لواحد جاءوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا
النفستك فلما حذفوا الفعل حذف النفس لعدم الاحتياج اليه فخرج

الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منقصد
ثم قال وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاوطان
يوق هو بتقدير اياك بعد بتقدير بتأخير الفاعل وجاز اجتماع مجزئي
الفاعل والمفعول لو احد اذا كان احدهما منقصد **قول** ولا يخفى الى قول
غير صحيح يمكن ان يضمن في الق معنى التبعيد ويكون التقدير اق صعبا
نفسك ولا يخفى ان في تقدير الق مع تضمينه معنى التبعيد تأكيد
ليس في تقدير الق **قول** لانه لا يقال القيت زيد من الاسد لان معنى
الاقا بر هيزيدك لا بر هيزا نيدك **قول** فالصواب ان يوق يمكن ان يوق
اراد تقدير وكفه **قول** فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك فيه
تأمل لان نفسك محذرة منه لا محذرة فكيف يصح القول بان المعنى
بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقع ان القاء الشخص من نفسه
والخذير منها ليس الا لا يقع الشخص في ضرة فالمحذرة منه في الحقيقة
هو الضر وهي محذرة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى **قول** لان
حذف حرف الجر لان الحرف موصولة طويلا لصلتها لكونها مع

ر

الجملة التي بعدها في تأويل الاسم فلا طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم
واحد اجاز ذاهبه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قول** ولا يقول
اياك الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك المرث فانها فخرية السنون
اولان اياك اياك من باب الاسد الاسد المرث منصوب
بمثل اترك واحذر اولان المرث في تأويله النمازي **قول** فله ثبت
الانادرا قال ابو علي تعا ولا على الذين اذا ما التوك لتعلم قلت اي
وقلت **قول** المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول
فيه او مفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاحير وصدر استينافه على
الاولين **قول** ما فعل فيه اي في سماء او في نفسه مسامحة او اسم ما فعل
فيه **قول** اي حدث وهو الفعل اللغوي **قول** مذكورا في مؤدى
تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقص
بالاصالة وبالتمن ما يقابلها ميندرج في المذكور المستعمل في المعنى
الاتزامي وماله ملح الى المعنى **قول** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيشية فيه
تأمل اذا لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة بني لم يحتج الى

اعتبار قيد الحيلانية ولو اريد معناه الحقيقي لا يجدي الحيلانية لان
هذا المعنى بصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في
لعم بصير قريبا من اعتبارها **قول** ولا يخفى آه قد يقصد بقيد
صحي الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد
الصريح **قول** من زمان او مكان قد يجعل المصدر جينا بحذف
المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الجين لا اشتراكهما في مدلولية
الفعل وعلامة المظروفيه والنظروفيه وتجعل العين مكانا نحو جلب
في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اترها اذا
اريد به الحرم **قول** اشارة الى قسي المفعول فيه اشارة الى ان قوله
من زمان ليس قيدا احترازا بناه على ان في محموله على الظروفيه الحقيقية
فليس كل محجور في مفعولا في **قول** مبهما كان او محذورا اتفق القوم
على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود
وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة **قول** فظروفي
الكان اذا كان المكان آه جعل الصريح ارجعا الى المكان والاوجب ان يقول

لان

ان كانت ولما كان اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يخرج الجملة
الواقعة خبرا الى خبر عائد المتبين عائد المبين **قول** وفسر المبهم با
الجهات هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم ففهم من
قال ان المبهم من المكان النكرة والعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن رفعه بانه ملحق
بالنكرة لا لجهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي
في الارشاد من ان الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كما لا يتعرف
مثل بها ومنصم من فسرهما بما يمثلهما فسر المبهم والعين من الزمان
ويدخل في المبهم الجهات الست وعند وليي ووسطه وبين
وتلفاء ليس كل منهم عندهم جائز النصب لان جانب وما تبعها
من جهة ووجه معناها وكيف وذري لا يقال فيها زيد جانب عمرو
بل يقع في جانبها او الى جانبها وكذا خارج ودخل وليس ايضا كل معين
محجور عندهم فان المقادير المسوحة كالفرسخ والميل منصوية **قول** و
حمل عليه وينبغي ان يدكر امر المقادير المسوحة ايضا فانها منصوية

اتفاقا قال الشيخ الرحي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لمساقتها
اليها في الانتقال فان تعيين ابتد الفريخ مثلا لا يختص موضوعا دون
موضع بل يتحول ابتدائه ولنتهاه كتحول الخلف فداما واليمين شمالا
قول ولفظ المكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يتو
كثرت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرحي اسم المكان الذي في اوله
ميم زائد اذا كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينصب
بالفعل بالذال على ذلك الحدث وبما ينصب به المكان المختص وهو
دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بها التضر
المكان المختص **قول** وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت **قول** ولا
شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صله كما ان عن صله بضمة الذي
هو الخروج استندل الشيخ الرحي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في غير
المكان ودخولها في حو لها في المكان ويكون الدخول معفولا
والفعل من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو
لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي النفي بلا واسطة **قول**
يخفى

والتفصيل

والتفصيل فيه آه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال
ليس المنسب بالصفة كل يوم صحت فيه في الصنف وما يستوى فيه الامراك
مخوسا ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم
الجمعة سرت فيه **قول** ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل
وهو مقدم اما بحسب الضور او بحسب التحقيق **قول** الا ان يراد بذكر
معه اه لا يقال يخرج المفعول له المجرور نحو حسبت للسن لان العامل
في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل
وانه المضروب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف **قول** فان التاكيد
انما هو يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب و
يترتب عليه مع اتحادها بحسب الذات قلنا اذا ترتب بالتضمن
التأديب اعني التأديب قال الشيخ الرحي العلة الحاملة للتأديب
وانما ينصب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان ولو صحت بالعلية الحقيقية لم ينتصب عند الحاجة

قوله وقعدت عن الحرب جينا قيل او قال وحاربت شجاعة كان
احسن اي احسن بيقام المنازعة للزجاج واطهار الحلاوة ويجتمل اليق
فيه تخرين عليه وتنبية على عدم تعمق والاكتفاء بظاهر الامر
قوله والقليل او القول يكون مفعولا له مفعولا مستقلا كما هو المفعول
من الكلام يخالف حلافا لقول الزجاج **قوله** خلافا للزجاج وخلافا
للجرجي فانه عند حال فيلزمه التكرير **قوله** فانه عنده مصدر لما رأى
من كون مضمون العامل المفعول له تقييلا وبينا له كما في ضربت
تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا **قوله** وحسب في القعود عن
الحرب جناه فيه ان القعود مغائر بالنات للجهن فانه مقدم على
القعود وحسب المحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغائرا للغة
فعله اللهم الا ان يراد بالجهن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود
عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر مرتب على الكيفية النفسانية
وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر **قوله** او ضربت
ضرب تأديب وقعدت قعود حين الظن ان المصدر حقيقة هو الحذف

لا المذكور واطلاق المصدر عليه لبيانته عن المحذوف كما في
ضربت شوطا اي ضرب شوطا لقول بانه عا هذا التقدير مضمون
من غير لفظه فعلة لا يخرج عن شئ **قوله** ورد قول الزجاج وورده المضم
ايض بان معنى ضربت تأديبا ضربت للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب
بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه **قوله** ولم يكف بارجاع
حيز الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضم إشارة الى اتحاد الحذف
والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء
في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية **قوله** اي اتخذ فاعله
فاعل عمله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشتد ترك ذلك وهو الذي
يقوم في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول
امير المؤمنين وامام المتقين ويعصوب الدين علي ابن ابي طالب
عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله التطه استحقا للحفظ
واسما للبلية والستحق ابلين والمعطى للتطه هو الله تعالى ولا يجوز
ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستنماء على حال

المفعول وهي الاستحقاق **قول** ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة
في الزمان بقوله تعالى في قراءة السادة هذا يوم ينفع الصادقين صدقاتهم
بالنصب اي لصنعتهم في الدنيا ولا يخفى ايضا ان هذا على ان شرط
الفاعل لا يشترط ان يكون نكرة كما شرطه بعضهم لانه قد يقع معرفة
لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف **قوله**
او يكون زمان وجد واحدهما بان يكون آخره اول الحدث او
بالعكس او بغير ذلك **قوله** لانه بهذه الشرايط قال المصنف انما اشترط
ذلك لان علة الافعال كثيرة ما يجيء جامعة للشرايط فخصولها
دليل على اللام المقدم **قوله** وفي بعض الحواشي هذا الراي شريف
جدا يجعل ما هو محل الفائدة قائما مقام الفاعل والخلو عن تكلف اعتبار
ضمير اجمع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا عن الفاعل
الفاعل من غير تخصيص **قوله** وقد حيل بين العير قال قدس سره
في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والثوان الوثوب ومنه
قدس سره في تفسير الوثوب برجستن **قوله** سواء كان ذلك المفعول

الزوا

شرط بعهم كون المفعول فاعلا نظرا الى ان عمره في قولك ضربت
زيدا وعمره معطوف اتفاقا مفعول معه وقد ينقض باقوله
ينجو حسبك زيدا فان الكاف في المعنى معفو اذ المعنى يكفين **قوله**
استوا الماء والحشبة اي يتساوى الماء والحشبة هنا مقياس يعرف
به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** والمراد لصاحبه لمعمول
الفعل اه فلا يجوز صحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش
ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زالت اسير والنيل فان الماء لا
يسير بل يجري ويمكن ان يف المراد بالسير معنى مجازي شامل
والجريان **قوله** او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان **قوله**
لو تركت وفصيلةها رضعها قال قدس سره في الحاشية فضيل
مجة شتر بار كرده رضع الصبي شير خور وكودك **قوله** اعلم
مذهب جمهور النخاة قال عبد القاهر هو منصوب بنصب
الواو وعينه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب
بمعنى مطلقا نصب في كل رجل وضيعته قال الاخفش منصوب

نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل
حرفا اعطي نصب ما بعدها **قول** واصليها واوالعطف لهذا لا يجوز
تقديم مفعول معه على ما عامله في مصاحبة اتفاقا ولا على مصاحبة
خلد فالابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعاصن تقديم المفعول معها
عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا
تاخر عن المعطوف عليه **قول** فيناسب معنى المعية لان في المعية زيادة
اجتماع **قول** اي وجد جعل كان تامة فقله لفظا تميز احوال ويحمل ان
يكون ناقصة والاولى اولى تامل تعرف **قول** لوجوب العطف لئلا
وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعد
عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التتفيس
بالنصب على المصاحبة لكون نصب في الذي هو الاصل اظهر ان
قلت فاذا ن عمروا في المذكور ليس مفعولا معه وكالاصنافية فلا حاجة
الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام لا يختص به والا لم يقل بعده
ذالك لغين العطف **قول** فان العطف فيه تمنع ذهب الجمهور الى ان

العطف

العطف في الصورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان نصب مختار
قول حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي
الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم
النصب مع اختيار العطف قال والاولى ان يقم ان قصد النص
وجب نصب والا فلا **قول** لان العطف على الصمير المجرى قال
الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصيريون للمضرة
واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع لا
يعمل مقدر قال الاندلسي يجوز العطف على صمير ضعيف ان لم يعقد
النصر على المصاحبة وهو اول محاقاله المصن لوروده في القران
لقوله تعاقبا لول به والارحام بالجر بغير احرمة **قول** وانما حكمنا
بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين كلمة الاستفهام و
حرف الجر الطالبان للفعل وفي الاحيز ايضا شيان كلمة الاستفهام و
والثاني الذي المصدر يعني الفعل والصيغة فالاشعار على المعنى
الفعل في هذه الامثلة قوي لتقاصد امرين بخلاف نحو هذا

واياك ونحو ما انت وزيد فان الاشعار فيها اصعب لفوات
مقاصد حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات مقاصد
الاستفهام باخر في المثال الثاني والمصطلح يفرق بين الامثلة
في الحكم الشيخ السجستاني في الحكم بين الاولين والآخرين وبين الا
ضرين **قول** لان المعنى ما تضع وما ياتاه متعلق بمفهوم الكلام كما اشار
اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله **ما زيد** وعمر وعمر
مبتدله محذوف تقديره ذلك مثل ما زيد وعمر واي العامل
مع جواز العطف مثل ما زيد وعمر وقر عليه حال المتأخرين الاخير
وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها
حكمنا بجنوبية العامل في تلك الامثلة **قول** الحال من حال يجوز
اي القلب وانما هذا القسم بها لانه لا يخرج عن انقلاب **ما زيد** ملبين
هيئة الفعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتمم للشيء كذا في الغيب
والمراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون محققا وهي الحالة
الحققة او محب تقديرها وهي الحالة المفترضة نحو قوله تعالى فاحلوا

مثل

خالدين

خالدين اي مقدر الخلود ونحو خط هذا الثوب فيصا ونحو قوله
تعالى وبشرناه بالحق نبيا اي مقدره بنونه وايضا في اعم من ان يكون
باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد
النقض بجاء زيد وقام لكن يرد النقض بقولك انيتك وزيدا **قول**
المصاحب الفصل في دفعه انه قال في بعض خواصه ان زيد قائم
تبين هيئة لازم المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم
التعبير عن المزوم باللازم الابدائي وان زمان الاتيان لما كان متباينا
مفادا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلام دعوى الاتيان
على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي
الحق ان الحال على ضربين مستقلة ومؤكدة وكل منهما لا يختل
ما هيتهما فخذ المنتقلة جزء كلام بتقييد بوقت حصول مضمونه
تعلق الحديث الذي **الذي** ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما
يجري مجرىها ويقولنا خبر الكلام يخرج الجملة التامية في كسب
زيد وركب مع كونه علامة اذ لم يجعلها حالا وجد المؤكدة

الوجه

خالدين

اسم غير حدث يجوز مظهر المصنوع جملة وقولنا غير حدث
احتراس عن نحو جمع بجوعا **قوله** اي من حيث هو فاعل ومفعول
في دلالة على ان صدولها هبيرة للفاعل والمفعول من حيث انه
فاعل ومفعول نحو في نامل نعم انما يدل على هبيرة الفاعل والمفعول
في زمان تعلق الفعل بهما **قوله** لا الجمع اذا اوقفت حالا الفاعل والمفعول
جاء التصريف كقولك ضربت رايانا والجمع كقولنا ركبتين واذا اختلفتا
فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعها جاز
وقوعها كيف ما كانا احواليت هذا مصدرة مجردة وان لم يكن فالاول
جعل كل واحد منهما يوجب صاحبه احواليت مجردة زيدا مصدرا
ويجوز ضعف جعل حال المفعول يجنبه وتأخير حال المفعول الفاعل
ليقع احد الحالين يوجب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض
شرح المفصل حق الحال المعرفة ان ترتب على احد ترتيب صاحبه
قوله لفظا او معنى يميز عن الفاعل او المفعول او غيرهما او خبرا كان الخبر
كما اشار اليه في الشرح **قوله** اي لفظيا بان يرتدك الى هذا القصيد

فان عمل

عامل **قوله** فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخص بقصومين علامة
التحاد بما اذا **قوله** وكان الحال على المصنوع اليه اه لان الداخل في الذات
في حكم الذات **قوله** ولو قرئت هذا موافقا لما قال بعضهم من جواز الحال
عن المفعول معه وعن المصدر بلتا ويل والحجوة جوزر والحال عنها
لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئت كذلك لزم جواز
الحال عن المفعول فيه **قوله** وزيد في الدار قائما مثال اللفظي المفوظ
حكما توجيه جيد لكن للضم جعل في شرحه مثال للفاعل المعنوي وتجه
عليه ان فاعل الظرف لفظي لان عامله مفسر في نظم الكلام اللصحة
لا ان يؤخذ اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كما في حكم الفروع
من فحوى الكلام ولا يجوز ان يؤخذ قائما حال عن زيد وهو صند
لكنه فاعل معنى لا تخار مع الصهير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم
اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين عانه
لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور **قوله** بل باعتبار معنى الا
شارة او التنبية الاول اولى لان زيد مشار اليه لامنبه عليه فان التنبية

عليه حقيقة هو ان ذاريد مع تقارب الاسم والفعل **قول** وعاملها
فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنوية هما وليكون
توطية لا امتناع تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على
اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكأنه اراد ان لا يفصل بين
صاحته التقديم والا كان المناسب ان يذكر ^{ما هو} توطية له عقيب ذلك
التفصيل **قول** وهو من تركيب اي من صيغته **قول** كالاشارة دون الا
ستفهام والنفي وان من حروف المشبهة بالفعل لعدم ورود
الاستعمال **قول** وسموها على **قول** والتمني والترجي قال الشيخ السجستاني
انها ليس بعاملين لانها ليسا مقيدين بل هو الخبر وهو الفاعل فيجب
لانك اذا قلت لبيت ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد الخبر كان
المعنى لبيت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه
تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا **قول** وكأنه اسد صائل او زيدا كمر
وزيدا اسد صائل كحذف اداة التشبيه **قول** لان النكرة قيل ولان الحال
جواب كيف والسؤال بينا في العلومية منه ان المفعول له جواب للمص

انه يصح ان يكون معلوما والحال المعلول باعتبار مجوز ان يكون محجولا
باعتبار اخر **قول** نكرة موصوفة لوقيل مخصوصة بتدل موصوفة
للتشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن **قول** لاستغراقها وعموما
بنفسها او بوقوعها في خبر نفي ونفي او بمعناه **قول** ان جعلت احد
حالا اشار به الى انه ليس نضاي في الاستشهاد مجواز ان يكون منصوبا
على الاختصاص او على الحال عن خبر الفاعل في انزلناه اي امرين احدا او
عن خبر مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كلام ليس ايضا نضاي
المقصود مجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة
او بالوصف **قول** او وقعت في خبر استفهام لانها تشبه النكرة الواقعة
في خبر النفي في كونها غير موجب **قول** او بعد الا نقضاء للنفي لم
يغير في تعيين صورة النكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون
اي صاحب الحال الانكرة موصوفة او معينة غناء المعرفة لاستغراقها
او في خبر الاستفهام او بعد الا نقضاء للنفي او مقدا عليه
الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد نقصف لا يمكن الحذف منه الا

ان يقول بين قوله بعد الا وبين قوله مقدا عليه تناخا في
قوله الحال يعني ان فاعل الظرف ضمير الحال او نفسها على الذهبين
لا ضمير النكرة ولا يخفى ان لا بد من اعتبار علة عاندي صرح وقوع الظرف
صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الاحال عنها ثم قال لو قال وقيل
الا لكان سالما عن التصف لا يخفى لو قال كذلك لوجب ان يقول
او قيل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك وما
للاختصاص وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا
ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب
الا نادرا قال المصنف انما حسن التكرير هنا لان الا يقطع ما بعدها
عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها الا يقطعها عنها وفيه
نظر نحو ان وقع الصفة بعد الا **قول** او مقدا عليه الحال لما حسن
التكرير لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة **قول** ويجعل قوله
وصاحبها اه وح يكون غالبا ظرفا للنسبتين المبتدأ والخبر او
المعنى فعلى مستفاد من قوله معرفة اي يتوقف غالب **قول** ولم يردّها

رأى

قال قدس سره في الحاشية الذال المنع **قول** ولم يشقق على نقص الحال
قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصاد المهملة
والعين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقضا اي لم يتم مراده انتهى
في الصراح نقص بمراد تام نار سيدن وسيراب نشدن **شذوذ**
والامن جمع انا ان خرماده **قول** ثم يرد من العطن قال في الحاشية ما
حول الحوض والبر من مبارك الابل والمبرك المناح يعني جاي شتر
خوابا نيدن **قول** ومررت به وحدك قال في الحاشية الوحد مصدر
من وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحده كوعد يحد وعدا وعدة
انتهى قال الشيخ السنجي وحدك لازم الافراد والتذكير والاضافة
الى المضمرة ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقام
اصله التام حذف لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلح
قول مثل فعلته جهداك بصيغة الخطاب قال في الحاشية الجهد
ههنا بضم الجيم والجهد بفتح وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح
الجيم للشقة وبضمها الطاقة **قول** متناول اي كل واحد منها او نوعها

قول وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرحيمي الحال المعرفة ظاهر ان
كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها على الوجهين
وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها ايضا في معنى
النكرة نحو صرت بهم الجرم الفقير اي كثيرا ساوا بكثرتهم وجه الارض
ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولافا ولا ونحو جاني الرجال ثلثهم وكذا
اسمعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى مجازها
تقدم منصوبه في الجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في
الجمعي وتأكيد لما قبلها في تميم **قول** احدها ايضا مصدر في الافعال
اول صفات اي معركة ومنفردا والحذف غير واجب في المثال الاول
واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرحيمي **قول** معارف موصولة
موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة **قول** فان كان
صاحبها نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو ولا التقديم
قول ليتخصص فيه ان الحال اما عن الحال الفاعل والمفعول به وكل منهما
مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقيم الحال

حكم آخر فلا يحدى التخصيص الحاصل بالقياس الى حال آخر **قول** و
لئلا يلتبس بالصفة فيه ان ذلك لا للباس لو كان محذورا لوجب التقديم
وان كانت النكرة مخصوصة ليحقق لا للباس **قول** ولا يتقدم على المعامل
المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا ما منع كتصديدها
بالواو لمراعاة اصلها وهو يعطف او عدم تصرف في الافعال كفعل
التعجب او تصديدها لمعنى المصدر او لام الموصول دون الموصولات
الموصولات نحو الذي راكبا **قول** فيما علا مثل زيد قائما كعم وقاعد
اعلم ان الدال على احدتين فصاعدا قد يدل على احدتين معينين نحو
ضارب زيد عمرا ونضارب زيد وعمرا وزيد اضرب من عمرا
وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرا فان التشبيه يدل على حدث
مستزك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث
وعلا كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدتين بوجه كالا مكان والزمان
او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا باسرها لم يتميزا بالعبارة
حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به الترموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب

ذلك الحدث المضح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك
لاجل رفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعم وقاعد او
زيد يوم الجمعة كعم ويوم السبت وهذا بسبب اطياب من رطبنا
قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن
قوله على العامل المعنوي كما انه حال من ضمير لا يتقدم على الاحتمال
الثاني يَحْتَمَل ان يكون اعتراضه بتقدير المتبدل **قوله** واما جعلته دخلا
آه اليه ذهب جمهور النحاة المصنف في شرحه كما مرّت الاشارة فالمراد
هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في
الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك
لم يجب تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان
بجواز تقدم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان
ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل البر والكرايستين فمن حال والعامل
يستين **قوله** وعلى الجورس المفهوم منه جواز تقدم الحال اذا كان مفعولا
او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقدمها

عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مفعولا والحال هو خبر عن
العامل **قوله** سواء كان محجورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف
جزء المضاف اليه او جازم قيام المضاف اليه مقامه فان يجوز التقديم
لكن على قلة نحو خيرك ما شيا زيد زيد وتنبع صلة ابراهيم حنيفا **قوله**
لان الحال تابع قيل يرد على نحو سراكب اجاء زيد لان الفاعل من حيث
انه مسند اليه محل قبل الفعل وان اضنع بعارض الالتباس بالمتبدل
قيل وجه ضعف تقدمها على صاحبها المحجور انه اكثر الحال عن المحجور
ولم يسمع عن الفصحى تقدمها فلوحاز لرفع **قوله** يجعل كانه حال
عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا ما لغال للناس مما يضرم ان قلت
انه صلى الله عليه وسلم كما ارسلنا ناعانا هيا ارسلا امر فكيف يصح
الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه
صم صعوث على الثقلين ان قلت ان الحال قيد العامل فيلزم ان
يكون الكف في وقت الادسا وليس كذلك لتراخي عنه قلنا الحال
مقدر والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرّت الاشارة

اليه **قول** والتاء للمبالغة كما الكافية والسامية وكثير ضمهم ذهبوا الى
ان تاء المبالغة مخصوص بفعال وفعول ومفعول **قول** اي ارساله
كافة اي عامة شاملة **قول** وبعضهم يجعلها مصدر اي الكلف كفا
والجملة حال مقدر **قول** والكل تكلف وتعسف لان كافة كفا
لازمة للحالية غير مضاف كما صرح به الشيخ السرخي ولا يخفى ان الابتداء
منه هذا المعنى **قول** سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ السرخي
من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال المؤنثة وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وظاء الزبون
لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء
رجل بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل
اسد او شجاعا ومنها الحال نحو بعث الشاة شاة درها وضا
بطنته ان يقصد التسييط فيجعل جزء من اجزاء الجوز قسيطا و
تنصب القسيطة على الحال وتأتي بجزء مامع واو العطف وجر
الجزء نحو بعث البر فقيرين بدرهم **قول** وما نفي في جملة الاظهر ان

ر

يقم ما بقي فيه نوع مخصوصة في الصرح بسر عموه خروا اول ما بداهن
التخل طلع ثم حلال بالفتح ثم يلج بالتحريك ثم يسر ثم رطب ثم **قول**
وهو ما في حلا وقفة وليس **قول** ولا حاجة الى ان ياول البشير
هذا اذا كان هذا اشارة الى التخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا
كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر اولها بالمنضج وغير المنضج او المذرك
وغير المذرك **قول** لانه اذا تعلق بشيء واحد لان قد مر تفصيل
ذلك في ذي الحديث **قول** فيكون جملة حالية قال الشيخ السرخي قد
يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها على
الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ نحو
يد ايدي اي ذويد سيد ونقد ان نقد اي النقد بالتقد
ونحو بعث الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم و
كنا قولهم بعث الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل
رجل وصيعة الى شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الحراك
لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعث

والا

الشاة شاة بدرهم وشاة درهم **قول** لان الحال بمنزلة الخبر ولان
 الحال بقيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها
 ولا يقصد من الاشتاء وقوع مضمونه **قول** وهي الصير والواو لما
 كانت الجملة في الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط لئلا
 يكون الواو رابطة في الجملة الحالية الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل
 لهما ادنى الى الفضال وذلك وقوعها بعد الاحو ما جئتك الا
 وانت بخيل وما جاني رجل الا وهو فقير **قول** فالاسمية وفي
 حكمها الجملة المصدرية ليس لانها مجردة النفي على الاحص ولا يدل
 على الزمان فهو حرف نفي داخل على الاسمية وقد تخلوا الاسمية
 عن الرباطين عند ظهور الملابس نحو حجت زيدا على البناء
 وهو قليل **قول** لانها تدل على الربط في الاول الاصل لانها في
 الاصل للجمع مع السابق مرابي داعية الى النظر الى السابق
قول والمضارع المثبت بالصير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة
 وان شابهت المضرد اولانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط

في المضارع الواقع حالا حلوه عن حرف الاستقبال كالسين
 ولن ونحوها **قول** المشتملة على المضارع المنفي وان كان لم خلافها
 للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الصير قال
 الشيخ السرخسي اذا تقي المضارع بلوقضا لم يدخل الواو وانما تقي **واو**
 المضارع بلا لزومه الصير والاعلى تجرده عن الواو **قول** لان لاه
 هذا تحقيق ذكره السيد الشريف وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق
 فخرى ان لا تذكر **قول** ويجوز حذف العامل وقد يجب قيدا
 في مواضع منها اذا بين الحال انزيا وشن او غيره مقرونة بالفاء
 وتم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زالا اي **قيد**
 الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زيدا اخذ في الانزيا ولقول
 في غير الثمن قرأت كل يوم جزء من القرآن فصاعدا او ثم زالا
 اي فذهب القرآنة كل يوم في الزيادة والصعود **قول** وهي اي
 الحال المؤكدة التي هي اما تنقسم مضمون الخبر وتأكيدا واما للاستدلال
 على مضمونه على سبيل منع الخلق **قول** والمنقلة قيد للعامل غير

صحيح الا ان يرد انها قيد له بحسب العادة والنسور **قول** اي
احقه ذلك التقدير من سبويه قال الشيخ الرحي فيه نظرا لاصح
لقولك يتقنت الاب وعرفت في حال كونه عطوفا وان اراد المعنى
اعلمه **عنه** وعطوفا فهو مفعول تام لا حال ثم قال والاول عند
ما ذهب اليه ابن المالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال عطف
عليك ابوك عطوفا واذ ذلك الكلام المعنى ينو لنسبة الخبر
الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة
على خبري الجملة ولا على احد **قول** او بمعنى اثبت معطوف على
قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعا معينا ان التحقق والاثبات
ولاحق محرر بمعنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي لهما
اراد ان يتبين ان متعلق التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات
في الصورة الاخيرة وهو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ
لا معنى ليقنه واثباته فقال تحققت ابويه لك **القول** اي شرط
وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها

القول

انما قدرت هذه الامور الثلاثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد
تكون مؤكدة مجمله فعليه كقوله تعالى ولا تطتوا في الارض مفسدين
اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الفعلية الاسمية
يا اول امثاله بالمصادر فيجعل قوله مفسدين بمعنى الافساد
وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر **قول** ويقال له اللتين
والتفسير والميز بكسر الهمزة قبل قد يقر بفحواه لان المتكلم يميزه من
بين المصادر الاجناس برفع الابهام **قول** ما يرفع الابهام الاظهر
في تفسيره ان يقر انه جنس ذكر لتعيين مبرم صالح الاجناس مختلفة
متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التوكيد لان التعريف
زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو عين
راية والم بطنه وسفحة نفسه المعجز ذلك وعند البصريين ان عين
سراية بمعنى عين في سراية وان الم بطنه مضمرة فيه شكا وان سفحة
نفسه بمعنى سفحة في نفسه او بمعنى سفحة بالتشديد لان الاصل
سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الصيغة انتصب ما بعده بوقوع

بما يشبه

بما يشبه

الفعل عليه فصار بمعنى سفة بالتشديد **قول** في المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي
لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد به معان الحقيقة و
هي العدد والكيل والوزن لا يستدعي تميزا وانما يستدعيه
اذا اريد به المعدود والكيل والوزن كما سيجي وهي منها مجاز
قول لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من
ان لفظ المستقر لا يدل الاعا الثابت المطلق ولكن ان يدفع
ايضا بان الثابت قد يقم في مقابلة المعدوم وقد يقم في مقابلة المخالف
الطاري والمراد ههنا هو الثاني **قول** لكنه غير مستقر بحسب الوضع
لانه بحسب الوضع موضوع لكل واحد من معانيه على حدة ولهذا
يكون حقيقة في كل واحد منها بخلاف العشرين فان اطلاقه على
خصوص خصه منه مجاز **قول** وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف الثمار
قيل يمكن ان ليقم التوابع كلها خارجة لذكرها فيها بعد الايقال ولا
حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا

نقول

نقول يجوز ان ليقم ان ذكر المستقر الاضاح القران الاخر المعينة
لا يراد من المشترك **قول** ولا ابهام في هذا المفهوم انقلت هذا
ليقتضي ان لا يصح التميز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا
الى ان مثلا في قوله تعالى ما اذا اراد الله بهذا مثلا تميز عن الا
حال عنه وكذلك الحال في رجلا في حين رجلا قلنا لعل هذا مبني على
عما ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ولعم رجلا **قول**
ولا ابهام في الاضاح حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرجل
بالمعنى المذكورة هو الصحن ولا ابهام فيها انما هو الا بابهام فيها يوزن
بها كما اشنا اليه وسيتبين اليه **قول** فالاصح حيث وصفه هذا بل حقيقة
راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الموزون **قول**
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى يزيد قال الشيخ الرضي
الذات المقدره اما مضاف الى بالضب عنه اذ اصح اضافة
التميز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلى واما غير مضاف اليه
اذ لم يصح اضافة التميز اليه فتقول في كفي يزيد رجلا وشهيدا كفي

شيء زيد عما ان يكون بدلا من زيد شيئا وعطف بيان له قال
الحق الشريف الذات المقدرة في هذين ايضا مضاف لانك اذا
قلت كفي زيد كان هناك ابهام في الاكافي من زيد ما اذا زيد هو
رجل جولية او شهدانه واذا قلت رجلا واشهدا كان المعنى ^{لبيته} جولا
او شهداته **قوله** برفعه مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الغم
وقال الشيخ الرضي ان عر في مثله يفيد ان ما بعده ما مصدر و
سبب لما قبلها كما لقم فعلت عن امرك اي بسبب امرك التميز
صادر عن المفرد اي المفرد لا بهامه سبب له او عن نسبة في جملة
اي النسبة له لانك تنسب شيئا الى شي في الظاهر والنسب
اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب
لذلك التميز لا سبب الاعتبار ما يستدعي التميز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عن اي الاسم الذي
صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا
انك اسندت طاب اليه لم ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو

ضال امر

في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب الانتصاب
نفسا وكذا معنى قوله لم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني
التمامها سبب الانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول الذي
يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقيم اليمين العر في هذه المواضع
معنى بعد كما في قوله تع لتكن طبقا عن طبق **قوله** وهو ما يتك
به الشيء وذلك مقياس مشهور موضوع لذلك كالعقد والارطل
ومقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تع ملا لا
رض ذهبوا والملا قدر ما يملأه الشيء وقولك عندي مثل زيد
رجلا واما غير السنانا وسواك رجلا عما مثلك بالضدية و
مخو يطوله رجلا وبعضه عرضا **قوله** ومنون سمنا تشبته منا
بالقصر وهو الاصح من المن بالتشديد **قوله** وهو الشون لفظا
او تقديرا كما في خمسة عشر وكر رجلا او اللسان سوا كان في
الثلاثة او شبه الجمع نحو عشرين لافون الجمع نحو حسون وجمها
لانها التميز فيه يكون عن ذات مقدرة **قوله** لان المضاف لا يضاف

ثانية لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف وان اضيف
مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض **قول** فاذا تم الاسم
بهذه الاسم شيئا وقال الشيخ الرضي قدم الاسم بنفسه فينتصب
عنه التميز وذلك في شيئين احدهما الصيغ هو الاكثر وذلك فيما
فيه معنى المبالغة او التقويم نحو نعم رجلا ويا لها قصه والله دسه
رجلا اذا كان الصيغ صبهما وثانيهما الاسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا
اراد الله بهذا مثلا والناسب للتمييز في صورتين هو نفس الصيغ
الاسم الاشارة **قول** عندى الراقد خلا راقد لوني اذ بهانه خم
قارا انذوه كرهه قال في الاساس الراقد كيبال معروف لاهل
مصر ياخذ اربعة وعشرون صاعا **قول** فيضد الى قوله ويجمع حمير
الفعلين راجع الى حمير تميز غير العدد بقضية الاحالة وذلك لان
هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تميز عشرة من مضر سواء كان جنسا
اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضي اذ قصد به
الانواع وجب كونه مع التاء **قول** وهو يتسار اجراءه اي يتشارك

الاسم

اجراء الاسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الا
بوه جنس مع ان ليس له جزء **قول** ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه
صنفي على الترتل تنزل والافالا اظهر ان الجلسته بالفتح او كسرها ليس
من باب المجلس الذي نحن فيه لان الجنس ههنا ما هو محدد عن
التا كالجوس ولو قصد تعدد الافراد الجوس منه لم يصح التثنية
والجمع **قول** وعندى عدل تويين عدل لنتك بار وملندك
قول والمعنى ان وجد التميز هذا الاحتمال مناسب للمسياق **قول**
قول بنون الجمع اراد به شبه نون الجمع **قول** لانه لا يعلم مثلا عند
اصافة عشرين لا يخفى ان له مضان لو كان تميزا لكان تكفر ولو لم
يكن تميزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الاعا
تقدير ان يكون علما **قول** وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص ثلثة اصله ويكون بحيث يصح اطلاق
اطلاق ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او هو ما ينتصب عنه
التمييز او بالفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما

فالظاهر يدل

على التمييز نحو قطعته ذهب **قوله** ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز واذا قصر عن طلبه لم يخرج الى نصب التمييز الذي يكون للتخصيص
على التمييز فان التخصيص عليه اما يناسب ما هو طالب للتمييز **قوله**
كان الظان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات
المقدرة التي هي ظرف النسبة لكن لما كان الابهام مستلزما
لنوع الابهام في النسبة حسب الاحتمالات الظرف ورفع الابهام
التبعية مستلزم لرفع الابهام الظرف صح قوله عن نسبة والنكته
فيه التبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان
هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها
في السابق الا ترى ان نعم رجلا صندرج في القسم الاول مع ان
الصريح غير مذكور هذا حاصل كلام **قوله** او المصدر جعله الشيخ الرضي
داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن
المضم لم يجعل من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد
بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قرينة من النسبة التامة وليست الا

بالمعنى

الاضافة

الاضافة كذلك **قوله** نحو حسبك زيد اي يكفيك زيد **قوله** فكانه قال
طاب زيد الخ اي كانه مثل يفعل وشبه فعل تا زعا في نفسا و ابا وكذا
فيما عطف اعني ابوه **قوله** والدر في الاصل اللين اه قال الشيخ الرضي الدر
في الاصل ما يدس اي ما ينزل من الفرع من اللين ومن الغنم من الطر وهو
كناية عن فعل المدوح والصادر عنه وانما نصب فعله اليه تعاقصا للتعجب
منه لان الله تعالى منشي العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه
يلنسبونه اليه تعالى ويصفونه اليه تعني به دره ما عجب فعله **قوله**
ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو متعلقة في هذه العبارة شبهة
مشهورة وهي انتقاص الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا
اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون متعلقة واجاب بتقييد
مقدمها يكون التمييز لم يكن نصا في ما انتصب عنه وكذا قيد مقدم التمييز
الثانية بذلك لئلا يتقضى بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل
الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه
طاب زيد من حيث انه من النفوس صح ان يكون متعلقه بان يكون معناه

طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب
فقال انه حسن بدعي وفيه نظر اما الاول فلان للنفس ثلث معان
ذات الشيء والقوة والمدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا
بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للتعلمة واما ثانيا فلان هذا الجواب
لا يحسم مادة الشبهة اذ لو تقضت الشرطية يكفي نفي جعله لم يجز
هذا الجواب فيه اللهم الا ان يؤانه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم القوة
اذ نعني به ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عنه الشبهة بان
مادة النقص لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كان المثال الاول
قلنا لو اريد بالنفس قوة المدركة او بالقوة الحيوانية كان للتعلمة فظوا
ولو اريد بهذا الذات لم يصح ان يكون تميز اذ الذات من حيث هي
ليس لها الطيب كملت المراد قوة جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا
صح في حكم رجل في المذكور ولو سلم صلاحيته للتمييز قلنا المراد بكونه
لما انتصب فيه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحة
ههنا كما اشار اليه فاضل الهندي والمراد بكونه متعلقة صحة الاضائة

اليه ولا يخفى صحة اضافة النقص الى زيد وبعض شارحين جواب
اخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان
كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه جاز ان يكون له ولتعلقه
واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتخاذ المتقدم والتالي وقد يقع
بتقييد المتقدم بكونه قبل جعله تميزا وتقييد التالي بكونه بعد
جعله تميزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية
الثانية هي مقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتقا،
المركب انتقا، احد الجزئين فان انتقا، كليهما فيلزم ان يكون التميز اذا
كان لما انتصب عنه فقط كان متعلقة واما اذا لم يكن بشيء منهما كان
للتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاو بتقدير معطوف
في تالي الشرطية والتقدير والامفول متعلقة ادلة ولا يخفى سماجة هذا
الجواب **قول** والمراد بجعله اطلاقه عليه جعل الشيخ التخييفات كما
لعلم من قبيل ما يصح جعله لما انتصب عنه **قول** بان يكون تميزا برفع
الاجرام عنه فيه مسامحة **قول** وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب

الى مزيد المعائر لمزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدسة
 مطلقا هو الشيء المنسوب الى مزيد كما ذكرنا **قوله** الواو بمعنى مع وهي
 يفيد مشاركة ما بعد ها خبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره
 ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنسوب ^{في} عبارات الخاء ^{في} شراها فاناب
 ان شرمبتدا لفظا فاعل معنى تميزا عن النسبة تقديما اي كان مبتدا
 لفظا بمعنى كان لفظه مبتدا وكان معناه فاعل ومثله كثير في كلامهم
قوله لان من تراد في التمييز في قسم الاول مطلقا وفي قسم الثاني اذا
 كان لا انتقب عنه وقيل مطلقا هكذا قاله الشيخ الرضي وقال في
 المقتبس منه دره من فارس ولا يفهم عندي عشرون من درهم
 والفرق ان الاول كما يحتمل الحال فمن تحصل للتمييز **قوله** لكونه من حيث
 المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاحمال
 ليكون اوقع لكن البيان عن البيان لا يمنع من التقديم كقوله تعالى
 فغشاهم من اليم ما غشاهم **قوله** اذا جعلت لانا من ان تضمنه مطاوع
 له مكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لانه مطاوع

قول

فعل يتضمن ذلك الفعل **قوله** نحو فينا الارض عيوننا اغانى بالجمع لان
 التفخيم متبوع اي ماء عذب وملح وغير ذلك او الى الماء وقار وغير
 ذلك **قوله** لان المتكلم لما قصد بقريته والقرع ان الظاهر مراد
قوله وذلك مثل ذبح زيد تجارة بمعنى الذبح تجارة زيد كقوله تعالى
 ما رجت تجارتهم **قوله** خلافا للمبرد لما زني استاد المبرد وتلميذ الا
 خفش **قوله** نظر الى قوة العامل قال سيلويه كلام استفرا لاقيا
قوله قول الشاعر هو صرح مجيد الشعراء انه خبر او قيل الرواية الصحيحة
 وما كان نفسي فلا تمسك **قوله** بالفراق في بعض الروايات بالعراق
قوله وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون نظيب المذكور مضى للطيب
 المقدس قبل نفسا **قوله** غير قادم في التمسك اذ ينه تمسكهم على الظ
 الذي يقبله الطبع السلم المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف
 وانما سمي هذا القسم من الشيء المنسوب بذلك لان المتكلم يطلب
 من نفسه صرفه عن حكم اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف
 لتأكيد معنى النع ونظيره التعبير عن منع مقوع المؤمنين في الكفر

ما اطلب البعير
 كوكبه

وما صلح البعير
 كوكبه

حيث الاستثناء
 قوله

حيث الاستثناء

بالاضاح في الآية الكريمة الله ولي الذين آمنوا يخبرهم من الظلمات
 الى النور **قول** كافيه في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انها
 غير كافيه في الحكم عليه اجيب بان تعريف يفهم من تعريف قسيمه كما
 يشير اليه هذا هو الحق لكن المضطرب المستثنى مشترك بين المتصل
 والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان فان احدهما خرج والاخر غير
 مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد يجب
 المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
 قابل لتعريف واحد كالحيوان والماضي المشترك بين الانسان
 والفرس فكذا ههنا يقول المستثنى هو المذكور بعد الا وحقا
 مخالف لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عند النقطع من المنصوب
 وتقسيمه الى القسمين ورجع الصير في قوله الالف وهو منصوب اليه
 فيحتاج في دفعه الى تكلف عوم مجازا واجزا حال المدلول على الدال
 او الاستخدام يجعل الصير في قوله الالف الى المعنى المجازي للمستثنى
 وبعضهم قال المستثنى النقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة

المستثنى
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى

المستثنى

الاستثناء فيه مجاز لا ان لفظ المستثنى مجاز فيه **قول** لا يمكن اجراءها
 عليه بخصوصه الا بعد معرفة مخصوصه **قول** فالتصل الفاعل للتفسير
قول هو المخرج سواء كان اقل مانفي او اكثر منه او مساويا له ههنا
 اشكال مستهور وهو ان سريلا في جانبى الفوم الازيد اما داخل في
 الفوم وخرج عنه وعلى الثاني يلزم التلا يكون محررا لان اخرج الشيء
 فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع ولعقل الصريح فانك اذا قلت
 له علي الف دينار الا اذا انقا كان الناق داخل في الدينار وعلى الاول
 يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء و
 اجيب عنه بوجه اختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال
 هذا هو الصريح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة الجوز
 الى الاستثناء ولكنهما متاخرا لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
 من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب ايقطعا
 كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جانبى الفوم الازيد
 الفوم المخرج منهم زيد منهم لا الفوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان

هنا جواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كاعدا وما خلا فانها
ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن ان يجآ
عند بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تنقض
وبيان ذلك انك اذا قلت جانبي القوم فقد نسبت أولا الجوى
الى القوم على الاحتمال ان يكون عاطفة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب
بالقياس الى البعض او السلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك
لان تقرير الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الازيد
متصلا بجاء القوم تقرير السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس
الى ما بقي وليس معنى الاضاح الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في
النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم هناك اضاح **قول** من متعدد
اي ذو عدد وكثرة **قول** بالاعتراف الصفتيان للواقع لتلايد هل **قول**
واخوانها اراد به حد كلمات محفوظة لاما هو بعينها مطلقا حتى
يلزم ان يكون جاء القوم منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى
وذلك امر اصطلاحى ولا مناقشة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات

الظواهر

المحفوظة صارت بمعنى او لا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك
واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرمحي في دفع شبهة الاستثناء
قول واحترز به عن نحو جانبي القوم الخ فليل او لكن لا يستعان
اخر اجاب لهذا ليعمل في صورة لا يتصور فيها الاضاح كان يقول
جاء زيد لا غير ووما جاء غير وولكن **قول** اي بعد الا واخواتها
لا يقطع المنقطع الا بعد الا وغيره **قول** اي ليس يلغى الموجب
والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا
ما يقابله **قول** واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب للموجب
نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان
بدلا والبديل يتكرر العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى
والمستثنى منه واما في غير موجب فلا يلزم ذلك اعتبارا تكرر الا
صل العامل بتكرار النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التثنية
فيكون في حكم التثنية وهو الايجاب مجمع وفيه ما نظر اما في الاول
فلان معنى تكرير العامل ليس باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن

الاجاب والسلب ولهذا جاز زيد لا محروفي العطف مع انه
في قوة تكرير العاقل واما في الثاني فلان المبدل ليس مطروحا
بالكلية حتى يفسد المعنى ووفق بين نفس الشيء وما في حكم
قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا
في باب الاستثناء ما فسر بقوله بان يكون آه والكلام الناقص
اصطلاحا في هذا الباب ما يقابل **قوله** منصوب عن الظرفية
لا على الاستثناء لعل المعترض اسر بذلك انه من قبيل المفعول
ان يكون داخل في الآتي **قوله** والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ
الرحي قال المضى في شرح المفصل العامل فيه للتثني منه بواسطة
الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا
اخوك وللبصرية يقولوا ان في الاخوة معنى فعل وهو الانتساب
بالاخوة قال لولم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى
قوله او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتساق اليه
الفهم لكن ينبغي ان انتصاه مشروط بكونه بعد الا وذلك يعني

معلوم

وهو اول

مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعاً ويمكن ان يحوط
معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر
اخر لكان او **قوله** اي المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيلوي
الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به
والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منفصلا والافى
المنقطع وان لم يكن حرف عطف كلكن العاطفة في وقوع
المفرد بعدها والمتأخرين لمارا وها معنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الغالب نحو
جائى القوم الاحمار اي لكن الحمار لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها
ظاهر نحو قوله تعالى الاقوم يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفون
ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك
والاهنا يفيد الاستدراك لانه لدفع نوه مخاطب دخول
ما بعد ها في حكم ما قبلها **قوله** في الاكثر متعلق بمنصوب الملاحظ
بطريق الانصاف او خبر محذوف واما بنو تميم اه في بعض شروح

المفصل ان يكون في تيمم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس
ما قبله على سبيل التعليل قال ابن السراج المنقطع عائد الى النض
لانك اذا قلت ما قبلها احد الاحرار فعنه ما قبلها ولا يتبع الا
حارا وانما لم يجوز فيه الا النض لانه ليس من جنس السابق
الظ^{قول} اسم يصح حذفه متعددا او غير متعد^{كان} د نحو جاني زيد
الاعمى ^{وا} قول لا عاصم اليوم من امر الله لا من رحم ذهب كثير
الى ان الاستثناء متصل ضمهم من قال ان عاصم بمعنى معصوم
كبدفق بمعنى مدفوق وضمهم من قال ان عاصم بمعنى ذو عصمة و
ضمهم من قال ان من رحم بمعنى الرحم وهو الله تعالى وضمهم من
قال بتقدير مضاف والتقدير اما رحمة من رحم ان مكان الله
رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الظم فان الامكان من رحمهم الله
من المؤمنين وهو السفيينة وبيان ذلك ان لما جعل الجبل والحا
على حاض الماء قال لا يعصمك اليوم معتصم من جبل وخواه يوم
معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفيينة

قول

^{ها} **قوله** التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عدا
لميت موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والفرق
والجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء
بضرب المناسبة ^{قول} او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل
على صاحب ^{قول} او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيديويه و
ذلك لان الكل مشتمل على البعض فذكرت في ضمن الكل وانما لم
يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق
مشتمل على البعض لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم
ولا كذلك العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل و
اريد به هنا هذا المعنى ^{قول} والتقدير جاني القوم عداه اذا
قيل عدائي كذا كان معناه انتفي عني كذا فاذا قلت جاني القوم
جميعهم زيدا كان المعنى انتفي الجيوش عنه واذا قلت عد الجاني
زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفي الجاني او البعض عن
زيد بمعنى انه ليس زيدا جانيا ولا بعضا ضمهم واذا قيل خلا

منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه
انتفى الجبي من زيد او انتفى الجاء في او البعض من زيد اي سلب عنه
قول ولا يكون لا يستعمل في موضعه غير مثل ما كان ولم يكن ولم **قول**
وهو محير راجع الى اسم الفاعلة قال الكوفيون جاء القوم ليس زيد
او لا يكون نيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد
قول فيما بعد الاحال من محير الجور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح
اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل
منه في حكم النتيجة تفرقيل ليس في بعض النسخ لفظه وح يكون قوله فيما بعد
الا متعلق بجوز ويختار عا سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة
احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب ولك ان تجعل قول فيما
بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله
في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين عا سبيل التنازع او
بالاخير فقط لان حواضر الضب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة
الى اشتراط اختيار الرفع **قول** ولكن لم يشترط لكن لا بد من اشتراطه

ان يكون المستثنى مترا حيا عن المستثنى منه اذ لو كان مترا حيا
جائني احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البديل مختارا وان
لا يكون رد الكلام تضمن الاستقهاام نحو ما قام زيد القوم الا
زيد في جواب من قال اقام القوم الا زيد فان الضب هنا اولي
الجواب السؤال **قول** على البدلية اذ يدل البعض من الكل وانما صح
ذلك مع انتفاء محير صيدل منه فيه لان الاستثناء يعني غناء
الصير لانه يقيد ان المستثنى بعض المستثنى منه **قول** لا بالاصالة
اي بنوع محل **قول** ويوب عا حسب العوامل اي على قدرها اعتوض
عليه بان اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني
يرد ونحو ما مررت الا يزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى
منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذ كان المستثنى
غير مدكور اذ المستثنى ايدا يعرب عا حسب عامله ويمكن ان يختار
ان المراد بالعامل المستثنى منه ويقال ان يزيد جرح لفظيا وضمنا محليا
وعامل جرحه هو الباء التي كانت داخله في المستثنى منه وعامل نصبه

هو مرتب بتوسطه تلك الباء وهو العامل في نصب المحل للمستثنى
منه **قول** اذا كان المستثنى من غير مذكور قال الشيخ الرحي **انا**
اعرب المستثنى بـ اعراب المستثنى منه بالقتضية المنسوب
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانا اعرب المستثنى
منه بالقتضية المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في
حين الفضلات فاعرب النصب يعني اذا اخذت المستثنى منه لم
يبق المستثنى في حين الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتقاء
الجزء الاول **قول** ليفيد فائدة صحيحة فيه ان الجوى دلالة الهيئات
التركيبية على اهل المعنى صح اولم يصح الا يرى جواز كل احد الاريد
فيبغي ان يجوز الاريد ويمكن ان يتم اراد بافاد المعنى دلالة الكلام
على المراد وهي متحققة في غير موجب غير متحققة في موجب اما الا
فلا ان الاستثناء قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا
ولما لم يكن قرينة خصوص على العام وليس لها معارض فتعين المراد
واما الثاني فلان الاستثناء وان كانت قرينة على العام ولكن عدم صحة

المعنى قرينة على عموم ارادته فعوضت بذلك فلم يتعين المراد بغير
استتقام وصح وبقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم
المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام لا يعرب على حسب العمل
في غير الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى
فانه يتعين المراد **قول** اذ معنى ما زال تلبت الاظهر ان قيم تلبت
دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يتم ان النفي يفيد دوام الاثبات و
في افادته محت **قول** لان النفي اثبات اي مستلزم للثبات
لانها عليه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور
الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عليه **قول** ما جازي من احد لو
مثل بالواو لبا والمزيد لنا كيد غير موجب محول ليس زيد بنبي و
هل زيد بنبي استيفاء الصور الاربع التي متعذر فيها حمل المراد
على اللفظ لكان اولي فمرد محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير
المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لضعف ان يتوهم
انه بدل محمول على لفظ و اضعف منه في النصب لانه لا الله

لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قيل الاستثناء او بعد وكذا
الافتقار الالاعلى **قوله** قيل انا وصف به يصح ان يصح نحو ان يزداد با
التحقير **قوله** لان من الاستغرافية لافيد بها لان من قد يكون زائدا
في الوجوب عند الاحتشاش اذ لم يكن استغرافية **قوله** لانها التأكيد في
اي نفي محروسها سواء بالاشارة او لا نحو ما جاتي من رجل وامرأة **قوله**
لا يقدر ان اي لا يفرضك وقوله عاملتين متيزا وحال او مفعول ثان
بتضمين معنى الجعل **قوله** لانها عملا للتني يعني انه علة محلهما على
ليس وان اوجز العلة وعا التقديرين منتفيا بانتفاء العلة **قوله** فغير موضع
على انه اه النواسخ اذ دخلت على المبتدأ والخبر غلبت ما لكن يبقى تقدير
عليهما اذا كان العامل حرفا للضعف ثم اذا كان العامل لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيد قائم وعمرو وان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن في **قوله**
لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر محمول **قوله** وهو الفعول
وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل كحرف علامات

ص
لافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الى
حكما احكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد يتقي نفيه
ويبقى عمل نحو ما كان زيدا الا قاء البقاء ومعنى الكون بعد **قوله**
مع كسر السين او نحوها قال الشيخ الرضي مع الفرض فتحصا مع المد
مشهورتان **قوله** لكونها حرف جر ذهب اليه سيديويه والدليل
على حرفية ما قولهم ما سألني من دون نون الوقاية وامتناع وثبها
صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها وانصب الاسم بعدها
شاز عند **قوله** واجاز بعضهم النصب بدليل حاشيت زيد
او حاشيت قيل عيقل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا بيت اي قلت
لا لا ولوليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة
فعل واذا اوليته اللام تعين فعلية قال الشيخ الرضي الاولى انه
مع اللام اسم لحيته منونا نحو حاشا لله في بعض القراءات وانه بمعنى
تنزيها لله فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيها وما حذف التنوين في حاشا لك لاستكراههم

قما علت عليه تجرید منها لاجل الاضافة كما قال في سبحان الله
 من علقه ان ترك تنوين لا يدل على علمية **قول** لانه لاجل القائه على
 صورة المضاف لما علب استعماله مضافا **قول** ومعناه تنزیهة
 المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزیهة
 الاسم الذي بعد من سوو ذكره وما اراد وتنزیهة شخص فيبد
 تنزیهة الله سبحانه من السوء ثم تنزهون من ارادوا تنزیهة على
 معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص عما يشبه
 اكد وابلغ **قول** انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف
 اليه ولهذا جاز العطف على محل نحو ما جاني زيد وعمر وبالرفع
 لان المعنى ما جاني الا زيد قبل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى
 بالا لان الاحسن ان يقول واعرابه غير اعراب المستثنى بالا
 بدون الكاف والالمبيين غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك
 فيه يعارض **قول** وغير صفة غير مبتدأ وما بعد ها خبر ان له **قول**
 باعتبار معنى القيام المغايرة بها محجب الذات او محجب الوصف
 اصحابها صفة والناس
 حملت

لكن

لكن قال الشيخ السجستاني ان استعمال الغير بمعنى الثاني محال **قول** وذلك
 لاشتراك كل منهما آه يعني انه استعمال غير غير يعني لاشتراك كل منهما
 في المغايرة فان غير يدل على مغايرة محجوسها الموصوفها ذاتا او صفا
 واللايدل على مغايرة بعد ها بما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في
 معنى الآخر لعلاقة المشابهة **قول** مذكورا اما اشتراط ذلك
 ليكون اظهر في كونها صفة **قول** نحو ما جاني جلال لان الازيد قال
 الشيخ السجستاني لا يجوز ههنا الاستثناء المنصل لان المحكوم عليه
 اثنان اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنان من **قول** واما قلنا
 هذه الزيادة لدفع شبهة وهي مناط حمل الاعمال الصفة تعذر الاستثناء
 وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاء لا يوجب عدم التعذر
 فاليكون الضابطة مطردا او لا منعكسا فوجب ان يقول لجمع غير معلوم
 تناديه المستثنى ولا غدمه وقد تكلف بان المراد بغير المحصور
 غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا **قول** فالافى الالية صفة قال سيوييه
 لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجرى البديل لانه لا يكون الا في غير الوصف

قال المصنف لا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي العنوي ليس كاللفظي
الاي فلما اقل والى ومتصرفاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي
وايضاً البديل لا يجوز الاحيث يجوز الاستثناء **قول** يجب ان
لا يتعد دلالته اي يجب ان لا يكون آله الا الله لان التقيد بترمز
المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم
لانقضاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لا
ثبات لوازمه كلها **قول** اي بناء على ما ظهر فيها قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال
الله تعامكانا سويا اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الوصف مكانه مع قطع النظر عن معنى الاستئصال فصار بمعنى
مكانا فقط ثم استعمل استعمال مكان في افادة معنى البديل
لقول انت لي مكان ع و اي بديله لان البديل كائن مكان البديل
منه ثم استعمل بمعنى البديل في الاستثناء لانك اذا قلت جاتي
للقوم بديل زيد الم ياتك ثم جرد عن البديل بمعنى الاستثناء فسوي

في الاصل مسبق ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بديل الاستثناء
فظهر من هذا التحقيق انه ظرف يجب الاصل غير ظرف محسب
المعنى المراد فالصريون نظروا الى معناه الاصيل اذ المعهود في
اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك و
مقتضاه الضب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوا في
حكمه العير **قول** المراد بتعدية المسندة اذ اراد باسمها وخبرها
وما يصير اسمها وخبرها والاضمار ان يؤق المراد بتعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها **قول** فالاسناد
الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر و
الاسم بناء على انما دخل المحل لان القول ذلك الاسناد قد خبر
بدخولها كما مر خبر المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضي ما
حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان
لا يكون ما ضيا عند ابن درستوية واما عند الجمهور فيجب
ان يكون ما ضيا لامع قد ظنة او مقدره وكذا قالوا في اصح وامسى

واضح وظل وبات وكذا ينبغي ان يريد بقول اخواته والاولى كما
ذهب اليه ابن المالك بنع نحو وقوع خبرها ما ضيا بلا قد فلا
يقدرها في قول تعا وان كان ميم قد وضع ابن مالك وهو
الحق من مصني خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ما ضيا من
ما زال ولا زال وصر دافتهما اما صار فلكو بفظة في الانتقال
في النقص الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينية ان لا يتم الحال **النتقل**
اليها واما ما زال واخواتها فلا يفهم موضوعا للاستمرار وما يصح
للاستمرار هو الجامد واما الصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل و
اما ما دام فلان ما المقيدة للدة نقلت الماضي الى معنى الاستفهام
غالبا واما ليس فهي النفي مطلقا كما هو مذهب سيلويه والمستعمل
للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قول** وكذلك اذا تنقل الى
عرب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعا وما زالت تلك
دعوتهم ان تلك خبر فلعل ذلك صبي عما ان الحفا في تعيين **التي**
لا في كون تلك الدعوى **قول** وهو كان يعني ان اطلاقه ليس مجيد **قول** في مثل النسا

رفقا

قال الشيخ السجيني يحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها خبر
باعلم من غائب او حاضر نحو اطلسوا العلم ولو بالصدقين اي ولو كان
العلم بالصدقين وبعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قانا اي لدن
كنت **قانا قول** وهو ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقديره او في
عمله ونحو ذلك مع ان كان المحذوفة وان لم يجزعين الضب نحو
اسير كما ان تشير راكبا فراكب وان را جلا فراكب ان كنت راكبا
فانا راكب وان كنت راكبا فانا راكب **قوله** اربعة اوجه قال الشيخ السجيني
سما جاز ما بعد ان وان لامع ما بعد فانها ان صح رجوع خبر كان الى
مصدر ما عدى بحرف الجر نحو المرء مقبول باقتل به ان سيف
فسياف اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف **ايضا** وحكي عن يونس
صرت برجل صالح ان لا يصلح فطالح اي لا يكون المرور بصالح
فالمرور بطالح **قوله** وسر مغرهما قال الشيخ السجيني في رفعه الاول والضعف
معنوي ولفظي اما الاول فلان المراد المتكلم ان كان نفسا على خبر لان
كان في عمله او مع خبرا واما الثاني فان حذف كان مع خبر الذي هو في

صورة الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الحيز جارا او مجرورا
مختلف حذفه مع اسمه الذي هو كثر لا سيما اذا كان محميا منقطا
فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت لضعف تقديرها
قللة استعمالها ولا يخفى للتحفيف الاكثر الاستعمال والكون اشهر
دال على المحذوف **قول** فكان جزاءه اما يصح دخول الفاء على الماخي لانه
مقدس والفعل المقدس لا بد له من الفاء **قول** فاصل ما انت لان كنت
قال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية واما عوض
عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى ان قولهم يعيدلض الصواب
بصاعدة اللفظ والمعنى واما المعنى فلا استقامة التعليق واما اللفظ
فلجبي الفاء في قوله ايا خراشته اما انت ذالفقان قومي لا ياكلهم الضع
قول ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذات صلة بقولهم لا ياكل
كلهم اذ يتبع تقديم ما بعد الفاء عليها الامع الشرطية فلا بد من تقدير فعل
ههنا عند البصريين من يتفر ويتكثر ثم قال الاول ان الشرطية كثيرة
الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جواز لم يغير عن صورتها

وكذا ان حذف وجوب مع مفسر كما في ان زيدا منطلقا وان حذف
شرطها بلا مفسر وجب تغير صورته من الكسر الى الفتح ولا بد ان
ما ليكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرطية لا يخلو حالها عند
ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها
فان كان الاول وجب في جوابها الفاء نحو ما زيد فنطلق اي لا
يكون شيء موجودا فزيد منطلق فلا بد ان من اقامة خبرها
مقام الشرط وان كان الثاني فالفا غير لازمة بل يجوز حذفها و
انباتها **قول** المنصوب بلد التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يدخل
لا غلام رجل غلاما حسنا من انه منصوب ببلد ولم وبل **قول** اي
لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه **قول** لما عرفت من معنى العجبية
او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخرج عن تعريف المنصوب
بلد الى هذا لانه يخرج يلبسها نغم الحاجة اليه في تعريفه لا ولعله قال
ذلك ليصح قوله وهذا القدر كما في اخذ اسمها وقيل في اخرج
المدبلة التي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه من حذف مفعول ما

لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها **قول** وهذا القدر كاف
آه فيه ان الفرع المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمي اسمها
فالتعريف غير مانع اللهم الا ان نغني بالدخول عليه العمل فيه **قول**
ومشبهها به ان قيل ما يقول في قوله تعالى لا يترتب عليكم اليوم اي
لا تقرب عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلتان
للمصدر واسم وهما لا يمتان بدون صليتهما فيكونان متبعتين
بالمضاف مع انهما مبنيتان على الفتح اجيب عن الاول بان جاز الاول
مع مجرور وجر وجر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان
في قوله اليوم خبر اي وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما اول
عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر يلية كما جعل بعض الجار
في الصورة الاولى خبر لان الحرف الذي هو صلة المصدر جاز
ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تفك
ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما الحرف الجر هو
صلة الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك ما

على ان بك خبر عن ما **قول** اي المسند بعد دخولها يعني ان مجز
كان راجعا اليها الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم لا المفهوم
ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر **قول** والكسر في جمع المونث السالم خلافا
لما في فانه ينسب يلين على الفتح **قول** بلا تنوين وان لم يكن للتمكن
في الرفع من الدخول على المعنى وضرم من يلبه على الكسر مع التنوين قبلا
لا سيما انظر الى ان التنوين للمبالغة **قول** والياء ضرم من قال ان هذا
الياء اعراب لان المثني والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه
اللذين جعلوا اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف
قول لانه جواب ولا بد من الاستغراق والتفي بدون من
الاستغراق لا يفيد التخصيص لا ترى ان ما جاني رجل لا يفيد
الاستغراق ولذا جازيل رجلان او رجال بخلاف ما جاني من رجل
قول لان الاضافة اي الاضافة الى الاسم الصحيح يخرج جانب الا
سمية فان المضاف الى الاسم الصحيح لا يكون مبنيا الا اذا مر نحو خمسة
عشرك ونحوه **قول** والتكثير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة

بلا اذا بقيت عليها لان القيمة على ارادة نفي الجنس بنصب ال
سم او بناءه وقد انتفتا فلا بد من التكرير للثنية عليها **قول** لكن لا
مطلقا لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص **قول** ليكون
مطلقا انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى بعم ولا
قول لا اشتهاة ولقوله عم افضاكم على **قول** ويقولى هذا التاويل
اعلم ان نوع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم
او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن اذ الله ورحمن
لا يطلقان على غيرهما حتى يقدر تنكيرها اما التواضع في الصوفة
الاولى فلرعاية اللفظ واصطلاحه واما في الثانية فالاح
واضح ولما كان النوع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قول
ان الظان تنويبه للتكثير جعل مقويا للتاويل الثاني **قول** وفي
لا حول ولا قوة اى لا حول عن العصية ولا قوة في الطاقة **قوله**
فانها حسب التوجيه تريد عليها لانك اذا فتحتهما يجتمعا ان يكون
لا في الموضوعين لنفي الجنس وان لا يكون في الاول لنفي الجنس في

التاويل

سؤال

الثاني زائدة واعرذ ارفعتهما يجتمعا اربعة اوجه احدها ان يكون لا
في الموضوعين لنفي الجنس مفعلة عن العمل وثانيها النفي الموضوعين
بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاول بمعنى ليس والثانية زائدة و
رابعها ان يكون الاول للتثنية والثانية زائدة واذا فتحت الا
ول ورفعت الثاني يجتمعا ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم
لا للتثنية ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسم
وان يكون للتثنية مفعلة وان رفعت الاول وفتحت الثاني
يجتمعا ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتثنية **قول** وحبرها
محدوف واحد مرفوع بلا الاول والثانية وانما جاز ذلك
مع انها عاملان لانها حكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيد
ان عمر واقنا **قول** اى لا حول ولا قوة موجود الاظهر موجود
قول ويجوز ان يقدر لها خبر واحد عند سيبويه فان
لا عامله عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا
يجوز تقدير خبر واحد لان لا عندك مع اسمه المبني مبتدأ

او المعطوف منصوب بلا ويرتفع الخبر لعاملين مختلفين فيجب
 ان يقدر لكل منهما خبرا فلا ك لانه قال الشيخ الرضي يجوز
 ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيا عن العمل جواز
 الغائيا اذا كان اسما نكرة غير مفصولة بشرط التنكير بسوا، او
 يغيب الاول والثانية او كليهما **قوله** والثاني معطوف على محل لا
 دل والقياس في ذلك مصفي الخبر كل في ان **قوله** وضعف الضعف
 الشيخ الرضي **قوله** لا لكونها معني ليس اذالم يثبت في كلامهم عمل لا
 عمل ليس بل يرد الا يكون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف فاعو
 لا ابراح ولا مستنصر فظنوا انها عامله عمل ليس والحق
 انها التبرية لكنها بعنا للضرورة **قوله** واذا دخلت الهمزة دون
 الجار فانه اذا دخل جرح نحو كنت بلا مال وعصب من لاشي و
 سألني نظر الى لفظه كما لا ينبغي مع لا الزائدة نظر الى لفظها
قوله واما الاستفهام وعبرة المص الحصر الثلثة لكن لا ينحصر فيها
 جوار ان يعني التقدير والانكار والتوبيخ فالاول ان يعرف العبارة

وهو اولاد

عن الظ و يوانه خص الثلثة بالذكر فكان الخلف فيها قال السيرافي
 لا يكون مجرد الاستفهام قال سيويه لا يجوز حمل التابع على الموضوع
 في صورة التمني بعينه عن الخبر فيصير اسما مفعولا بمعنى الا
 علام التي الغلام وقال الاذلي ما نقله الشارح **قوله** واما قوله
 الارجلا يعني كان القياس الارجل بالنبا، أه يدل على محصلة تميز
 المحصلة المرأة التي تحصل تراب للعدن وتبيت اي تفعل كذا **قوله**
 لمكان الاتحاد أه اي لشبوت للاتحاد ذاتا والاتصال معنى لفظا و
 توجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسان
 فكانت قلت لا ظريف **قوله** ومعرّب سرفعا ونصبا مصدران
 نوعيان والقول بانه منصوب ينزع الخافض ضعيف لانه سماوي
 الا في ان وان **قوله** ويجعل مرفوعا قد صرح القياس مصفي الخبر **قوله**
 لكن ينبغي ان يكون حكما حاكم نواع المناك لا يخفى ان ذلك يقتضي
 وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي
 جوار البناء والتأكيد اللفظي يجب ببناءه واما المعنوي فلا يكون في المنكر

الاسم

وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرحي **قول** واجرف على ذلك الاسم احكام الاضافة **قول** وذلك الاسم المنفي والجمع المذكور والاسماء الستة الاذوفاته لا يقع هذا عند المضم واما عند الشيخ الرحي فالاولان والاب والاخ **قول** واجراء الاحكام المضاف اليه لما اراد ذلك لا تأتيهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذا لو كان كذلك لسنون لا وما له كما ينون لاحسن وجهه ولم يحدف النون لا غلام **قول** اي مشاركة اسم لاحين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف اليه وانه بهذا الاعتبار مشارك له **قول** وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لانه غير من التعريف ولما الاضطرقت يلحق **قول** لفساد المعنى قال المضم لانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا

الطاهر

الحامل على هذا التفسير قصد الضب من غير تكرير لا تحقيقا واذا لا ينسجم مع المعرفة **قول** ولا يحدف الاعم وجود الخبر كما لا يحدف الخبر الاعم وجود الاسم والعلة واحدة **قول** خبر ما ولا وقد يلحق لا التام كما في رببت وانه لتأنيث الكلمة او المبالغة ولا يدخلح الا حين مضافا الى منكرة وهو الغائب او عا ايان وهما مستغارا للزمان نحو لانت حين مناص والغالب في الضب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لانت حين حين مناص وقد يرفع تاك يكون الخبر محذوفا والتقدير لانت حين مناص موجودا ولا يستعمل المحذوفا احد خبري الجملة **قوله** المشبهتين في النفي قال الشيخ الرحي ان ما وليس لنفي الحال عند النجاة والحق انهما النفي المطلق واما بتوكيد لا يذهبون الخ وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيلة الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا شوبضا في صلتها وما مشترك بين الاسم والفعل **قول** بلعنه مؤكدة **قول** والا فان النفي على النفي يفيد الا ثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا انه لا يجوز الجمع بين حرفين متنفذين

المعنى الامفصولا بينهما **قول** او انتقض النفي بالا نقل عن بوش انه
 يخير الاعمال مع الانتقاض بالا والسرفي ذلك وما الدهر الا
 مخينقا باهله **قول** وما ط الحاحات الامعنا **قول** واجيب بان
 المضاف محذوف من الاول اي دور ان منحون وهو مصدر فعل
 محذوف وان معذبا مصدر كقوله تعام وحقنا هم كل محرف فهما
 مثل قولك ما زيد الاسير **قول** او تقدم الخبر وتقدم ما ليس على
 على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمر واضار بالجداف
 ما اذا كان نظرا لقوله تعام فامكم من احد عن حاجر **قول** اي
 خبرها منصوبا كان او محجورا بالباء الزائدة **قول** فيكم العطوف
 الرفع محلا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف
 اي ما هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم
 اذ كثيرا ما يقع خبر ما من فوعا عند الفراء **قول** يعني الجهد
 بيان للواقع فلا يتوهم الدون **قول** لفظا او تقديرا لم يقل او محلا
 المض ذلك اقسام العرب **قول** بل حيثية كونه مضاف اليه كحرف

محذوف الدوران التي هي عليهم فانحصر

محذوف

محذوف

زياد

بيان اقسام الاعراب وانما ليقول ^{يدل} قوله تعام المضاف اليه
 علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف
 اليه كل اسم محجور سابق مع ان المراد متبين **قول** لكن المشتمل على
 منه اعم من مجوز ان يتحقق الشيء بدون ذلك الشيء **قول**
 والمضاف اليه اني الظم موضع الضمير للتخصيص على المراد ولا يخال
 انه اراد بالمضاف اليه بناء غير المضاف اليه المذكور او لا بان
 يكون اعم من المضاف اليه حقيقة كونهما يشبه نحو يكون بالله بخلاف
 المضاف اليه المذكور هنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة **قول** اي
 ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبرا كان المقدم وجاز تقدير
 كان قياسا فيما كثرة وقوعه ولا خفا في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
 تراكيهم وجاز ان يكون حالا من صرف جبر لا خصاصة بالاضافة
 والعامل في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر
 لا يقع حالا الاسماعا وجاز للمبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام
 صلوات العاص نحو انا سعة وبطوء والقول بان اللفظي والتقدير

من اقسام التوسط لا يخرج عن محل **قول** وهو الجريان للواقع لا ان
 الاثر ملحوظة بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف الجري
 يصبر دورياً لان الحفا في الجري باعتبار الجرف لو اخذ في
 تعريفه ما يتوقف على الجري لزوم **قول** اي منسلي عنه يعني
 ان الجري يدعى لا تسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى
 على الجري للاسم عن التنوين **قول** تنوينه التو ما قام مقامه اعترض
 عليه بان الحسن الوجه لم تجز تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة و
 احبب عنه بان اصله الحسن وجره على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل
 الشيء بمنزلة جنسه والضمير الذي اصيف اليه القيا الفاعل قائم
 مقامه تنوينه في حرف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة
 حذفه من ذلك الشيء فلا يرد بقوله من فوي التنشيه والجمع الحصر
 واما الضارب الرجل فمحول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس
 فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين اولون الحذف
 كما في كم رجل حواج ببيت الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا

الذي هو
 الجري
 التنوين
 الجري
 التنوين
 الجري
 التنوين
 الجري
 التنوين

يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من
 تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط
 آخر وهو هنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف **قول** حيث
 ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى له اعتبار حرف الجر في حسن
 الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعدي بنفسه ففي
 عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جري عليه
 ولما لم يكن حرف لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجملتها اذا
 عملا كان ذلك بذياته حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يعمل
 المضاف للمشابهة للمضاف الحقيقي بجره عن التنوين او النون
 لاجل الاضافة **قول** لانها يفيد معنى ارادة به ما قام بالعين وهو
 معنى التعريف والتخصيص و اراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل
 اللفظ **قول** علاصتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون له على الا
 ضافة المعنوي لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف
 الجر تقدير اصع ايراسها معنى وعن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلا

المعنوية اي يكون اه لان الكلام مسبوق للاضافة العنوية لا علامتها
قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب **قوله** واما صا كان المراد بالمساوات
المعارفة الشاملة للمرادفة المساوات **قوله** واعم مطلقا كاحد اليوم
فان الاحد هو يوم الاحد **قوله** ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل
يوم الاحد كذا الحال في الباقيين وفي مسجد الجامع وطور سيناء
الاسماء اللازمة مثل عند اودون ولدي ولما لم يستعمل مقطوعة
فاذا قطعت اوجب تنافرا لانه غير مانوس **قوله** ولا يحتاج
فيه الى التكيلفات قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لا حاطة
جزئيات كلي اصيف هو اليه وضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام
لكن يمنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا
والان لم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا
للحاطة والجزئي والفرقة ملحوظة من جانب المضاف اليه كما نقر
في الميزان فتصح اضافة الجزئي الى الكلي كما لا يجدي في تصحيح اضافة
كل الى الجزئي والفرقة **قوله** فان معنى ضرب اه يعني ان هذه الاضافة

بانيق

بادني ملائسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام او في ملائسة نحو كوكب
الحرف الصل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الحرف ملائسة انها
نشرع في التنفي لاسباب الشيار عند طلوعه لا قبله كما هو شأن
انساء المدبرة المهينة للامور في احيائها **قوله** واصل الاضافة بمعنى
من ماني كثيرة وايضا لما كثرت لزمت ارتكاب مجاز كثير وذلك لان
الاضافة بادني ملائسة مجاز **قوله** كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل
الى فاعله المعين لا يستلزم معهودته الفعل وتعرفه **قوله** قلنا ذلك
قال الشيخ الرحي ان وضع هذه الاضافة ليفيد التواحد هما دل عليه
المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباي وضعه فاذا قلت
غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان يشير به الى غلام من بين غلمان
له مزيد خصوصية يزيد لما يكونه اعظم فلانة او اشهر بكونه علا
له او بكونه معهودا يندك وبين تخاطبك وبالجملة يترجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقع غلام
زيد غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل الوضع

واحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلام و
لا يخفى انه مخالف هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك
بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس وموضوع للمعلومية سواء
كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعروف بلام الجنس يكون
تارة لان اداة نفي الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او بعض
غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة
كاللام بلا عرف اما كلام الشافعي من وجوه ان يعرف الى هذا باطن
عنايته **قول** وليس يجري هذا الحكم في نحو غير وميل وانما قال في نحو ليشمل
ما هو بعناهما كشيءك وشيئك ونظرك وسواك او غير ذلك
وانما لم يستش بعدم للاعتد بها لقلتها ويجوز ان يقم اختار قول
ابن سعيده فانه ذهب الى ان اضافة لفظية لا يعنى اسم الفاعل
وان المثل يعنى المماثل والغير يعنى المغاير و اضافة اسم الفاعل اذا لم يكن
للماصي لفظية سواء كان للحال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم
في نحو حسبك ورعيك وكفنيك ونصيك لان معنى حسبك زيد

ابن سعيده

يكفنيك وكذا اخواته قال الشيخ الرحي بعض العرب يجعل واحد
امة وعبد بطننة نكرتين وليست الفعلة في تنكيرها ما قال بعضهم
ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى محمير واحد فلو تعرف
بضميره فكان كتعرف النبي بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود
الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه صاحب ذلك المضاف نحو
سرب رجل واحد امة فالها عائد الى هو رجل وسخ الى ان الضمير
الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك صاحب المتقدم
معرفة يعرف المضاف وكذا اذا كان نكرة مختصة ديني وكذا ينبغي
ان يكون قولك صدر بلدته دريس قبيله ومادة دهره ونحو
ذلك استعمل بهذا الدفع الدور الذي يتوهم في امثال هذه التركيب
قول لتوغلرما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا يختص ذاتا وكذا
مغاير فانه ليشمل كل ما هو الموجود الاذ **قوله** الا ان يكون للمضاف
اليه هكذا قال ابن السري وقدح ابن السراج قوله تعانعمل صالحا
غير الذي كنا تعمل فان علمهم كان مسادا وصدده الصلاح فيجب ان يكون

غير معرفة لا يصح توصيف صالحها واجاب عن الشيخ الرضي بان بدل
لا صفة ولكن سلم انه صفة فحول على غالب حاله لان غالب حاله
عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على العقد
كما اشار اليه بقوله اذ قصد **قوله** نكران يجعل كذا قال الشيخ الرضي
اراد به فان تكبير العلم قد يكون باسراة استهرا و صافه او ارادة
ما هو الغالب في التكبير واسراة ان تكبير العلم اذا اضيف لا يكون
الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع نقل
تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب
البناء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معي نحو
زيد الشجاعة فانه وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحدا **قوله** كان
طلبنا للدني وهو مستنكر في بادي النظر **قوله** كان تحصيل
الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة اصل التعريف و
قد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة كان تحصيلها هو الحاصل
فيها يعني الاصل التعريف **قوله** وبين جعلها علما فيه ان المعرفة

في الامثلة المذكورة هي الاسم المركب فلو يكن المعرفة على **قوله** بل فيها
ذوال تعريف اه حاصله ان العملية لما كانت وضعا زالت مقتضى الوجود
الاول بخلاف الاول الاضافة فانها لما لم يكن وضعا ثابتا لم ينزل مقتضى
الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لاوت الى اجتماع تعريفين الا
في الارادة **قوله** من ترك اللام فقط قال ذو الرمة ثلث الاثاني نقل في
الحاشية البيهقيين وهما **قوله** ايمانني سلمي سلام عليهما **قوله** هل الارض
اللاقي مضمين راجع **قوله** وهل يرجع التسليم او يكشف العزم **قوله** ثلث
الاثاني والديار البلاغ **قوله** او قال في هل يرجع اي يرد جواب السلام
وفي او يكشف العزم عن المستخرج الذي هو في عزمي من حال سلمي وثبت
الاثاني جمع الاثنية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر
عليها وفي البلاغ جمع يلقع يعني الخالي **قوله** صفة مضاف الى معمولها
قال الشيخ الرضي ما حصله ان الصفة المشبهة جازية العمل اي اذا هو
فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والفعول يعلمان في الرفع
والظرف والمصدر سوله كانا بمعنى الماحي والحال والاستقبال والاستمرار

ويعرف بالمرغوع هو سبب نحو زيد صار بطنه ومودب خذ
 لا المرغوع لم يكن سببا نحو ميررت برجل قائم قائم في امرغ ومفرو
 عانه بكر ويجلدك في غير ما ذكر من المفعول به وفيه اذا كان بمعنى الحال او
 الاستقبال والاستمرار واطاقتها الى المفعول والمفعول فيه لفظية على
 الاليتين وعما الثالث يحتملها وللعنوية وياول بعض الاسماء باسم الفاعل
 او المفعول المستتر فتصير الاضافة لفظية فكما القيد بالمقيد والمعبر
 العين او ضمها سكون والموحدة بالفاز **قوله** نحو صاغ البدو نحو الحمد لله فاع
 السموات والارض فله بمعنى الماحي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا
 جعل بنبذة الماحي لتحقيق وقوعه واعتبر معنى الحال في كايضا والحال
 فلم يعتبر ان يوم طرف او مفعول به اشعا كما اغتبر بعضهم وتكون الا
 صافة بهذا الاعتبار لفظية **قوله** ولا يفيد الاتقينا اي الاخفة في
 اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او التصريح با
 لقابلة او للاحتراز عن حق في المعنى كما اشار اليه **قوله** واصيف القائم
 اليه بعد جعله تشبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها

اذ الرفع من الصفات لغت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
 فراغوا في الاضافة اللفظية مثل ما روي في الاضافة المعنوية من
 امتناع الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية **قوله** والمراد
 ان المشار اليه يتم اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما
 لاسر ولم يكن لكل واحد من الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن
 هذه العبارة وامثالها لما يقال لبنا، لاحق على سابق واستدلال باللاق
 على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص
 ان يجعل قوله بمن ثمة اشارة الى التخصيص وانتفاء التعريف او تركيب تجز
 كما يقال فلان قيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قيل بعضهم **قوله** وعلى هذا
 كان الاسب اه لان اصله مذكور مجازا بخلاف فاصل الفعين السابقين
 فانه مذكور ضمنا **قوله** خلافا للفر، اي يخالف هذا القول خلافا للفر،
قوله واجاب المضم واجاب بعضهم بان الاضافة صادقة تقا، وان
 كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقاها الرجوع الذي
 هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه ثبوت

مصادرا لانه يوقف على اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم و
ابطال له يتوقف على اثبات المظن اللهم الا ان يقول لا يخفى بعد لان الثبات
ضعف في التركيب لا في الاستدلال **قوله** اذ لا نص فيه على الجزئية
شيئ لان رواية الجر مشهورة وهي كهيئة في الاستدلال **قوله**
يستوي فيه الجمع الواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** وفيه
وجهان اخران اه اما الرفع ففيه كحل الصفة عن الضمير واما الضم
ففيه تحمل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب **قوله** يعني يثبو
وتابعه يقع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المصنف هكذا
بناء على ما نقل عن سيديويه من جواز الجزع الضاربك لكن المشهور
من مذهب انه يجوز فيه الا الضم قياسا على المظهر ولذا لم يسند
التبج السجني الى سيديويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند
القول بالجواز الى الرضائي وللبرد في احد قوليه جار الله **قوله** ولم يحمل
الضارب لزيد اه يعني على هذا التقدير دون التقرير السابق ينبغي
وهو انهم لم يحملوا الضارب زيدا على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على

ضاربك

ضاربك واما قال دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف
التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لان اتصال الضمير لان
التنوين واتصالهما يتنافيان سوله كان الضمير منصوبا او مجزعا
فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الحقة لم يبالوا بانتقاه التخفيف
في الضاربك لان نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف
في باب منطوية فيه ان قلت يرد على هذا التقرير بنقص القاعدة
العلوية من السابق وهي ان الاضافة اللفظية يفيد التخفيف
قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قدر ارتباط
الضمير فان اتصال الضمير امانا في التنوين لفظا ثم حذف من
التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حجاج يدت الله ان قلت
فعل ينبغي ان لا يجوز الضاربك للرجل على ضاربك كما لا يجوز
ضاربك الضارب زيد للرجل على ضارب زيد قلنا بين التالين
فرق وذلك لان الضاربك له مشابهة لضاربك في ان حذف
تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضاربك

زيد في ذلك **قوله** وحصل التخفيف جدا من جانب المضار و
من جانب المضاف اليه كما ترى **قوله** ويرد على القاعدة الاولى اه ذهب
الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفة وما بعكس للتخفيف
مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع وخوانته
جاء وقطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد
هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه
حقيقة لكن جعلت بغيره في الظن بسبب الضمير المستكن وقس
عليه اخوانه وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد وقدم جرد
اضيف للتخصيص للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص و
قسر عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه
بقوله ومسجد الجامع اه **قوله** متناول بمسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جلع للناس في مسجد للصلوة
فاضافته كاصافة سيف شجاع **قوله** وثايرهما اه وحاصله ان

اضافة

اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قيس
سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طولر سينا
وصلوة الوتر وبقول الكزير وجانب اليمين **قوله** متناول بصلوة السلام
الاولى وهي لولا ساعة بعد زوال الشمس **قوله** وبقلة الحية
الحق انا نسبوها الى الحق لا بفانبت في مجازي السؤل وصولي
الاقدام **قوله** ومثل جرد قطيفة قال في الحاشية جرد ريشته ان
كهنكي وفر سودكي انتهى قطيفة جادس دريچيده **قوله** اسم مثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الا
طلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطبق عليه الاسد يطبق
على الليث وبالعكس وكما يطبق عليه الاسد لم يطبق على الليث
وبالعكس **قوله** سواء كان مترادفين اجاز الفراء اضافة احد
المترادفين الى الاخر للتخفيف منه متمسكا بالاستعمال وتبعه
الشيخ السبكي **قوله** بخلاف مثل كل الدرهم وعين الشيء وكذا جنى
زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليك اي كلمة السلام ولفظ

والمشهور ان اسمه مقوم **قول** فانه اي المضاف لم يجعل الصريح اجبا
الى المضاف لان قوله يختص بغيره عن حدوث الاختصاص وهو
المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسبوق لفائدة الا
ضافة **قول** سوا، افادت اء يعني ان الاختصاص ليس بمعنى
التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان **قول** واما اذا كان الجنس فيه
خفا، اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا يشبهة
في ان العين بمعنى الذات اعم منه ومعنى تسادق الموجود للمطلق المثال
للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعما هذا لم يكن العين اعم
لشمول كل مفهوم هذا اريد بالشيء نفس مفهومه من قطع النظر
عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو
فرد من افراد الشيء المفهوم للاسنان بالنسبة اليه وحيث يكون العين
اعم من **قول** يحمل احدها على المدلول من باب حمل احد اللفظين
على المدلول والآخر على الدال **قول** ذو وذات ومتصفاهما اي اذا
اضيف الى المقصم بالنسبة كقولك ذا صباغ اي وقتنا صاحب

هذا الاسم وذات صباغ اي مدة صاحب هذا الاسم وليس منه
ذا صباغ لان الصباغ ما يشرب في الصباغ تعني ذا صباغ زمان
هذا يشرب **قول** جاء في مدلول هذا اللفظ لادال هذا المدلول لان
نسبة الحية الى الدال غير صحيح **قول** لان قصدهم بالاضافة ولا
اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح و
ذم فاذا ذكر او لا يفيد غنله الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على
الاسم بل يوزون عنه فيذكر منه على سبيل الاتباع بان يكون عطف
بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا **قول** غالبا العطف
له فان من عز بر اي من غلب سلب وهي في عرف النحاة لما
ليس في اخر حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال او اخر الحكم
قول او الملحق معنى لاحاق بالصر كونه اعز به بالحركات كالص **قول**
لئلا يلزم الابتداء بالسكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكا
فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا استقلالها في حكم الابتداء **قول**
فان كان اخره يعني ان لم الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان له **قول** لشيئا

يا المتكلم اعلم انهم لما راءوا ان الكسر يلزم قبل اليا للتناسب في
الصريح والمخوق وسراوا ان حرف اللد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل
اليا كالفتح قبلها فصيروها الى اليا ليكون كالكسرة قبله **قوله** و
لا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب والجمع
يا، لا للتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل اليا لثقلها
ولما جوز هذا قبل القلب لا امر استحساني لا يوجب القلب عند
الجمع بخلاف قلب الواو في مسلي فانه لا امر يوجب القلب عند
الجمع وهو اجتماع الواو واليا، وسكون اولهما ولا يتركب الا حرف الطرد
اللازم لا للتباس بعرض في بعض المواضع **قوله** يوجب بقا الضمة لان
اليا الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واو قال الشيخ الرحيمي قلب
الضمة كسرة بعد قلب الواو يا، واجب اذا لم يود الى اللبس اما اذا
اردت الى اللبس وزن بوزن فانت محير في بقائها وقلبها كسرة نحو
لي جمع الولي اذا ائنتبه فعل يفعل **قوله** وفتح اليا الى يا، المتكلم في
الصورة الثلث قد جاء اليا ساكنة مع الالف في قراءة نافع محياي وحماني

اما الاجزاء الواصل بحرف الوقف اولان الالف اكثر مدا من اخويه فهو
يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتقاد عليه ومع هذا فهو عند المخربين
ضعيف كما ذكره الشيخ الرحيمي **قوله** فاحي واي لعله قدم الاخر على اليا
لتوافق قوله عم يوم يغفر المراد من اخيه وامه وابيه واما تقدم الاخر على
الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترتيب **قوله** فالحال في اخ واب
اه فيقال في اضافة اليا، المتكلم احى واي وعما هذا يكون عطف
قوله ولقول حمي عليه عطف فعليه عا فعليه واما عا فمما توجه الشرح
فيكون عطف فعليه عا اسمية **قوله** وهي الواو بدليل اخوان والوان
قوله واي مالك بصيغة الخطاب قال في الحاشية اوله قد مر
احلت ذال الجاز وقد ارضى وكتب عا قوله قد ارضى قضا، قال ذال الجاز
اسم بمنى ومعنى ارضى اظن انتم **قوله** وقوله ارضى بصيغة المجهول
قوله مع انه محتمل فلا يصح اثبات امذهيب الجوز الاحتمال **قوله** اي الى
جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ **قوله** اي اشارة قبل لما صرح بالقول
تحريرا عن نسبت الحم والهن الى نفسه ولو قال بقم لكان اولي لغيره عن

نسبهما الى الخطاب مع ان اضافة الحم الى الخطاب غير صحيح لانه لا يضاف
الا الى الاني اللهم الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة
لقوله للغايبه فاندفع الاعتراض بـ **قوله** قيل اخ ولب وحم
وهن وفي علم ان لام الاربعه الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان
وهنوان والثلثه الاول مفتوحه العين لجمعها على افعال كـ ابا واخا
واجما لان فينا س فعل صحيح العين افعال كـ جبال واماهن فلم يجمع
فيه وهنا حتى يستدل على تحريك عينيه ومؤنثه وهنونه لا يدل على
تحريك عينيه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان قبل
ناه التانيث لا يبرز فتحها وكذا لا يدل في هنوات لانه يمكن ان يكون كـ تـ
ولام الخامسة ها، وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنه لانه لا
دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع ههنا على حركة
عينها لان فعلا ساكن العين معتلها لجمع على افعال كـ حوض واحواض
والفاعوضت للميم عن العين لان لامه لما حذفت لسيا عوضت للميم عن
الميم لئلا يؤدي الى بقاء الاسم الملتصق بحرف عند جريان الاعراب عليه

وتوسينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما تغتلي
في ثوبهما **قوله** وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء في اللام قدمت على
العين **قوله** بالحركات الثلاث التابعه للحركات الاعرابيه وكانهم نظر والى
حالة الاضافة بلا ميم يعني فوك وفاك وفيك **قوله** حم اه لم يراع في الذكر
درجات فصاحة اللغات ولا فالحق ان يقول كدو وعصا ويد وخبث
وفيه لغة سادسة وفي الكل **قوله** وهي ان يكون كوشا **قوله** وذو اعلم ان
عينه واو ولامه يا، اما الاول فلان مؤنث ذات اصلها ذات بدليل
ان مثناها ذواتان حذف عينها الكثرة الاستعمال واما الثاني فلان
باب الظن اكثر من باب القوة والحمل على الاقرب لو ط ووزنه فليس
عند الضل والمشهور ان وزنه فريس اذ لو كان لو كان كـ فـ لـ فـ لـ
واو هيا كـ طينه ولا يدل اذوا لجمع ذوا عنه انه مفتوح العين لما مر **قوله**
لانه وضع فصلا آه قال الشيخ الرضي انهم اذا ادوا ان يصفوا شخص
بالنسب مثلا يات لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجا ابدا و
فاضافه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المصنوع والاعلام ما

علا لايقع صفة لم يتوصل اليها وان كان بعد التوصل لصير
الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما الاسماء الاجناس من
الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع
صفه كضارب وقاتل ايضا وصدق به المضاف اليه حميرا وعلم يجزيها
مقامه لا امتناع الوصف بهما **قوله** كقول الشاعر انا يعرفه ونحو اللهم
صل على محمد وذويه وما وقع في كلا بعض المتأخرين واصل على غابني
وذويه فذلك اقتباس من الدعاء المأثور **قوله** فكانه خص المرأة
يعني ان المناسب للقيام النظر الى حال اضافة الى الصير لخصه لكن
عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد **قوله** اي ذو وكذا
منصرفاته وقجا، بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ
مخو ولكني اسريد به الذونيا **قوله** والفاعل الاسمي يجمع على فواعل
كذا الفاعلية الوصفية دون الفاعل الوصي **قوله** كالكاهن وهو اسم مجسب
الاصل قال في الحاشية الكاهن ما بين الكفتين انتهى واما تابع فهو
اسم مجسب العارض **قوله** متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان

الاسم المضاف اليه هو المضاف اليه
الاسم المضاف اليه هو المضاف اليه
الاسم المضاف اليه هو المضاف اليه

في المرتبة الثانية منه وان كان في المرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس
الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقولته فان لبيان الحال اما للقصر ومنهم
من قال المراد بالتا هو المتأخر مرتبة مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو
خلاف الاصل وعلى القولين لا يصيد في التعريف على المعطوف المتقدم
على المعطوف عليه مثل ومرحمة الله السلام الا ان يرد السبق والتاخر
بحسب الرتبة **قوله** بحيث يكون اعلا به من جنس العرب سابقه مع انها
متفانرا ان شخصها بحسب القصد فلا يرد النقص بقوله الكتاب جرجر
لان اعلا بهما واحد بحسب القصد ظهر في موضعين **قوله** من جهة اي المقضي
للاول **قوله** شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ
جهة نصها لا لفتة عالا شخصا **قوله** ناسني من جهة واحدة شخصية
وان كان لعينها تدخل في ذلك وهو كونه لغتا للفاعل **قوله** لان الجرم
المنصوب آه لاجد ان ينتقش فيه بانه يلزم ان يكون المقضي لا على
زيد في جاني غلام مزيدي هو فاعلية غلام لان الجرم المنسوب الى زيد
في قصد التكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يرد

منه

المعينة في انسياب اليه لان العت هو للمغوت حسب الذات
قوله ثم ان لفظ كل اه وكذا لفظه التوابع لان التعريف للجنس ويكون
 ان يوان صيغة الجمع ولفظه كل محققان في تالبيان الجمع **قوله** العت
 قدمه على سائر التوابع لانه الكراستحلال او متالعة كما سيجي **قوله**
 يدل على معنى احي حاله ثانية في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او
 باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاني رجل حسن غلامه **قوله** اي
 دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول في متبوعه لازمة لنوع
 مثبته غير منفك عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعرفي
 متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة العامل الاضافي
 وفيه ايضا غير داخل في التابع فلا حاجة الى قيد يخرج وحمل التابع
 على المعنى اللغوي مما لا يري به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المضم
 انه لدفع توهم ان الحال داخل فيما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم
 حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من كما قال انه لا ضراح التأكيد من
 جاني القوم كلهم فانه يدل على معنى المتبوع وهو المشمول لكنه مقيد بزمان

العت
 معجم العت
 واصحابها

النسبة ولا يخفى انه يبقى اصل البدل مثل اعجبني زيد علمه واما اعتبار
 قيد الحيشية في التعريف لا ضاحها وهو ان يكون مذكورا للدلالة
 على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التأكيد فقيد الاطلاق لا ضاح
 غير ضروري **قوله** وفانته ليس وظيفة نحو **قوله** وقد يكون يخرج
 الشاء وقد يكون للتعظيم نحو كان زيد في يوم من الايام وقد يكون للترحم
 نحو امان زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل الزين
 العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة
 مفسرة والثانية مفرقة والفرق بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما
 تؤكد بعض مضموم الموصوف كاسم الدابر وبفتح واحدة والكاشفة
 يكشف تمام الماهية ولم يذكرها الحاقها بالمؤكدة وهذا بحث ان
 كلا من الطويل والعريض والعميق لغت وليس كاشف والجموع كاشف
 وليس لغتا ان قلت كل من الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لازمة
 للجسم عند حضور الاشاعة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم
 يقصد الاكشف الجموع لان الجموع موصوف عن ان هذا الجواب لا يوجب

تلك

في مثل الانسان الحيوان الناطق فالأظرف في الجواب ان يقيم ان
المجموع لغت واحد الا ان اعزبه اجري على اخره كما في قرنت الكنا
جز جرد والبيت سقف وحبران **قوله** ولما كان غالبه حال
كلام المض في شرح قال الشيخ الرمي اعلم ان جمهور الخاه شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سلبوبه نحو مرت برجل المد
وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حال وفي الفرق **نظر قول**
رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح راد الا ان كونه نعتا با
انه في قوة المشتق **قوله** ولا فضل بين ان يكون مشتقا وغيره الظان يقول
وغيره بالاول لان بين الاضياف الا الى متعدد واو لاحد الامرين
فعله جعل او بمعنى الواو وانما التي بها دون الواو ويشير الى الاستقلال
كل من المشتق والحامد في كونه نعتا من غير حاجة الى الحامد في
كونه نعتا من غير حاجة الى الحامد الى المشتق وذلك او يقع بين النعتين
قوله او كان وضعه متعلق بقوله ويشترق والوضع ههنا يعجم النوي
الشامل للوضع النوي الذي في الجان فلا يرد نحو مرت تلبسوة اربع

بناء على ان اسم العدد في العدد محاز ونحو مرت برجل اي رجل
بناء على ان اسم اي هذه الاستفهامية استويرت للكامل البالغ
غاية في مدح او ذم مجامع انه محمول الحال بحيث يحتاج الى السؤال
عنه **قوله** لعرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام
للجل والغرض من قوله لتبصر على ان اللام ليست صلة للوضع **قوله**
فان التيمية اه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا وتقدير **قوله**
نحو مرت برجل اي رجل اي هكذا يكون وصفا لتكدة ومضافة الى
مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع
فيه من خلال الخير ما يعرف في جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما
سواك منزلا وحق الرجل اي كان ما سواك لبط **قوله** ويريد الرجل
يعني به اسم الحامد بالنظر الى الاسم الاشارة دون غيره نحو مرت
بزيد الرجل قال الشيخ الرمي ذلك لان استعمال الرجل يعني الكامل
في الرجولية للبر وصغيا ثم قال ان قيل لم يحز ان يوصف باسم
الاجناس باقتبا معناه على ما وصفت له سائر المهرات كما يوصف

بها سما، الاشارة فيقم حرت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال
في مثله **ب** هذا الرجل قلنا التجرد الموصوف **ب** بمثله عن فائدة زائدة في ما كان
يحصل من الاشارة الاحناس ولم يقع صفات اذ قولك حرت
برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل
لا الطويل يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف **ب** واليذهب
الاوراق اذا كان قرينة دالة عليه كالغبار والحضر في الارض
والسما، اما قولك هذه الرجل فله الموصوف فائدة جعل الموصوف
حاضر **قوله** وبزيد هذا قال الشيخ الرحي اسم الاشارة يقع وصف العلم
والضاف الى المصغر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اضر او مساو او ما غير هذه المواضع فلا يقع صفة **قوله** وفي الموضع
الاضر التي لا تدل اي يقصد بدلالاته هذا المعنى **قوله** لا العرفية
الا المعرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي **قوله**
التي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة
لانها والمعرفه من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة

الى توجيه قولهم ان الفت يوافق المغوت لغريا وتكثيرا مع ان الجملة
قد يكون لغتا وليس معرفة ولا نكرة ولكن تخصيص الفت الحكم
بالفت المفرد او توجيهه بان الجملة في حكم النكرة كما قال الشيخ الرحي **تاويل**
من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في
تاويل كاش. ابوه زيد **قوله** لان الدلالة لغوية معنى اه قد سوي الشيخ
الرحي بين الفت المفرد والجملة والمستهور ان المفرد اصل لعل ان
توجيهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في تاويل المفرد
قوله لان الانشائية لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها
معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى تضح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب
الموصوف والمهم بما كان معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها
معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة **قوله** لا ابتاويل بعد
ذلك في الطلية الحكية لقول محذوف كقوله جاء، وبلذق هل
سريت الذيب قط اي بلذق مفعول عنده هذا القول كما يكون في
الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر نقله

قوله واذا لم فيها الصيرر اللفظة تكون اجنبية اي لم يكن حال النفس
الموصوف ولا متعلقة وفي الملازمة مناقشة نحو احوال حصول
الشريط بغير الصيرر كما في خبر المبتدأ **قوله** ويوصف بحال الموصوف
الجار والموصوف والجرور مفعول مالم ليسم فاعله **قوله** وبحال متعلقة
اعم من ان يكون مالا اضافة ونسبة اليه كالاب والاعلام اما ماضية او
مالة ربطا اي ماله تلك النسبة كقولك قام رجل صار اب اياه زيد
قوله يعني بصفة اعتبارية اما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حالة با
اعتبار نفسه وفي حصول الفائدة **قوله** في عشرة امور اما تتبع في تلك
الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه **قوله**
والتعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين فيمن الوصف التنكر
بالعرفه فيما فيه ملح او ذم استشهدوا بقوله تعالى ويل لكل همزة
الذي مالا والجمهور على انه بدل او لغت مقطوع رفعا او ضمنا
واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفه **قوله** والافراد والتثنية و
الجمع وقد يوصف المفرد بالمفرد اذا كان المفرد مجموعا من اجزاء كوصف

النظرة بالامتناع فانها مركبة من اشياء كل واحد منها متبوع
قوله او فعيل الى غير ذلك كما سم التفضيل المستعمل **قوله** والثاني
تبعه في الخمسة الاو لثلاثة منها مجاز بقوله في الاعراب ان قيل ان
الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل صر
وجهه بالنصب او الجر وحق يطابق الموصوف في العشرة قلنا
يمكن ان يجاب بانه حق من قبيل وصف الشيء بحال نفسه مجازا وذلك
لان نصبه للتشبيه مجازا والجر تابع للنصب كما حرم ان يكون المجرور
فاعلا **قوله** لانه بمنزلة يقعدون علمانه لكن ضعف قاعده ^{عدون}
علمانه اقل من ضعف يقعدون علمانه فامرهما علمتان قطعاً **قوله**
وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه بقوله تعالى لا اله الا
هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل **قوله** لانه في المحرر
معنى الوضعية تجب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب
والغلبة وفيه ان الصيرر الرجوع الى اسم الفاعل والمفعول دل على معنى
الوضعية كمرجه ويمكن ان يجاب يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب
المعنى

الصهي لا يقصد به التوصيف والاولى ان يوفي تعليده ان الموصوف
يجب ان يكون اعرف او مساويا والصهي اعرف المعارف فلا يصح
الوصف به فقوله الموصوف اخضر او مساو اشارته الى هذا التعليل
ولهذا اقر به او اكتفى بوقوع الدليل موقع للدلول كما في نسخة الشارح
الرخي **قوله** اي الموصوف المعرفه اشده اختصاصا صانهم من حمل الا
خص والمساوي عا ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي
موجب الصدق وذلك بطا اما اولافلان الموصوف موفية كان
او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل
على الخصوص والمساواة بعد التوصيف كما لا فائدة فيه واما
ثانيا فلانه لا يصلح بنا قوله من ثم لم يوصف وذلك لان
الا ان يعتد الا استخدام بان يكون ثمة اشارة الى الاخص والمساوي
عجب اصطلاح الخويين ان قيل لا بد في الا استخدام من الصهي
كما يدل عليه تعريفه اجيب **لا** بان اسم الاشارة في حكم الصهي او في
قوته فان قوله من ثمة في قوة قولك من اجل **قوله** لان المقصود

طوز

يجوز ان يكون المقصود الاصل في مخطا في الصحبة عماليس بمقصر
قوله ان اعرفها المضرات اه قال الشيخ الرحي كون المنكالم والمخطب
اعرف ظا اما الغايب فلان احتياجه الى لفظه بغيره بنزلة
وضع اليد وانما كان العالم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف
اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين ولما يعتد بها
الاشارة الحسية وكثيرا يقع اللبس في المشار اليه حسية فلذلك
كان اكثر اسما الاشارة موصوفة في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم
الاشارة ووضع لثمة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة
بالقلب والعين معا ومدلول معرف يعرف بالقلب دون العين
والموصول كذا للام واما المضاف الى احد الاربعة فتعرفه مثل تعرف
المضاف سواء لا يكتب التعريف منه هذا عند سيبويه واما
عند المبرد فتعرفه النقص ولذا يوصف المضاف الى المضاف ولا يوصف

المعنى **قوله** الا بمنزلة اي ذي اللام الاضرا والموصول **قوله** فسر
لما ناله في التعريف حتى لا يتقضى بقوله تعاقل ان الموت الذي تفرد
منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثيرة فائدة فلها
اعين بقوله اي ذي اللام اه فكانه جعل الاضافة عمدية واشتاق
الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقي فيه امر فهو ان الموصول
الواقع صفة ما هو في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن
واي الموصولة لانا نقول جاز ان المحصور فيه اعم من المحصور نعم
يبقى استتراك قوله او بالمضاف الى مثل الا عند من تجعل لغة
المضاف اذ في من المضاف اليه والشارحون فسروا به ذي اللام
وح ينقضى بالآية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو
ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل **قوله** او تقضى
منه ينبغي ان يدعى ان الانقضى لا ينحط الى درجة ما هو دون
المضاف اليه حتى يثبت المدعى **قوله** ان المشار اليه انسان بديل

عطف النسق

الاشارة والموصول بل جعل يقينية تذكير اسم الاشارة والصفة
قوله العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا الاسم من التابع
لامالة حرف العطف ما العبد الى ما قبله وسمى ايضا بعطف النسق
لان يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كل منهما مقصودة
بالنسبة **قوله** ان قصد نسبة اه في صدق على مثل البيت سق
وجدر ان خفا **قوله** بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي
فيه متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد **قوله** لانها
غير مقصودة بل المقصود المتبوعانها وذلك لانك تبين
بالوصف المتبوع بذلك معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع
بذلك اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه محجب الظن
هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم تقع غلط ولا مجاز او
يكون بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بنيت شيئا
بنيتي فان المقصود هو المتبين البيان فرعه **قوله** واجيب بان المراد
فيه ان بديل الغلط تلك اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه

بجسب الواقع لسبق اللسان وثابتها بك توهم لك غالطت
به مثل هند قمر ويدر سمنش وثالثها لك نسبت البدل فذكرت
المبدل منه في تلك الاقسام ليس توصل فيدخل بدل العطف
في حد العطف لو لم يكن قوله بتوسطه داخلية وقد يجب
ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين
بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة للمركبة عما نهم واحد من
الاتحاد ولا يدرك اعنى الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد
ان اولها اعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لا اشتراك
المعطوفين بهما مع ما بقيتهما في اصل النسبة وان اختلفا في باد
سلبا وباعتبار كونها عما نهم واحد من الادراك دخل في المعطوف
ما واما وام لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها
عما نهم واحد وهو التردد ولعدم اشتراط بقاء القصد دخل
فيه المعطوف بسبب وقصد التابع **قوله** ولما تم الحد بما ذكره
يحتمل معنيين احدهما القول بتوسط حكم خارج عن التعريف واخر

الذات

المثال عن اعني قوله قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكله
منتمه التعريف اولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثايرها انه دخل
في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس
له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف **قوله** بتوسط
بينه الاظهر يقع فكله في تجريد او اذا عطف اي اذا ايد العطف
قوله اكد يعاد الرفع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الال
عادة **قوله** لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يعني عما هو الوا
مخو قولك حصص الفلحي احركة والى قصوا عورة بالنصب **قوله**
واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبيلتين
لانه واجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد
الوجوب الاستحسان قلنا ياتي ذلك ما ذكره في بحث مفعول
مع من انه اذ لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيد **قوله**
حرفا كان او اسما قال الشيخ السجى لا يعاد العامل الاسمى الا اذا
لم ينك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كين فانه لا

لا يتصور الا بين اثنين فانه التمس نحو غلامك وغلام زيد وانت
تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قامت قرينة دالة على المقص
بدليل قولهم يلني ويبنك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور
عطف المضاف وفي مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون البنا
الثامعنى اذ يمكن استيفاء معنى الجار ويكون سبب الاستيفاء
له معنى لكن لما كان اجتنابا كاجتناب بين كان الظان يكون حكمه
حكم بين **قوله** كما في الحرف يعني لبسنا قل من الحروف الزائدة **قوله**
مستدلين بالاستحار بقوله لغاشنا لكونه والارحام بالجر في
قراءة حمزة واجيب عنه بوجه احدها تقدير الباء وعينه ان حرف
الحرف المقدس لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لا نعلن وناسخا ان
الواو للقسم وفيه ان قسم السؤال لان ما قبله والقوا لله الذي
نسا نلون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم ناسخا
هو لتأكيد ما هو المقص في الكلام لا يصح صرف القسم الى قوله نسا
لان المقص لامره بالابقاء رابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا

اعادة

اعادة الجار وفيه ان هذا لما يصح اذا لم يكن القراءة السبع متواترة
قوله اقوي الظا وليقوى **قوله** كالا عراب في كونه من احوال العارضة
في نفسه تأمل لان العامل وخلا فيه نعم فالله الاعراب كذلك **قوله**
لقصد عدم التقين بناء على ان الاضافة للعهد الذي هي **قوله** او نحو
اعلم انهم جعل الحبل على كارة الصبر جوابا والشدة وجوابا اخر واعتبر
عليه بان الصبر انما يكون تكرا اذا لم يكن معه مرجع كصبر به رجلا
يمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ذهب اليه الشيخ رضي عن ان
الصغار الرجعة الى التكرار اذا لم تكن تلك التكرار مختصة بحكم
وضعه كاشت تكرار **قوله** اذا لوطب او خفض ولا يجوز ان يكون
معطوفا على افعال او محرم معطوفا على غير يد حتى يكون من باب العطف
على معمولات عامل واحد لا امتناع العمل في الخبر المتقدم **قوله** فتعين الرفع
على ان يكون اه محتمل ان يكون مبتدأ وعرف وفاعل وانما لم يذكر هذا الاختلال
لان له في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية **قوله** بان
يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع **قوله** ولكنها اجعل

المجتمين كجمله واحدة وذلك لان اتصال بينهما بالسببية اذ التبع التبع
ان الجملة التي يلزمها الصبر كالصلة والصفة وخبر مبتدأ اذا عطف
عليها جملة اخرى متعلقة بهما بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى
مترادفاً او لا او غير ذلك جاز تجرد احدهما عن الصبر كقوله
وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجرع امراً واحداً فتقول الذي جاء
فتغرب الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيء غروب الشمس
زيد كذا الحالى ثم واما الووولما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا
اذا اشاعت القرينة على التعلق كان يقول الذي قام وقعدت زيد
في تلك الحال زيد **قوله** واكثر المشايخين على ان المعنى على معرولي
عاملين بحذف المضاف واما حذف المضاف ليقع الحكم على منظره
فان مناط عدم الجواز في رد العمول وكذا جاز العطف على معرولي
عامل واحد **قوله** فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب الظن
جائز كانه اشار الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان الثاني في قوله
واذ عطف على عاملين مختلفين لم يجز من افاض المقدم وان لفظه اذا

وصوبه

وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب
ان يقول لم يجز على عاملين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظن
متحقق والتحقق بحسب الظن لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة و
لعل التكتة في العدول عن الصواب المتباغية في الامتناع فكان
قال ان ذلك العطف ان كان ثابتا بحسب الظن لكننا حكم بامتناعه
لقيام الدليل الحلي وهو قيام حرف مقام عاملين ذلك ان يقول
ان المراد من قوله واذا عطف اي واذا اريد العطف وحسب ين دفع الا
شكال المذكور لكن يتج عليه ان عدم الجواز لا يثبت على ذلك الا
رادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليل **قوله**
لكن لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب
المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معرولي عاملين جائز
الامامية الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيداً في الدار وعروا
مجرة فانه محتسب اتفاقاً للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين
المجرور وان مذهب سيبويه والفرغ المبع مطلقاً واما المتأخرين

العطف

فهم يجوز ان اذا تقدم الجوز في المعطوف عليه ويتاخر في المنصوب
او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن عاقد
الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمر ومنهم من استدل على
عدم الجواز لعدم استواء اخر الكلام واوله لان الخبر في الاول مؤخر
وفي الثاني مقدم والمض استدل بان ذلك العطف خلافا للقبول
فيجب الاقتصار على مورد السماع هو الضابط المذكور انتهى حاصل
كلامه من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المض اما اوله فلانه ثبت
المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان
المفهوم من كلامه ان الجوز لم يجوز والافاء استثناه وليس
كذلك لان المتقدمين يجوزون الافي مادة متفق عليها واما
ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابط **قوله** وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الافي
نحو في الدار اه فانه يلبد لعدم الجواز والمخالفة بالموافقة خلافا
لسيبويه فانه لا يستثنى **قوله** بل يحلها على حذف المضاف حتى يكون

من باب التاكيد

من باب العطف على معولي واحد **قوله** التاكيد جا بالهضرة
فبالواو اعقب به العطف لان العاطف وهوتة والفا قد يزداد في
التاكيد اللفظي كما يقم والله ثم والله وكقوله تعا كلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون وقوله ولا يحسبن الذين يفرحون بان التواخيرون
ان يمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة **قوله** اي حاله وشأنه
فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شئت في العلو اي
في باب العلو اعظم من ان يوصف واحري في الفقر اي في باب
الفقر طقيل في النسبة تميز عن الذات المذكورة او المقدرة فكانه
اراد انه تميز بحسب المعنى عن الذات اذا كان الامر بمعنى التمي او عن
الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشأن **قوله** يعني يجعل حاله اي حاله
المفوض منه بطريق طرف الدلالة كما ان لنفسه في جاني
زيد نفسه مفوض من زيد وكما ان الاحاطة مفوض من جاني
القوم كلهم لانك اشترت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة
في مجموعهم **قوله** اي في كونه مسنوبا او مسنوبا اليه ولذا اطلق النسبة

بجوز التاكيد

قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي فإنه
غير نافع لما قصدت به من دفع الفعل أو دفع ظن الغفلة فإنك
إذا قلت ضرب زيد نفسه ضرباً ظن أنك أردت ضرب ^{فقلت} ^{فقلت}
نفسه بناء على أن المذكور هو نفس عليه الصورة الأولى **قوله**
بذكر كل واحد واجمع أه قال الشيخ الرضي علم أهم أرادوا الوحدة والاثنية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يصنفوا الالفاظ الدالة
على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال بكسر
و مع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة إلى غير ذلك
وأما إذا أرادوا باعتبار نسبة الفعل أضافوا الالفاظ الدالة
إلى الوحدة والاثنية والاجتماع
عليها الالفاظ جميعاً فالأغلب قطعاً عن الإضافة وهذه الأ
لفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرب من بعضها لم يجز منصوباً على
الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجز إلا باعتبار أنه تأكيد و
هو كل ومثله اجمع ومتصرفاته وأخواته ولا يجز تابعاً مضافة
في التقديم على رأي الخليل وربما نصب جملاً وجمع حالين على قلة و

بالتكرير

تكرير المعنى

وقد يضاف اجمع إضافة ظاهرة فيؤكد لكن بناءً على أن ذلك هو خوا
القوم بأجمعهم بخلاف عينه فإنه يؤكد بهامع البناء وبدونه
أما جميع فهو يعني أجمعون كجاء ويستعمل على أحد ثلثة وجوه
أما مقطوعاً عن الإضافة حالاً وأما مضافاً عنه تأكيداً عليه
العامل نحو ضربت جميع القوم وأما مضافاً تأكيداً وهو أقل نحو جاني
القوم ثلثهم ولا يؤكد بثلثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب
كمية العدد قيل ذكر التأكيد والألم يكن تأكيداً بخلاف الوصف في نحو
جاني القوم ثلث **قوله** وأما المبدل والعطف فظن وجهها به
لكن في إخراج بدل الكل احتيج إلى منبته وهو أن المبدل منه في حكم
اليتيم فالعكس أن يكون تقييده مقصوداً لتناهيها **قوله** فاذن هنا توضيح
مبتوعها وكذا ينبغي أن يفهم فادتها الكشف والتوكيد مثل
نحو واحده ويمكن أن في الثلثة إذا خارجة بقوله في النسبة ولا في
الشمول لأنها مقررة أمر المبتوع لا في النسبة ولا في الشمول وهنا
أظهر قال السيد في حاشية الرضي قال المضم في إخراج الصفة الموكدة

المبدل

مثل نعمة واحدة ان تقرر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النعمة اذ لا دلالة فيها على النعم
اصلا واليضمن ان واحدة التي لا تقرر معنى المتبوع نسبة ولا اشتمول
ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلول للنعمة
واجاب بان الوحدة مستفادة من النعمة فمنها لا قصد انتهى
اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في
قول جائي الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمن الامتصاصا
لان كونهم مجتمعين في الجبب بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول الكثرة
من حيث كونهم معا معروفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا
مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم
متفصين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في
قوله نعم مسجد الملا نكته كلهم اجمعين ان كلامه دال على الاحاطة و اجمعون
على ان السجود في حالة واحدة **قوله** وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان
يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كان تلك النكرة محكوما بها ولا

يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون
التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعليه اذا كانت النكرة معلومة
المقدس كدرهم ويوم وبشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس بعيد
قوله او نكسر اللفظ الاول اما به يكرر اللفظ الاول قبل جازان
يكون الصريح في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى الصريح للتاكيد
بطريق الاستخدام ولا يخفى بعد اعترض علي بن ابي بصير صاحب المفضل
ذهب الى ان يزيد في قولك ما زيد ما زيد جازان يكون بدلا مع
صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه مقرر
كما هو الظاهر يكون تأكيدا قطعيا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه
توطئة لذكر غيره ثم بد الله ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا
الطريق وح يكون زيد التاكيد لا وجاز ان يكون شيئا واحدا مقصودا
او غير مقصود بحسب **قوله** او حكما يذكر المراد في اعترض
عليه بان اشع واخويه مرادفة لاجمع فيكون تأكيدا لفظيا مع انه عدلها
من المعنوي واجيب عنه بان الامة المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم

المرادفة نحو ان يكون ذلك طائفا بعد ضم اجمع والمرادفة ليرت
 الا بحسب الوضع ولان سلم المرادفة فلا تم انها تأكيد لا اجمع بل هي
 تأكيد لما اكده وما قول المض وكتع واخواته اتباع لا اجمع ليس
 معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعنى انها
 لا يستعمل بدونها الخفا، معنى الجموع **فيها قوله** ويجري في الالف
 كلها اء اعلم ان المؤكدا ما مستقل نحو ضا لا يتداب والوقوف عليه
 او غير مستقل ان كان عارفا واحدا تكرر بتكرار عمادة في السعة
 نحوك بك وضربت ضربت وان لم يكن عارفا واحدا ولا واجب
 الاتصال جاز تكرر به واخذة نحو ان زيد قائم وقد جوز في
 تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرى والتأكيد بالمرفوع المنفصل نحو
 ضربته لياه وهو اما المتصل فهو تكرر بلا منصوب نحو زيد زيد
 ومع الفصل نحو وهم بالآخر وهم كافرين **قوله** قيل لا معنى لهذه
 الكلمات قال الشيخ السجى التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد
 اللفظ الاول وثانيهما ان يقوم بموازنة مع اتفاقها في الحرف الاخير و

اني

ويسمى اتباعا وهو عاقلته اضرب لانه اما ان يكون للتالي معنى ظا
 نحو هيننا حريا او لا يكون له معنى اصلا يلزم الى الاول ليرين الكلام
 لفظا وتقويت معنى وان لم يكن له في حال الافراد كقولك حسن
 لسفس او يكون له معنى متكلف غير نحو حديث بنليت من
 بنليت الشراي استخرجته وقولهم اكنعون ابصعون اتبعون
 قيل من القسم الثاني لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر
 اشتقاقها اذ ذكره الشارح **قوله** ويمكن استنباط مناسبات له
 اما التمام فلان العموم وهو تمام الافراد والاجزاء واما البري فلانه
 تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه
 يستلزم البساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول
 فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي **قوله** وعن بعض العرب
 نفساها والاول اولى لكرهتهم اجتماع ننتين حيث تاكدتا لها
 لفظا ومعنى **قوله** باختلاف الضمير في كله وكذا في جميع **قوله** اجمع
 غير المذكور سالم فانه لا يثبت **قوله** وجمع في جمع المونث او ما يجر مجراه

وهو ما سوى الجمع المذكور العاقل خلا فالاندلسي فانه جوز اذا كان
 مكسرا **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذوا جزاء ذوات
 يعني بطرفي عموم المجاز في تناول الاجزاء والافراد **قوله** لان الحكم على كل
 يلخص افرادة مجتمعة اجاز ان يلخص افرادة الحكمي مجتمعة ولو كان الحكم على كل
 واحد من افرادة كالدرهم البص والدينار الصفر كما جار عكس ذلك
 ايضا وهو تقوم الحكم على كل فرد مع الحكم هو مجموع كقولك زيد انسان
 وكل الانسان الحي مجموع حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي
قوله ليصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حسا وافتراق حكما والظا
 انه لا يكفي الافتراق الحسبي بدون افتراق الحكمي حتى لو كان ذوا جزاء
 يصح افتراقها حسا اوله يصح افتراقها وحالها لم يصح توكيده بكل
 واجمع فالعيار الافتراق الحكمي **قوله** مثل كرميت القوم كله واشتريت العبد
 كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو
 انا اشتريت العبد كله فاذا اكد بكل يرفع الاحفال الاول لا الثاني الاول
 اشهر ويسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع احتمال الثاني

فتنزل

قلت اشتريت جميع اجزاء العبد **قوله** بخلاف زيد كل القياس عليه
 يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما احلا فالله برد فانه جوزة وهو
 خلاف القياس والسمع **قوله** والكع واخواه اتباع لا جمع اذا اردت
 الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا وترتيب ترتيب المدن لكن يناقش
 في تاخير الصبع عن اتباع فان الرخصي وجده ذهب اليه وتبعه المص
 قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة للنفس وتقديم
 الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات
 والعين مستعارة لها من الخارجة كالوجه المستعار للذات واما تقديم
 الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على
 اخوانه فلكونه اظرف في افادة معنى الجمع واما تقديم اجمع على اخوات
 فلكونه اظرف في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيبة اي نام **قوله**
 بالنسب الى المنبوع فيه انه يفهم منه ان البديل لا يكون من المنبوع
قوله دونه ظرف للنسب او حال من المستقر فيه اي متجاورا من المنبوع
قوله بل يكون النسبة اليه توطئة هذا غير في بدل الغلط **قوله** لان منبوعه مقصود

النفس بدل

منه البديل

ابتداء او متبوع البديل لا يكون مقصم ابتداء سواء كان مقصم ابتداء
اولا فدخل فيه يازيد زيد ان جعل بديلا فان لم يكن مقصم ابتداء كما
ذكرنا في بحث التأكيد لكن صار مقصودا ابتداء انتهى، ويظهر
هذا التقرير بظاهر ان يقيم لان المتبوع لا يكون مقصودا الا ابتداء
ولا انتها مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله
ولا انتها **قوله** ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصم ولكن اثباتا
ان قلت قد وقع في كلام بعض العلماء ان الاستثناء يكمل بالتبائن
الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف القول بان النسبة الى
التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على منبهم
فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المحض ومن ان يؤا قولك
ما قام احد لا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان
البديل في الحقيقة غير زيد وهو مقصم بسلب القيام وح لا حاجة
الى تعميم النسبة **قوله** وبد الاستعمال قال ابن جعفر انا قيل له ذلك
لاشتمال المتبوع على التابع لا كما شتمال الظرف على المظروف بل من حيث

رواية

كونه دالا عليه اجمالا ومتعاضيا له بحيث يبقى النفس عن ذكر الاول
ملشوقة الى ذكر ثانك وينبغي ان يحل كلام الشارح عا هذا فالاضافة
في الاخيرين اه اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في
الاولين ببيانية يعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين
وقد وجب ان يكون اعراب التابع او المتبوع من جهة واحدة متفرقة
ويمكن ان يوق لوقوع الاشتغال والغلط بالرفع يذف المضاف
معطوفا على قوله بدل الكل لم يتي ذلك وكذا ان جعل الاضافة
في الاولين بعنى اللام اذ فرق بين من المذكورة والمقدرة والتا
منابها المضاف او قرن بالجر بتقدير المضاف **قوله** بل لا ارى عطف
البيان لا بدل الكل كما هو ظ كلام سيبويه **قوله** والبيان فرع المبين
فلولا المبين لم ياب به **قوله** الا الغلط فان كون التا هو للمقصدون
الاول ظ **قوله** وان قصدت فيه الاسناد الى التا وجعلته مناط
الحكم فكانت قلت جاني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك و
اذ قلت اكرمت زيدا اخاك فكانت قصدت بذلك المن على التا

واردت ان الاكرام وقع عليه حيث انه خاك وهذه الفائدة
في عطف البيان **قوله** حيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملايين اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملايين اجمالا بل تفصيلا لم يكن
بدلا شتما ل فلا نقول في بديل الاشتغال قتل الامير سيافه وهي الوزير
ووكلاءه لان الملايين مفهوم معين **قوله** مجلدا في ضربت زيدا جاده
فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخر جبه واضراج ما ذكرناه **قوله** نظرت
الى القمر فلكته فيه ان النسبة الى المبدل منه يوجب النسبة الى البديل
فكيف مثلا لا لبديل الاشتغال وكذلك المثال الاخر **قوله** بعد ان علقن
بالقصد وشرط اسلوب الطريقي او بالنيان او السيق ^{النيان}
قال الشيخ الرضي الاخبار ان لا يوجد في كلام الفصحى ثم قال ان
وقع بديل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل **قوله** بغيره قيل لم يقل
بغير المبدل منه الا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يدركه بحيشية كونه
مبدلا منه او متبوعا بل بحيشية كونه غلطا واذ كان البديل يجوز ان
يكون كذا برفع ومعناه اذا كان كذا صبد له من موطن **قوله** فاع

قال

رمع اولاد

قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بديل الكل ثم نقل عن ابي
علي انه يجوز ترك العطف المغت اذا استفيد من البديل ما ليس
في المبدل منه كقوله نعم بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين **قوله**
لئلا يكون المقصم القص نقل عن المصانه جعل هذا وجها لتوصيف
بديل الكل وامافي بديل البعض والاشتمال فقد قال لانها لا بد
فيها من محير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملاجسته فلو كان متصلا
لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا به **قوله** ومضمرين
مخوسيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم
لفظا الزويدون واخويك والخاصة يوردون في هذا المقام نحو
ضربت اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
في اسكن انت وشرجت الجنة ان انت تأكيد فكذلك هنا انتهى
حاصل كلامه ان البديل يفيد مالا يفيد الاول وما ذكره من المثال
لا يفيد الا ما يفيد الاول قلنا ان البديل يفيد هنا ان ما ينبغي ان
ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما اشترنا اليه في قولك يا زيد زيد **قوله**

٢٦

لان المضمرة المتكلمة والمخاطبة اه قيل لان يلزم ان يكون شيئا غائبا و
مخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الجوزين
من الاسم الظاهر **قوله** مع كون مدلولها واحدا فلا يفيد زيادة عاما يفيد
المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متساويان
بحسب الذات **قوله** فان المانع فيها مفقود فيفيد ما لا يفيد المبدل
منه واقى عما ناقة وبراء عجفا نقبا الدبر ا بشت ريش والعجفا لا غير
والقبا سوده شدك **قوله** ان كان في اي كذب يقيم عين فاجرة **قوله**
اي جعلناه لعق المصير اي ضمن فيه معنى الجعل **قوله** لانه ذكر في احد
المبني لفظ المبني لا يجوز ان يكون للمبني الماخوذة في التعريف
بوجوه الوجوه الذي كسبه لانا نقول لهذا الاحتمال واللام يصلح
عناضرا على تعريف بانه تعريف الشيء نفسه والظان السيفي ذلك
ان اللفظ حقيقته في سماه مجاز في غيره فلوا ريد به وجهه لا مفقود
كان مجازا **قوله** والامر غير اللام لموا مخاطب كما هو المشهور
لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان موعبا **قوله** والملاذ بالمشابهة

التنبيه

المنفيته في تعريف العرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم
من المشابهة وهي كما في في البناء كما يشهد تفصيل موجبات البناء
قوله ولقد فصل يعني انه اراد بقوله ما تلب صبي الاصل من اكرم
معتبره تفصيلها ما ذكره صاحب الفصل بشرط ان لا تقارضا جرد
مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما
يجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلان ذلك
لان مناسبة مؤثرة في البناء الاستدرا من الدور ولا مناسبة قوية
لا استدرا من التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى
شامل لجميع المراتب **قوله** اما يتضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا
لانها فلا يلزم منها التنبيه لان تضمنها الواو العطف وهي لاحقيقي
قوله فكله او هنا منع الحلو لا المشك فلا ينافي التعريف ان قيل في اي
شق يدخل غاه في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب
حكما باعتبار قصد المشابهة كلمة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم
به الصياد لا ما يروي به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون موعبا ولا

مبنيا **قوله** واقلبه عبر عن حركات البناء بالالفاب دون الانواع لعدم اختلاف
 اثاره **قوله** اي الفاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او الفاب البناء
 المفهوم من المبني من حيث علامته يعني الفاب حركات اواخره وسكونها او
 الفاب علامة البناء هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر والفاصل بالحركات
 لان المبني قد يكون مع الالف والياء الخويريين ولاجلين ولا يطلق عليهما
 الضم والفتح والكسر حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين
 مجازا قال الشيخ الرحي وعندي ان طلاق الرفع والنصب والحركة الحركات
 الاعرابية حقيقة وعلا الحروف الاعرابية مجازا التسمية للتائب باسم
 النوب **قوله** ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم لما يحصل من الضم والفتح والوقف
 الفتح فحى الافتتاح الفم في التلفظ به والكسر كسر الانكسار الشفة السفلى
 في اللها التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس الجري **قوله** وبالعكس يعني
 يطلقون الرفع والنصب والحركة الحركات البنائية **قوله** والمراد ان الحركات
 اه رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر في
 ولعلم منهم ذلك الاختصاص من قوله والقاب لان لقب الشيء مختص بفعله

التي

ما ذكره

ما ذكره الشارح ان تلك الامور القاب الحركات المبني لخصها
قوله لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون
 على الحزم بحذف الحركة **قوله** حيث قال بالضمه رفعنا فتن فيه بالفرق بين
 ما معه التاء وبين ما ليس معه **قوله** والكنائيات الاولى التي يقول وبعض
 الكنائيات لان بعضها معرب كفلان وفلانة **قوله** والاصوات قيل انها
 ليست اسما لانها ليست موضوعا لكنها جارية تجري الاسماء المبنية في
 البناء فلها عدد ومنها **قوله** المعرفه عن سائر اللبنيات اذ ليس في
 شي من اعراب ولا نزاع في بنائه وليس يضم فيه فساد التبارك وعلته انه
 احتياجه الى حضورا وتقدم مكبي عنه **قوله** ما وضع اي اسم وضع فلا يرد التفض
 بمثل كاف ذلك **قوله** من حيث انه متكلم فيه ان اياي اياي مثلا غير على
 القول المختار مع انه ليس موضوعا المتكلم من حيث انه متكلم بل المكبي عنه من قطع
 النظر عن حيثية الكلام والخطاب والغيبة والما يفهم هذه الحقيقتات من لواحقها
 اللهم الا ان اياي له مهاتلك الواحق وهو باعتبار تلك الواحق موضوع
 لما ذكره ولكن ان يجاب انهم باه مشترك لفظي وتلك الواحق لتعين المراد

لكنه بعيد **قوله** ويخرج بهذا القيد يعني قوله بلفظ المتكلم والمخاطب فانها
 ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولذا صح انت متكلم والمخاطب و
 كذا يخرج ان عز الحد بالتفسير السابق لان المتكلم والمخاطب دائرهما لفظا
 المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم ولقيد الحينية هناك يخرج زيدا
 اذا عثر السمي بزید عن نفسه وضم عليه حال المخاطب ومنهم من فسر
 قوله ما وضع لتكلم بقوله اي متكلم مادة او بطريق الكناية وقال بهذا
 صرح لفظا المتكلم والمخاطب لانها موضوعان صيغة وصيحا وعله اراد
 بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظا موضوع صيغة المتكلم
 بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق **قوله** فان
 الاسماء الظهركها موضوعات للغايب يعني بالليس متكلما من حيث انه متكلم
 ولا مخاطبا من حيث انه متكلم مخاطب ولهذا يقول ياتيم كلهم نظر
 الى اصل المنادى ويقول السمي بزید يضرب ولا يقول زيد ضربت ولما
 جاز ياتيم كلهم لان يادليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم
قوله ويخرج بهذا القيد لاسمه الظان قيل اذا اراد الوضع بطريق وضع الال

م

الاسماء الظهركها فلم يكن قوله تقدم داخل داخل في الحد بناء على ذلك
 التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظهركها مثلكم وكذا فلان لا
قوله اراد بالتقدم اللفظي اعلم ان تفسير التقدم اللفظي ما ذكره
 يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا
 من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصل هي ههنا بيان
 التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرعيان تقسيم
 التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف دابة فان عادت
 جعل اللفظ تقسيم التقدير كما مر من بيان حكم العرب وبيان الال
 بل يقول لقائل ان يقول لا معنى لان جعل الحكيم من اقسام التقدم حقيقة
 بناء على تفسير المضم لانه الحضور الذهني وعهدية قبل ذكر الصهير
 بمنزلة الذكر ولا خفا في ان التحلح ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر
 واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى الحل نعم لو جعل الصهير اجزا الى
 المفرد الذي بعد ارجح الى الحل في التقدم بان يؤم مثلا انه متقدم بحكم
 وضع الصهير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف مقتضاه

بعرض **قوله** اما مفهوم لفظ بعينه سواء كان بطريق النظم او الا
 التزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول
 اظهر **قوله** كقوله نعم هو اقرب للتقوى وكقوله تعا حتى يوارث
 بالحجاب اذا عشي يد لعنا توارى الشمس والشيخ الرضي جعل من باب
 المفهوم من السياق والفظ ان ليس من لانه المفهوم من لفظه واحد **قوله**
 فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يوق من حيث اللفظ **قوله** او من
 سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع محيطة
 فربما خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله نعم انا انزلناه في ليلة القدر
 ان النزل النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دل على ان النزول
 هو القدران مع انه قوله تعا شهر رمضان الذي انزل فيه القران و
 كذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللشيخ عن تكرار
 وحذف الفاعل **قوله** فالمتصل الفاء للتفسير **قوله** المستقل بنفسه في
 التلطف بلسان المخاطب **قوله** لقيامه مقام بالظمع اعياه للاختصار
قوله لا مانع ان قلت منه الموانع الفصل قد يقع بين المضاف والمضاف

اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفضل بينهما مطلقا
 قليح **قوله** الاول ضربت وضربت قيل الاول ان يقول ضربت واضرب
 او ضربين ويضربين فيكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان
 يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ما ضيا كان او
 مستقبلا او بان المقصم التنظير لا يستفيد العدد فان قلت فلم
 ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها للتلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يترجم
 اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ الى
 ضربت قيل الى هل هذا الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها
 في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك
 ضربت وضربين فيكون الى للاسقاط فيدخل **قوله** وانابدا بالتكلم يجوز
 يبدون بالغايب للجره عن اللواحق ثم يراعون اسلوب التثنية
قوله انا نحن قد تبدل ههنا ههنا وقديدا نحو انا وقد يسكن
 لونه نحو في الا وهو عند البصريين ههنا ونون والا الفذيت للو
قوله والضمير في انت الى انت هو ان اجلعا قال الشيخ الرضي هو مذهب التبر

ومذهب الفراء ان انت بكامله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان
عمادكما ان لواحقيا لهما اياك واخوانته خمارا عند الكوفيين واياماد
قوله لكمم وضعوا المتكلم لفظين يدلان على استئذان المشاهدة شاهداً
على الفرق **قوله** واعطوا الغائب حكم الخاطب وذلك مبني على تقابل
الواحد المغائب والواحدة الغائبة قياساً على المرفع المنفصل كقوله
قوله حاصلة قيل حال من ضمير يستنزل والتاء للبالغية او مصدر كالاذية
منصوب بحذف اي خص بالاستنقا خصوصاً والحال معترضة
قوله التي وضعها للاقتصار اي النظم وفي هذا الباب الاختصار
اما اولاً في اخذ المعاني العلى المقضية للاعراب في يدلونها
لئلا يحتاجوا الى اعراب وامانيتها فنقل الحروف وهي في المنصرفة
ظة واما في المنفصلة فلانك اذا عجزت عن نفسك وعن غيرك باسمها
وحبت غالباً ان الضمير اقل حروفاً منها وامانيتها فعدم الاحتياج
الحقيرة تنفع الالباس الذي في الاسماء الظة فلنك اذا قلت زيد مثلاً
على الخاطب انه زيد العالم او الجاهل يحتاج في تعيين المراد الحقيرة و

(ذا)

اذا قلت انت اوانا او هو بعد سبق المرجع لم يخرج الحقيرة تزيلاً
للباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر
لان احصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل **قوله** استنار الفاعل ليس المستتر
من مقولة الصوت والحروف ولا ادري من اي مقولة هو **قوله**
للمتكلم صفة للمضارع مطلقاً اي زماناً مطلقاً او استناراً مطلقاً
ظماً قاله الشافعي من انبياء المتكلم وكذلك الحال في قوله وفي الصفة مطلقاً
قوله وفي الصفة مطلقاً تذكير قوله مطلقاً باعتبار ان الصفة هو الوصف
قوله ولا يسوع آة لا يخصر صور الاتصال في ما ذكره لان الصفة الوصفية
بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير
الفاعل يجب انفصاله نحو اقام انتم وذلك لان فاعله احد جري المحل
فاعتني بالبرازة وكذا فاعل المصدر الاتعذر المتصل اللام الوقت اول الاجل
قوله اذا الاتصال انما يكون باجاء العامل لان الضمير المتصل كالجري
الاحير من عامله فاذا لم يكن قبله عاملاً بل كان مؤخر او محلاً فكيف يكون
كجاء الاحير **قوله** او بالفضل من باب ما وقع تابعاً توكيداً او بدلاً او عطفاً

وكذا ما وقع بعد ما المفيدة للسك في الاول الامر نحو جاني اما انت
او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت واذ كان الاتصال
يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذ لم يلبس فالانصال في باب
اعطيت او ط في الاتصال في باب علمت او **قوله** اعرض قال الشيخ
السيدي احتز به عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع
الفصل اذ لا عرض فيه لان قولك ضربت زيد بعناه ثم اعترض عليه
بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك
بل قد يكون ذلك لاستماع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد
كونه اهم **قوله** صفة جرت يعني ما يجري او يكون لغنا او حالا او خبرا
او صلة **قوله** اقتصا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف
قوله وما ضربك الا انا وكذا انا ضربك **قوله** ولكنه تأكيد لازم لا فاعل
هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف
ما جرى على محل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفعليه اعني النسبية
والجمع او في التذكير وفعله وهو التانيث فلا لبس سواه كان محل الضمير صفة

او فعلا واذ اتفقنا فيما ذكر فان اتفقا في العينية ايضا فاللبس حاصل
سواء المسند حاله فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا
في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس يتف في جميع الانواع الا في غاية
المضارع مع المخاطب وفي غاية مع المخاطب والمخاطبين فان اللبس حاصل
هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه
الصورة طرد البصريون في الجمع سواء كان هناك لبس او لا وسواء
رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد
ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول
في انا زيد يضارب يرفع اللبس فلم لم يكفوا به قلنا لما كان هذا الضمير
يؤثر به مجرد رفع الالتباس وكان مما يجوز حذفه حيف الالتباس
على تقدير حذفه فالتجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه **قوله**
واو الجمع الضميران ولم يكن مما تقدم فيه الاتصال **قوله** احتراز عما تشاؤوا
قال اسبيويه اذا كانا عاصبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الاتصال انفصال

اكثر من لم يكونوا غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على
الغائب **قوله** للخر من تقدم احد المتساويين فيه ان يجوز ان يرجع
الاولى بانه فاعل في الاصل كضربك او فاعل بحسب المعنى الاول من باب
اعطيت ويمكن ان يدفع بان التزج بالفاعلية ترجيح في المعنى لاقى اللفظ
ووجوب الانفصال باعتبار الساعت في اللفظ **قوله** فيلزم انفصاله
لتعداه ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف خالف من كونه متعلقا
بما هو ادنى **قوله** وحكى سيبويه اي عن النخاعة وقال انا هو شيئا قاسوه و
لا يتكلم به العرب فوضعوا الحروف موضعها واستجد المبرد مذهب
النخاعة **قوله** فلت الحيدار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال **قوله** با
اعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا ينقص في القلب بما هو اشرف منه
وصيرورته من حلية بالاتصال **قوله** وان شئت اوردته منفصلا قال
الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اول من الانفصال في باب اعطيت
لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني
انصل ضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت راجحة التبديل والتزج فيهما

لان انفصال **قوله** لانه كان في الاصل خبرا مبتدئا ان قيل ان انفصال
خبر المبتدئا باعتبار ان عاملة معنوية وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف
يصح ابقاؤه قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس
ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في
معنى زيد قائم في الزمان الماضي **قوله** لكون ما بعد لولا مبتدئا عند
المجهول او فاعل فعل الخذف او مرفوعا بلولا والوجه التثنية مقتضى
الانفصال **قوله** لكن غير الاسلوب يعني ان حمير المتكلم في خارج كالمثل
وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني
بقوله آه من اوله اي اخره فيشتمل الضمير المتكلم لكن غير الاسلوب لما
ذكره **قوله** وعسيت اقالم يقال لولا انت وعسيت الى اخرها لاختلاف
الضمير بين الاتصال والانفصال ولعالم يختلف الضميران في لولاك و
عساك اعتبارهما عاين واحدة **قوله** وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال كما ان لدن يجربا بعدها بالاضافة واذا اوليتها عند

ينصبها ما قال الشيخ السجني فيه نظمان الحجاز اذا لم يكن زائدا لا بد
له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يتوكل على جوابه اذ معنى لولا
لهلك انتهى هلاكي بوجود **قوله** فالأخفش تصرف فيما بعد
لولا ويلزمه تغير اثني عشر **قوله** وسيبويه في نفسه يرجح ان
التعريف واحد **قوله** لتقاربها في المعنى لان معانيها الاطماع والا
شفاق فيراعي جانبي لعل وعسى فينبئ الاسم به ويجعل خبره
مضارعا للبتة وفيه ان يكون مع ان الرعاية عسى وجاز ترك الرعاية
لعل **قوله** ونون الوقاية ويسمى ايضا العمد لان العمد كما يحفظ السقف
عن السقوط يخاف ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر اي يا المتكلم
اذ لم يعبد غيره **قوله** لتفي اي ليحفظ عما هو اخت الجني اخر اجزاء
الكلمة غير عارضة لا لتقاء الساكنين وذلك لانهم لما صنعوا الفعل الج
وكانت الكسرة اصل علامات الج مختلفا **قوله** والياء كرهوا ان يوجد
فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض
الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الضراء والتعبد عن ذلك

الجرد ودخولها في نحو اعطاني وبعطيني اما الطرد الباب او لكون
الكسر مقدر كما في عصاي وقاحي وتركها في عصاي حملها على
قوله ولداسمي نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب
او المسبب ولك ان تقول انه من باب رجل سود **قوله** عرا غز نون
الاعراب سواه كان معه نون العمير ولفنا التأكيد او لم يكن معه
احدها واذا جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك
النونات لان نون الاعراب تكون الاعراب في ان لا معنى لها **قوله** خصوصا
بالنسبة الى الكسرة العارضة للباء فانها النون لانها كسرة الكلمة بخلاف
الكلمة المستعمل **قوله** وانت خطاب عام وقوله مع النون ظرف
لقوله يميز **قوله** يعني ان وكان اه هذا التغير مبني على ان حمل التحريك
الجانبين سواه كان مع التسوية او لا وذلك لان قولوا واخوانها
عام ليشتمل لبيت وعلول لان دخول لدن حكمها مع الباء رجحان النون
ولك ان تحمل التحريك على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويخص قوله
واخوانها بسوى لبيت وعلول بقريته ذكرها فيما بعد ويقول في ذلك

انه تبع الجزء ولي فان ذهب الى التسوية ويؤيد انه لم يكن مع
ليت **قوله** للحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهري غير النبيه واما
في النبيه فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب
اواضا لظرف الباب **قوله** وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرحي
لم يحافظوا على الفتح والضم اللذين قال السيبويه يقرأ لداضم
لدي وفي الكاف الجارة كي لان السكون بعد الحكم عن ال
سما المتكئة الى الافعال الملنية على السكون والفتح والضم لهما
الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التخر عن اخت **الجزء الضارع**
مع النون من حيث انه فاعل لا من حيث انه حركة اخر حركة **بشأ**
وكذا التخر عنها في الحروف المشبهة لشبهها بالفاعل وقد خرج
بذلك التعليل **قوله** تخر عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس
في لدن الا اجتماع النونين **قوله** كما في لعل لانه في قوة اجتماع اربع
قوله النونات اذ ليس بين اللامين الاحرف واحد **قوله** ويختار في لبيت
المشهور ان النون لازمة الا لضرورة **التعريف** ويتوسط بين

المبتدأ

المبتدأ والخبر لظن ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر وقد تجرد
ويحتمل ان يكون للتأكيد واما الاحتجج الى التأكيد لان حق المبتدأ والخبر
ان لا يقع بينهما فصل **قوله** قبل العوامل ولعلها اعترض عليه بان العوامل
اذا دخلت عليها لم يبق مابتدأ وخبر فكيف يصح قوله بتوسطه
بين المبتدأ والخبر قبل العوامل ولعلها واجب عنه بان في جمعا
بين الحقيقة والحجاز وذلك جار عند المصنوع بان في عموم الحجاز بان
يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبما خبر الجزء الثاني منها
وبان المبتدأ والخبر على حقيقتها لانه من قبيل سرات هذا الشباب
في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو
وفي الغايب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن
فيه ليس من قبيل الوصف بالغايب فينظره سرات شاب في شبابه و
صباه لا رايه هذا الشباب وشبابه وصباه **قوله** صيغة حرف فروع
لما تحب الفصل با هو في صورة الصمير لانه غير صالح لان الوصف
ولما احتير صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر

قوله مطابق للمبتدأ ليشاكله وقد جعل مطابقا للجزء كما قيل ان
تذكير الصيرفي المرفوعات هو باعتبار الخبر **قوله** وتكلم وخطابا
وعلية وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاض لقيامه مقام مضاف
غائب **قوله** يسمى فضلا عند البصريين وعمادا عند الكوميين
لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبرية **قوله** وذلك
التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون
قوله يسمى فضلا جملة معترضة بين الغاية والمعنى وانما لم يحول
علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو
كان المقص ببيان التسمية يقع لانه يفصل اولانه فاصل وانما
كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع **قوله**
اختافية انه يخطر ان يكون حال **قوله** ان يكون الخبر معرفة ان قيل ينبغي
ان لا يشترط ذلك الاشتراط لشوب الالتماس في المبتدأ والخبر
اذا كانا نكرين قلت ولما لم يعتبر واذ ذلك لان صيغة الفصل يفيد
التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذ كان

تأكيد

تأكيد يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظان ليق
انما اشترط ذلك لان نقل الخبر الى هذا المعنى خلاف القيس و
ما هو خلاف القياس ينبغي ان لا يقتصر على مورد السماع واحاز
المانني وقوعه قيل المضارع لقوله تعا ومكر وليك هوسور و
اعترض عليه بانه يخطر ان يكون مبتدأ او تأكيد المنصوب بالمرفوع
لقوله لغزله هو اصحك وابكي وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظب الصيرفي
وفي نظيره تأكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للصير
المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك با
حقيقة احتمالا اخر لانه مبتدأ عند المحققين **قوله** ولا موضع
له عند الحليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر و ظرف للنفي
قوله وبعض العرب يجعل مبتدأ وبعضهم يجعله تأكيد لما قبل
وينعه دخول لام التأكيد عليه فان لام التأكيد لا يدخل التأكيد
قوله ويتقدم قيل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البنية الا اذا
دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون فعليا لقوله نعم فانها

لا تعي الا بصار **قوله** ولا يبعد وهذا الوجه وجيه صير غايب لان
المراد به الشان والقصة وهو مفرد غايب فيلزمه الافراد والغلبة
مختلف صيغة الفصل فانها عبارة عن المتبدا فيلزمه مطابقتها
له كما ذكر **قوله** وحسن تأله ليشقال الشيخ الرحي تانث هذا الصير
وان لم تضمن الجملة المفسرة مؤنثا قيا سبب لان ذلك باعتبار القوم
لكن لم يسمع قولها والظا ان قوله يسمي صير الشان والقصة معتضة
لا وصف بقوله صير غايب نعم قوله يفسر وصف له **قوله** بان كان
متبدا او بان كان عاملا حرفا والصير حرف فروع المعنى ذلك **قوله**
اما جوارحه واصوفا الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على
صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد له من قرينة وجازان
يقى قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف فرفع
الجردين في قوله ان من اشد الناس غدا ابان يوم القيمة المصورون
واما على خصوصية المحذوف فلان اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا
لم يكن صير الشان لم يحذف الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان

لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد كجواز ان
يكون الجملة الواقعة بعد هاء في تاويل مضرد وهي اسم لها وخبرها
محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع **قوله** لان الخبر
كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرحي وفيه ان استقلاله لا ينافي
بثوت القرينة **قوله** هو كما في قوله ان من يدخل الكعبة يومها و
الدليل وذلك الدليل ان عاذ ذلك ان نواسخ المتبدا لا يدخل
عنا حكم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق
فلما ذاك غاية البعد نعم يجوز ان يوق فيه وما قلنا في الحديث
قال في الحاشية الكنية معبد المضار في الجاد زجمع جودس
وهو ولد البقر الوشيه **قوله** اي اسماء وضع كل واحد منها فانفس
بذلك لان المعنى بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع ^{خالف}
قوله اشارة حسية هي تخيل امتداد واصليين الخيل وما يصير
غاية ذلك الامتداد وهي لا يكون الا المحسوس مشاهد فلا
يرد الغايب ولا يرد ايضا ان هذا التعريف التخيلى بما يساويه في المعنى

والجهاالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيف
 اليه الى الاشارة بل لذلك المركب الاضافي بمعنى الاصطلاح كما
 اشار اليه اريد بيانية بالاشارة المعلومة لكل واحد من الظايف
 انه ليس تعريف الشيء بنفسه كما توهم لان الماخوذ في المعرف
 جزء بل قيد وانا يكون كذلك لو كان نفسه مأخوذا في قوله محمول
 على التخويز يلغز به منزله المحسوس المشاهدة اذ ما تبنى الاويدل
 عليه **قوله** وهي ذالمذكر لما لم يصح حمل ذاعا من يعوده الى جمع
 الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله **قوله** مستند **قوله**
 الخبر اي وهي خمسة والحمل التي بعد مبنية والاولى ان تقاي وهي
 فيما سيذكره وتارة بان ذاحبر يتقدر معطوف اي وهي ذاولها
 وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر ويلزم عا هذا
 التقدير مع حذف المتبدا حذف المعطوف وهو قيل وتارة بان
 قوله للمذكر خبر لذا والحمل خبر المتبدا والاولى بتقدير العاذي و
 هي ذاصنها للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان رد الكلام ليس

على قوله

قوله

على نسق واحد ثم قال قوله لثناه ذان من باب حذف الموصول
 اي الذي لثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين
 لكن نقل ان بعض المحققين قالوا اليه وقيل ان قوله نعم وما منا الا
 له مقام معلوم من ند اي ما منا الا من له مقام معلوم اذا
 ظهرت تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف
قوله والعام في الحال معنى الفعل اة فيه ان قوله ذاحبر للخبر
 على تحققة فان نظيره البيت سقف وجد ران وجز الخبر ليس
 مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع **قوله** قدم اه يكن ان يقى التزم
 لان ينساق المثني والمجموع بعد ذكر المفرد **قوله** على احد الوجوه
 قال في الحاشية ومه قيل ان ههنا بمعنى نعم وهذا مبتدأ و
 لساطر ان خبره وقيل محبر الشان ههنا محذوف اي انه
 هذا لساطر ان **قوله** تقلب الالف يا فلان اليا قد يكون علما
 للتأنيث نحو نضر بن **قوله** تقلب الالف والياها الالف الها
 قد يكون مبدلة من ناء التأنيث في الاصل الوقف **قوله** وصل

اليا، الحصول ههنا الاشباع او جمع العوضين **قوله** ولا يثنى من لغاته لم يرد الثلثة المتعارفة لان المعرفة لا يثنى الا اذا تكررت ولا ينكر اسم الاشارة **قوله** واذا كان المقصود ما يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله **قوله** عا سبيل اللوح يعني ان اللوح يقتضي اعتبار اصله ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد ينوهم من انها خبر الاسم الاشارة اعلم انه يفصل بين هاء واسم الاشارة المجرى عن اللام والكاف وذلك بانا واخوانه كثير نحوها انا وها انتم وها مودا وبغيرها، قليل **قوله** لا امتناع او وقوع الظم وقعها فيه ان محيرا فاعل ولا تفعل عما يتبع وقوع الظم وقع مع انه اسم فالاولى ان يقال ان معناها غير مستقل بالمفهومية الا يرى انك تقول في ترجمة ذلك البيت وفي ترجمة ذلك انت **قوله** وهي الحرف يذكر وتوثق واعتبر ههنا واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعني خمسة **قوله** اي حروف الخطاب

رازر

اقرب ومحمّل ان يفسر باسماء الاشارة **قوله** وذلك للبعيد وذلك للتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للتوسط و للبعيد دون القريب وذلك لان وضع الاسم الاشارة والحضور لانه المشار اليه حسا ويشترى بالاشارة الحسية في الاظط الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما انتقلت الكاف به وكان متصفا بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجت من هذه الصلاحية اذ لا يحتاج في اتيان كلام واحد الا في صواد مخصوصة فلما اقررت له للكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت التخصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام **قوله** ولما راي المصنف كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال الكل في مقام الاضرب التاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقع اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذلك القريب لم

لم يفهم منه الا الوضع **قوله** وتلك لما كانت الخالفتين واخوانه
في البعيد اكتفى به **قوله** اشارة الى كلمة وذلك لان ما عداه غير
صالح لذلك اذ ليس فيما ذكره زيادتك الا في ذلك **قوله** بضمها
وتخفيف النون للقريب وهناك للتوسط وهناك للبعيد
وتم ايض للبعيد وهنا بالتشديد ايض للبعيد وقد يلحقها
ولا يلحقه **قوله** خاصة اي اخص خصوصا ذكرت للتأكيد
قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله
لعمركم ان الولاية لله الحق اي ح وذلك باستعارة المكان
للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواعيتنا
الادام مواضعها **قوله** اي اسم حال كونه جزوه وهو بعيد عن المعنى المراد
قوله اولا يصير جزوا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال
ذلك لان افعال الناقصة لا تحصر لها **قوله** والمراد بالجزء التام محل
الشيخ الرضي الجزء التام الى عاركن الكلام كما ينساق الفهم واولا
قال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان جعله جزءا لجزء لم

بإذن

يكن الا بصلته هذ هو الحق لكن لا وجب للتخصيص اذ لو اردت
ان يجعله فضلة لم يكن الا بصلته فلماذا قال الشارح الجزء التام
عزيزية **قوله** والمراد بصلته معناه اللغوي كذا نسب المصنف وفيه
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان
المتبادر العرفي قيل لوقال بحملة خبرية ومحموله كان
اخصر واوضح لكنه بتلك طريق الاجمال اولا والتفصيل
ثانيا اقصد ببيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير
وفيهان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في
خارج التعريف وان ذلك القصد منافع لما نقل عنه من
ان المراد معناه اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك
اشارة الى وجه التسميتها لوضع معان فيه موافقة ما مع القوم
في اللفظ لا انهم اخذوا الصلة العرفية في التعريف لكان هذ
القول مستند كما لا يقم جاز ان يكون لا ضراح الموصول الجزئي
وهو ما اول ما يلي من جعل المصدر فانه لا يحتاج الى ما دللنا

عامة

تقول هو خارج عن التعريف جميل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا
لعم الخبر التام هو الما اول بالمصدر لا الحرف المنضم اليه الجملة كما
في الموصول الاسمي **قوله** ولقائل ان يقول انه لقائل ان يقول يجب
ان يفهم ذلك والا لزم نقص الحد من الشرطية لا يؤخذ ان يلزم
ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحي
كتعريف العالم به العلم وهذا لا يجوز لما قيل ان تعريف العالم
بأله العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقم العلم صفة تجلي
به المذكور لمن قامت هي بل ان الحقايق في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم
اللغة بل باعتبار مبتداه فتعريف العالم به هو تعريف للشيء
بنفسه الحقيقة **عنا قوله** وصلت جملة خبرية ليس تعريف ولا
لزم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول معناه العرف
وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية ولا يدل
بهلته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريف

بها

بها كتعريف العالم بالعلم **قوله** بان يقم الصلة جملة اه فيه تامل **قوله**
صلت لي صلة ما لا يتم جزه اه جعل الضمير راجعا الى ما اغتبر الصلة
بالقياس اليه لا الى الموصول **قوله** جملة خبرية انما كان كذلك لان
وضع الموصول على ان يطلقه الحكم ما يعتقد من ان الخطاب يوفيه
بكونه محكوما على حكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا
في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة التسمية صلة كقول تع و ان
منكم لمن ليطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية
او ما في معناها كما سمي الفاعل والفعل فلا حاجة الى القول بان قوله
وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلة الاستثناء **قوله**
لا اغني خبر الانا سرا فانه قد حجب الظ موضع المصير **قوله** لان اللام
الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حافية كانم
بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع موصوف مقدر
لعييد **قوله** جملة معنوية ولهذا يعمل ولو كان بمعنى الما في وايضا لا يكون
صلته مصدرا لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معنوية تقدير

المفرد والصلة لا يكون الا جملة **قوله** وهي اي الموصولات لاخط
معنى المجعية باعتبار الخبر كما ان تانيت الضمير باعتبار ان خبره جماعه
فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير وقع فيه **قوله** الذي اصله
لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم
ان الجملة التي بعد هاء صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان
وزنه ووزن الصفات جازا ان يكون صفة كما ان ذوالطالب لمتاشا
ذو بمعنى صاحب جازا ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات **قوله**
والتي تقلب الذال تا **قوله** والذكان واللتان وقد هبتد والنون بينهما
بدلا من الياء في المفرد **قوله** والذين كاللاتين لمجمع المذكور او العلم
والذون في الرفع هذلية وقد يحذف النون من الذون تحقيقا و
من اللذين ايض **قوله** واي مضافا الى معرفة طه كانت او مقدرا
بعني الذي وفرعيه وكذا في قوله بعني التي **قوله** المنسوبة الى النبي
فلبست في النسبة احدك اليائين الفا والآخرين هوة مخزاعن الا
جتماع بين آيات **قوله** وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع

الحمد

اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يحوز
البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين
اذ لم يكن سندا كما في قوله نعم من ذا الذي يقرض الله اي من الذي
فان اذا انكذ اذ بعد موصول والعائد المفعول سوى عائد الالف
واللام فانه لا يجوز حذفه كحفا، موصوليتها الضمير احد دلالات
موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يحذف احد العائدين اذا
اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربت في حاره زيدا ذك شيتغني عن ذلك
المحذوف بالباقي فلا يقوم ضمير دليل ثم الضمير اما منصوب او
مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا
يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان انقل
بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا يحذف بشرط ان يجر بخضافة
ناصبة له تقديرا او يجر بحرف متعين كقوله اه فجد لما تأمرنا
اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جبر الموصول او موصوفا بمجرور
جاء مثله في المعنى ويمثال التعلقات نحو مرت بالذي مرت او

يزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف
 وهو ان يحذف الجر والاحتى يتصل الصهير بالفعل فيصير منصوبا
 ليصح حذفه ومذهب سيديويه والاخفش حذفهما معا للاستتالة
 واما الصهير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون
 خبره جملة أو ظرفا وان كان في صلة لبي جاز الحذف بلا شرط
 آخر وان لم يكن في صلته فيشترط استتالة الصلة كقولنا
 وهو الذي في السماء آله وفي الارض آله حيث طالت الصلة
 بالعطف فقوله في السماء وقوله ظرف يتعلق بقوله آله لانه في
 معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى
 حاصل كلامه ان قلت فلا معنى التخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول
 لتحقيق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الامع القسمة
 وامتناع الحذف في صورة اجتماع الصهير وكون العائد لا ليس الا
 لتبني على انتفاء القسمة فلا حاجة التخصيص للمفعول وكذلك في صورة
 الاتصال بالحرف فلانه فلما يحذف ح واما كقولك لا معنى لتقييد

لا

العائد

العائد بالمفعول فتقول ان العائد المحرور ان كان حذفه بعد جملة
 منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فتقول المفعول اعم من ان يكون بلا
 واسطة وان كان فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف
 المفعول فان على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت
 ان حذفه للاستتالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد
 ويجري مدان الجوابان في المحرور وايضا **قوله** تسمى المتعلم وتسمى القارئ
 التمايز والتعذيب **قوله** وتذكيره اياها كما يتذكر مثلنا بعرفة ان الحال
 والتميز لا يجزئ عنهما انه يجب تنكيرها وبعرفة ان المحرور مخفي وكاف
 التشبيه لا يجزئ عنهما انهما لا يقعان مضمرين **قوله** لان الذي يجزئ عنهما
 اي بحسب الذكر واما ذات المحرور عنه وفوزيد في المثال المذكور و
 لذا قال فاذا اخبرت عن زيد وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى
 زيد دون الذي مع انه المحرور عنه بحسب الظاهر لان شأن المحرور عنه
 ان يكون اعمه والجملة الاولى مع اجزائها مفرغ عنها دون الوصول
قوله اي اوقعت كلمة الذي اه لان المظم ان يجزئ عن الوصول والمحرور عنه

قوله

في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة الصدر **قوله** وجعلت آه لان
المطم ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك الخبر عنه بلا تغير
شيء من المجلة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتغييره
مبتدأ فلا بد ان يكون نائبة وهو الصهير العائد اليه مكانه **قوله** واخره
لانه خبر وحق الخبر التأخير **قوله** في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم
الفاعل والمفعول قد يكونان مع وقوعهما جملة اسمية نحو الضارب بالذ
الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار به فيها قلنا لان
هذين الحرفين ينعان من وقوعهما صلة للام **قوله** في خبر الشان لوقال
في خبر المبراهم ليشتمل مثل صهير نعم رجلا ورب رجلا كان اعم فذلك **قوله**
والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر ان تلك الالفاظ معتبرة
في التاكيد فلا يفيد الصهير ما افادته ويجب ان يكون الصهير صفيدا لما
يفيده الخبر عنه وكذا عطف البيان دون العطف واما البدل والبدل
منه فقد اختلف فيهما **قوله** والمصدر العامل وكذا لصفة العلة ولها
الاخبار عن قائم في زيد قائم فاذا يجوز اذا كان لم تعلمه في الصهير المستكن

نقرا

نظرا الى كونه في الاصل مستغنيا عن الصهير الفاعل **قوله** في الصهير المسحق
بغير هالي الذي اسحقه غيرها **قوله** واما الاسمية قال الشيخ رضي لما كان
في البيئات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا براسه بل بين
في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في البيئات في اسمها الا
فعال كفيار وفضاق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد
الاقتصاد ورعاية المناسبة للفظية كان القياس يقتضي ان يجعل
ابوابا براسها **قوله** لا الحرفية لانه ذكر احوال الاسمية واما اقسام الحرفية
فسيجي في مجته **قوله** فانها اما كافة اي مثلا **قوله** واستفهامية قد
يراد معها التحقير والتقليل والانكار ويحذف الفعلا الاستفهامية
في الاغلب عند كونها محجورة بحرف جرا ومضاف الا اذا جازا بعد
ما الاستفهامية نحو ما اذا الشغل **قوله** ربما نكرة النفوس من الامر **قوله**
لهفرجة تحل العقل قبل جاز ان يكون ما كافة قال المصنف الا ان الخلة اختاروا
كونها موصوفة لسلايلزم حذف الموصوف واقامة المجرور مقامه
يعني قول من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان يكون من التعويض

اللفظ من

متعلقه بنكرة كما في اخذت من الدرهم اي شيئا من الدرهم ويجوز
ايضا نفيين نكرة معنى تمييز وتنعيض ومجلة قوله فجزء صفة للاص
لان اللام فيه للعهد **الذهبي قوله** وتامة غير محتاجة الى صلة او صفة **قوله**
وصفة اختلف في ما التي يلى النكرة لانفاة الابهام فقال بعضهم حرف
وقال بعضهم اسم وفانذتها واما التحقير او التعظيم او التويع نحو
عظيمة ما اي عظيمة لا تعرف من حقارتها ولا من ايمانها ولا من
لا يعرف من عظمتها واضربه ضربا ما اي ضربه محجولا لا غير معين **قوله**
لان كلمة من لا يحصى تامة ولا صفة لا عند اي عا يانه جوز كونها
نكرة غير موصوفة ويجيء عند الكوفيين حرفا زائدا نحو ولا اكثر من
عددا اي الاكثر عددا وهي عند البصريين موصوفة اي انسانا
قال الشيخ التمام علم من اوجوبها الذي العلم ولا يفرد لما لم يعلم ويقع عا
ما لم تغيبها ومنه قوله تعالينهم من يشق عا بطنه ومنهم من يشق عا
اربع وذلك لانه تعال قال راجع الى كل دابة فغلب العلم في الصبر ثم نفي
عنه هذا التغليب فقال من يشق عا بطنه ومن يشق عا الاربع وما في
الداية وير كل ما يدب على الارض

الغالب

الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في
صفات العالم نحو زيد ما فهو سؤال عن صفة والجواب عالم مثلا
ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقة
ولهذا يقع حقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما هو والماهية
المعرفة لها والاصل ماهية او نقول انه منسوب الى ما هو عا تقدير
جعل الكلمتين كالكلمة وقول فرعون ويارب العالمين يجوز ان يكون
سؤال عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون
سؤال عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الوصف دون بيان
الماهية بتبسيها لفرعون عا انه يعرف الا بالصفات وماهية معلومة
للشئ **قوله** والموصوف نحو ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها
معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة
قوله لانه التزام فيها والاضافة الى المفرد وقيد الاضافة الى المفرد
لئلا يرد النقص يا ذوا فاسمها ايضا فاك الى الجملة ولا يملك فانه قد
يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسماء

لانها بنزلة التنوين المنافي للبنه وانما جعلوا الاضافة الى الحرف كذلك
 لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة
 في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحاً فكان في
 حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة
 لان وضعها ليفيد بعضا من كل فاذا حذف اليه فان لم يكن مقدراً
 كما في النداء وان كان مقدراً بي عا اعرابه **قوله** الا اذا حذف صدر
 صلته ان كانت صلته فعلية فلا ينبغي اي معها وان كانت اسمية ونز
 صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ذلك الصدر مجزواً وجعلوا الي اي
 انا فان كان مضافاً يبنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه
 لغة جيدة وان لم يكن مضافاً لاعراب واجاز بعضهم البناء قياساً لا
 سماعاً فيمن قرأ بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها
 موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استفهامية موصولة
 مرفوعة على الابتداء او خبره اشدوا الجملة حقة شيعية على احوال القوال اي
 كل شيعية مفعول فيهم ابرهم اشد وقوله من كل شيعية مفعول لنز عن كما يقول

الفرق

وهو انما

اكلت من كل طعام فيكون من التبعض وقيل يجوز ان يكون النزع
 واقعا من شيعه اي لنز عن عن بعض كل شيعه فكان قائلاً
 قال منهم فقيل ابرهم اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزع
 عن العمل وليس بشيء لان معقوله ليس جملة والمعلق يجب ان يكون
 مفعوله جملة **قوله** لتأكيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان هذه لا
 صافية صافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلته
 فان كثرة الاحتياج لا ترفع المسافات وعلى تقدير رفع المناوأة كان
 ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لزيادة الاحتياج فلما قد
 صرنا لزوم الاضافة الى المفرد صان للبناء واي اذا كانت مضافاً
 وحذف صدر صلته يفتي في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان
 المناوأة امر قياسي وبناء اي مضافاً عند حذف صلته اسماعي
قوله وفيماذا صنعت قال الشيخ الرضي ان لا يجبي موصولة ولا زائدة
 الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذاهو ومن ذا خبر
 منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي هو هو على حذف

المتبداً، وما قولك من ذاقنا نذا في اسم الإشارة كقوله نعم من هذا
 الذي فانها، التمييز يدخل على الاسم ^{بغير مبتدأ} الإشارة **قوله** احدها الذي الجملة
 صفة لقوله وجهان او استينافية **قوله** عما ان يكون ذا معنى الذي قال الشيخ
 الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة والحكم في ما اذا صنعت بزيادتها
 انقلت دفع الجواب ودفع الدليل عما ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا
 جاز ان يكون مبتدأ، واذ ازيدة والفعل خبر لما لم يتقدير العائد وغيره
 حذف الضمير من خبر المبتدأ، قليل دون صلة الموصول والظن ان صودا
 عما واحد يؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة
قوله وح جوابه نصب هذا اذا كان بعد فاعل ناسب ما قبله ومستقل
 عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ما اذا عرض وماذا
 وماذا اصل لهما فالرفع سواء جعلت ذا موصولة او زائدة **قوله** اسما
 لا افعال ما كان بمعنى المألوف او الامر فيل كان هذه يحتمل ان يكون ناقصة
 على اصلها وتامة بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسما، الافعال بمعنى لا
 صر او للمألوف كان حقيقا ان لا يكون لها من الاعراب كالامر والمألوف

في الاعمال
 مجتاز الاسماء
 الافعال

وقيل انها مصادر وفيه انها ليستند على تقدير فعل قبلها فلا يكون
 اسما، الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسما مصادر الا
 وانما سميت اسما، الافعال قصر المسافة وفيه ان لا وجه لبنائها
 اللزوم الا ان يقيم ان بعضها مبني كونه في الاصل اصواتا كصومته
 وحمل البواقي طرفا للباب وقيل انه مبتدأ، والفاعل ساد مسد الخبر
 وفيه ان معنى الابتداء، وفيه ان هذا القسم من المبتدأ الكونه مسند
 لا ينافي معنى الفعل وفيه ان المعنى لا يستلزم ان ينافي الابتداء، الصحيح ان يقيم
 لكل فعل انه مبتدأ، وفيه ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم
 من المبتدأ، ^{ثبت} انما بحسب الضرورة ولا ضرورة للافعال نحو ان لا
 يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فانه انخلوه عن الاعراب
 غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني
 يوقف بالآخر الى انه مسند اليه لان قولك اقام زيد في قوة قولك
 ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو وجهه
 ولهذا جعل بعضهم الفاعل الرفع في المبتدأ، فطلقا كونه مسندا اليه

الافعال

السكوت عن هذا الحديث في ازان لا يسكت الخاطب عن هذا الحديث
 ومعنى صه بالتوين اسكت سكوتا **قوله** او العرف الفخ قال في الحاشية الفخ
 الخاضر **قوله** بحسب الوضع وان كان طاريا مثل الضارب اص لوقا ليدل
 اص في الماني كان اظهر **قوله** المشتق من الثلاث يعني ان قوله من الثلاث
 صفة للاص ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن **قوله** اي فيا
 اي ذوقيس على انه لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الاحرم
 يات الا نادرا وهو كل تان قوقا الى صوتا من التصويت وعقد اي
 بلا عبوا بالوعف وهي اعينه للصبيان قال اللبرد قوقا حكاية صوت
 الرعد وعقد حكاية المصبا وفيه ان الحكاية لا تعبر فلو كانا صوتين ل قيل
 قارقار وعقد عار كغاق غاق **قوله** حالكونه مصدر صاحبها حمير
 قوله مبني **قوله** معرفة اي علم جنس كسجاد وقوله كفي ارضه ارضه
 ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هو كفي ارضه والحمل معترضة
قوله قال الشيخ الرحي وقال ايضا ان من كان مذهبا في جميع اوزان افعال
 اجرا او صفة او مصدرا او علم مؤنث فاذا سمي به منك وجب عدم انظر فيها

(قوله)

ويجوز عند الحاجة جعلها متصرفة وهذا منهم دليل على انهم في كونها
 مؤنثة **قوله** وصفه لمؤنث لم يخفى في الملك وجميعا يستعمل من دون
 موصوف وليستعمل الا لصفة للنداسما عا نحو فاساق ولما غيرها
 زملة له وهي عارضين احداهما صار بالعلبة نحو اجنسيا كما في اسفة
 وهو الاكثر وذلك نحو حياذ لليلة وهي في الاصل كل ما يجيد اجيذ
 ثم اختصت بالعلبة بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وضعيتها
 نحو قسطا اي قاطه كافة **قوله** وانما عمله لا انما اعتبر ذلك لان الفيرة
 غير كافية والا لزم بنا سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت
 العجز وثبوت فاسقه لا يدل ان على كون في ارضه فاسق معدولين
 عنهما الجواسر ان يكونا مترادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر على
 وجودهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا
 عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاول ان يقيم ما قاله الشيخ
 الرحي وهو ان قسم المصادر والصفات بني لثبوتها لفعال لا مري
 رنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة **قوله** على الاعيان حال من مضموم قوله مبني

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في الحجاز معرب في تيم اي اختلف فيها لكونه على اللغيا ولو اطلقنا
 ذلك لانه ان تعلق لكل من قوله صبي ومعرب لزم نواد العاصيين
 على معمول واحد وان تعلق باحدها لزم خلو الآخر التعلق بهذا الحال
 اللهم الا ان يفند للآخر كما في باب المتنازع **قوله** المشابهة فعلى بعض
 الاصرف فيه ما ذكر في اجتهاد ولا يخبر في ما يرب فيها فاذا وجه ان هذه
 القسم اما علم محتمل ومنقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولاً او عروا
 معناه الاصلى وكان فيه التباين العتوان كان محتملاً حملوا على المنقول لانه
 اكثر من غيره **قوله** وجه الاكثره وان وجه

البناء في ذى الرقاد قصد الامالة اذ هي امر
 مستحسن والمصحح للما لكسل او في لا يحصل



الان تصدير البنائاته اذا
 اعرب منع الصرف
 فلم يكسر
 تمت
 ٢٢٢٢
 ٢٢٢٢